

المجلد

٧٨٠

٧٨٠

٧٨٠

٧٨٠

لكنشف في روى المتول

المجلد

٧٨٠

٧٨٠

٧٨٠

٧٨٠

٧٨٠



Copyright © King Saud University

٢١٦

ك. ل

الكاشف لذوى العقول عن وجوه مغانى الكافل بنيل

السؤل، تأليف ابن لقمان، أحمد بن محمد - ١٠٣٩هـ.
بخط محمد بن على بن أحسن بن أحسن السهيلي سنة
١٣٦٠هـ.

١٨×٢٥ سم

١٦ أس

١٥٦ ق

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

٧٨٠٥

عب

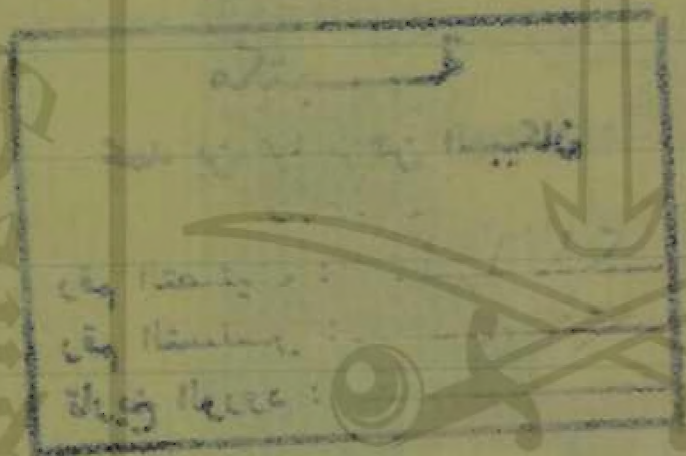
الأعلام ٢٢٦: ١ الجامع الكبير بصنما ٦ / الشرقية ٢: ٨٤٣

١- أصول الفقه الاسلامى أ - المؤلف ب - النسخ

ج - تاريخ النسخ د - شرح الكافل بنيل السؤل

Copyright © King Saud University

And in the



الرقم: ٨٠٥ - ٢٠١٤

الرقم: ٨٠٥ لا في ١٦٦٤-٤
العنوان: المصنف لذوى العقول غير صوره شافى الكافل ينيل السؤل

المؤلف: محمد بن محمد بن عثمان

تاريخ الفقه : محمد بن علي بن أحمد بن أبي بصير

اسم الثامن: ١٢٦ هـ

عدد الأوراق: ١٥٦ م

ملاحظات:

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

قال عكرمة بن الربيع بن منكب هذه على كتابه كافر عكرمة بن الربيع

كتاب الكامف لندى العقول عن وجوه معاني الكافل

بين السؤل واليف السيد العلامة

الحمد لله الذي خلاص

العلماء العاملين أما العقول

والمفتي أحمد بن محمد

ابو لهار - ابو لهار

شمس الدين
ابن الدومنيق

المهرلعي

لأدين الله أجمعين المرتضى رضي الله عنهم أجمعين آمين

باب العالمين

امیں
رازم

وهو ملك أحقر العباد الرحمن عونه

عبد الله بن محمد بن علي ابن الحسن

ابن احمد السمرقندي

للعلماء

و اعانه عليه يه الله و محمدك بارحم الرحمان امل ام

في شهر رجب
الفر الجليل
يوم الاثنين
الموافق غرة
الحج
اللهم اني
يعتصم على ما
يحذو ويرضاه
وان يعتصم على
الناسخه وقرانه
امن اللهم
امين

٢٢

مکتبہ

محمد بن عبد الرحمن الشيبان

9

رقم التصنيف : ٥١٦

رقم التسلسل : ٤١٥

تاریخ الورود :

الاصواب
 في الأخرى مجازاته
 فلا حظ لها في غيراته
 من العقله تمس
 كاتبه وجه التشكيك
 ان الملا فابه الله في
 الدارين غير حكمه
 لأنه قد مات وهذا
 دعاء له بعد موته
 ويمكن ان يبرأ
 بالدارين دار
 البرزخ
 الأخرى فكلون المكافئة
 فما وجبت الأشكال
 والله

قال القاضي في الأصول...
وهنا أنا شروع في المقصود بعوالم الملك المعبر...
وبالله التوفيق والسؤال الهادي للروح الطاهر...
حسب ونعم الوكيل اعلم انها قد جرت عادة كثير من...
المصنفين ان يذكر في مصنفاتهم قبل الشروع في المقصود...
مقدمة تتضمن المد والموضوع والغاية وبعضهم يزيد على...
هذه وبعضهم يقتصر على بعضها كما فعل المصنف فانه اقتصر على...
المد فقال اصول الفقه هو علم **ياصول** يتوصل بها الى...
استنباط الأحكام الشرعية الشرعية عن ادلتها التفصيلية...
اعلم ان اصول الفقه في الاصل لفظ مركب من مفرد...
ومفرد اليه ومعناه حينئذ الأدلة المستنبطه الى الفقه...
ثم تنقل عن معناه الأصناف وجعل لقبها على علمائهم خاص...
من غير نظر الى اخر او هو يستعمل بيننا الفقه في الدين عليه فهو...
يشعر بالمدح فاذا اقر ذلك فلاصول الفقه حدان حد يشعر...
باعتبار العلميه وحبا باعتبار الاصناف اما حده باعتبار...
العلميه فهو ما ذكره المصنف قوله علم جسد المدوسيات...
من الغايه اصول...
الفقه القواعد...
الاصول...
العلم...
الحقيقة

من الغايه اصول...
الفقه القواعد...
الاصول...
العلم...
الحقيقة

من الغايه اصول...
الفقه القواعد...
الاصول...
العلم...
الحقيقة

قوله في الأصول...
حقيقه وقوله بأصولها جمع اصول والاصل والقاعدة...
والضابط بمعنى والبراهنا مودة كلية تنطبق على...
جن نيات يتعرف احكامها منها كما يقال الامم للوجوب...
فهو ينطبق على جن نيات كثيرة كما في الصلاة واتوا الزكاة...
واتوا الصيام الى الليل ونحوها من صيغ الأمر وكما يقال في القياس...
مثلا كل فرخ شاربك اصلا في علمه فانه يجب الحاقه...
به ونحو ذلك وقوله يتوصل بها الى بتلك الاصول...
فيه دليل على ان هذا العلم انما هو وصله الى غيره وليس...
مقصودا بالذات **وقوله** الى استنباط الاحكام...
اي استخراجها عن ادلتها والاستنباط الاستخراج...
قال تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم اي يتخرجون...
مما علموه من الأدلة **والاحكام** جمع حكم وهو النسبة...
التامة لقولنا الحج واجب والوتر مندوب ونحو احتساب...
به عما ليس كذلك وقوله الشرعيه اي المأخوذه من...
الشرع واحتسابه من العقلية كالتماثل والاختلاف...
وقوله الفرعية اي التي تتعلق باليقين عمل واحتساب...
بعضها الى بعض...
الحقيقة

من الغايه اصول...
الفقه القواعد...
الاصول...
العلم...
الحقيقة

من الغايه اصول...
الفقه القواعد...
الاصول...
العلم...
الحقيقة

وقوله
 عن ادلتها التفصيلية متعلقه بالاستنباط واحتمل به
 عن الأجمالية كمطلق الكتاب والسنة فلاستنه في
 اباحه البيع مثلا الى كون الكتاب قاطعاً يجب العمل به بل
 الى قوله تعالى واحل الله البيع فالحكم انما يتخرج من الدليل
 التفصيلي لا الأجمالي كما بينا فهذا احد اصول الفقه باعتبار
 كونه علماً واما احده باعتبار الاضافة وانما احرازه لان
 المقصود الاهم هنا هو العلم واما الاضافي فهو وان
 كان مقدماً وحواداً فهو مذكور هنا تبعاً فالأصل في اللغة
 ما ينسب عليه غيره من جامد أو نام قيل والثرما
 يستعمل في الناميات كاصل الشجرة واما الحيادات
 فيقال فيها اساس وفي الاصطلاح يطلق
 على معاني ستة منها الدليل كما يقال الأصل في هذه المسئلة
 الكتاب والسنة والله منه اصول الفقه اي ادلتها ومنها
 الرجحان كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة اي الرجحان عند
 السامع لا الرجحان ومنها القاعدة المطردة كما يقال اباحه

المثبتة للمصطر على خلاف الأصل ومنها الصورة المقيس
عليها كما يقال هذا الأصل وهذا فرع أي هذا مقيس وهذا
مقيس عليه ومنها مد ^لك العالم كما يقال بني فلان في هذه
السئلة على أصله أي على مذهبه والفقهاء في اللغة الفهم لما
فيه عوض قال الله تعالى ولكن لا تفقهون ^لتبيهم فما
لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ما نفقه كثيراً ما تقول
ولا يقال ففقت قولك السماء علوية والواكب مضيئة
وفي الاصطلاح العلم بالأحكام الشرعية العلمية عن أدلتها
التفصيلية فقولنا العلم جنس لحد لا دخل فيه سائر العلوم
وقولنا بالأحكام احتراز عن العلم بالذوات
أو الصفات والأفعال وقولنا الشرعية احتراز
من العلم بالأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين
وأن الكل أعظم من الجزء وقولنا العلمية احتراز
من العملية كالعلم بأن الله سميع بصير وقولنا عن
أدلتها التفصيلية احتراز من علم الله تعالى بالأحكام
فليس مستنداً إلى دليل بل هو علم بهما معاً غير مستند

[illegible]

هذا كتاب في بيان الأحكام الشرعية
والأحكام الشرعية هي التي
يأمر الله تعالى بها أو ينهى
عنها في الدين والسياسة
والأحكام الشرعية هي التي
يأمر الله تعالى بها أو ينهى
عنها في الدين والسياسة

عن دليل تفصيلي لأن القلاد إذا علم أن هذا الحكم
أفتي به المفتي وعلم أن ما أفتى به المفتي هو حق علم
بالضرورة أن هذا الحق فريده علم الحكم شرعي لا عن دليل
تفصيلي بل الجمالي كما ترى والله أعلم بالصواب **واما**
موضوع هذا العلم فهو الأدلة السمعية لأنه
يبحث فيه عن أصل ضرها الذاتية **واما**
غايته والغرض منه فهو العلم بالأحكام
التي تعالى ويختص المقصود في هذا الكتاب في
عشر أبواب المختصر الكل في الأجزاء أصول
الفقه مجموع هذه العشر الأبواب وليس
كل واحد منها يسمى أصول فقه فلا يقال لباب
الأمر والنهي مثلا أصول فقه فليس من المختصر
الكل في الجزئيات وإنما المختصر في عشرة أبواب
لأن أصول الفقه كما عرفت هو العلم بالأصول
التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية

قال في هذا العلم
الذي هو العلم بالأحكام
الشرعية وهو العلم
بما أمر الله تعالى
بفعله أو نهى عنه
فعله في الدين
والسياسة

هذا الكتاب في بيان الأحكام الشرعية
والأحكام الشرعية هي التي
يأمر الله تعالى بها أو ينهى
عنها في الدين والسياسة

هذا كتاب في بيان الأحكام الشرعية
والأحكام الشرعية هي التي
يأمر الله تعالى بها أو ينهى
عنها في الدين والسياسة

عن أدلتها التفصيلية وهو لا يحصل إلا بعرفه هذه
العشر الأبواب هذا وأما الحصر العقل في
عدد الأبواب فأمر متعسر بل متعذر كيف وهو أمر
الأصطلاح وهو أصعب فيه مدخل **الباب**
الأول من أبواب الكتاب في بيان الأحكام
الشرعية وفي بيان توابعها من الصحة والبطالان
والفاد والجوان والأدلة والقضاء والأعاده والرخصة
والعزيمة فالأحكام الشرعية هي **الوجوب** **والحرمة** **والكراهة**
والأباحة وتعرف هذه الأحكام **بمعلقاتها** وهي الأفعال الاختيارية
الحقيقية الشرعية **فالأوجب** في اللغة اثبت والسقوط قال
تعالى فإذا وجبت جنوبها أي سقطت ويقال وجب الأمر
إذا ثبت وفي الاصطلاح **هو ما يتحقق** أي الذي
يستحق المكلف **الثواب بفعله** يخرج الحرام والمكروه
والعقاب بتركه يخرج المندوب والمباح ولو كان ذلك
في بعض الرقات فيدخل فيه كل واجب معين كان توضيحه
فان تاركه يستحق العقاب إذا تركه مع الآخر وكذا

هذا الكتاب في بيان الأحكام الشرعية
والأحكام الشرعية هي التي
يأمر الله تعالى بها أو ينهى
عنها في الدين والسياسة

هذا كتاب في بيان الأحكام الشرعية
والأحكام الشرعية هي التي
يأمر الله تعالى بها أو ينهى
عنها في الدين والسياسة

ايضا ومخير وهو ما يقوم غيره مقامه كتحصيل الكفارة
 ومنها بحسب نفسه ايضا الى **مطلق** وهو ما لا وقت
 له معين وانما وقته حال حصوله كالزكاة والخضرات
 مثلا فانه لا وقت لها معين وانما تجب حال الحصاد
 والله اعلم **وموقت** وهو ما له وقت معين كالصوم
 والصلاة والنجس ونحوه ^{كالزكاة والاقامة} **والموقت** ينقسم بحسب وقته
 الى **مضيئ** اي الى ما وقته مضى وهو الذي لا يتسع
 الا للنعل فقط كوقت الصوم ويسمى هذا الواجب
 المضيئ **وموسع** اي الى ما وقته موسع وهو ما يتسع
 لفعل الوجوب وزيادة كأوقات الصلاة وهذا هو
 الواجب والموسع وقد يكون وقته العمر كالحج مثلا
والمندوب **والمستحب** **مترادفات** ويراد قهرها ايضا
 التطلع والمرغب فيه والحسن **والمستحب** **اخصر**
منها لان المستحب ما امر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 نداء او ضيق عليه كالرواتب للفرائض والمندوب
 ونحوه بخلافه وهو ما امر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

ندبا

نداء او لم يواضبه عليه وكل مستحب مندوب ولا
 علس فالمندوب اعم لوجوده بدون المستحب هذا
واعلم ان المستحب والمندوب ونحوه لا ياتم معتاد
 تركها لغير استهانه ولا يفيق على الاصح ويندب
 قضاؤها فلهذا الأحكام الخمسة واما تواجدها فقد
 اوضحها بقول الله **والصحيح** هو ما وافق امر الشارع
اعلم ان لفظ الصحة والبطال يستعمل تارة في العبادة
 وتارة في المعاملة اما في العبادة فالصحة موافقة امر
 الشارع والصحيح هو ما وافق امر الشارع اي ما
 كملت فيه الشروط التي اعتبرها الشارع كالصلاة
 بالطهارة واما في المعاملات فهي ترتب الاثر المطلوب
 منها عليها الحصول الملك وحل الانتفاع في البيع ومنفعة
 البضع في النكاح **والباطل** **نقيض** اي نقيض الصحيح
 في العبادات والمعاملات فالبطال في العبادة عدم

الباطل

[illegible][illegible]

في ذلك يصفه بأنه جائز الأمرين أي المحض وعدمه **لاستقارها**
 عند تعارض دليلها **ومثاله** في الشرع ما يقوله المتوفيق
 في حكم لحم الأرنب وجوب صلاة العيد لتعارض إمارتي
 الأمرين جميعا فذلك كله صحيحا بالاعتبارين اعتبار
 الامتناع والجواز لتعارض دليل الصحة والامتناع واعتبار
 الوقوع وعدمه لتعارض إمارتيهما فيوصف بأنه جائز
 لهذين الاعتبارين فهذه هي المعاني التي تعتبر بلفظ الحائز عنها
 في لسان العلماء **والأد أو ما فعل أولا في وقته المقدر شرعا قوله**
 ما فعل جنس الحدي دخل الأداء وغيره كالقضاء والأعادة وقوله
 أولا يخرج الأعادة لأنه فعل ثانيا لا أولا يخرج القضاء لأنه فعل بعد
 الوقت ويخرج أيضا ما لم يقدر له وقت كالنوافل المطلقة وقوله شرعا
 يخرج ما فعل أولا في وقته المقدر وقوله في وقته المقدر أي
 لكن عقلا لا شرعا كقضاء الدين عند المطالبة فانه فعل في وقته
 المقدر له وهو ما يتبع له بعد المطالبة لكن ذلك التقدير ليس بالشرع بل
 بالعقل فان قلت اذا فعل ركعة من الفرض في الوقت وانما بعد
 خروجه هل ذلك اداء أم قضاء قلت بل اداء لأن

الوقت المقدر للفرض هو إلى بقية تبع ركعة كاملة
 فما فعله في ذلك الوقت فهو اداء فقد دخل ذلك في
 قوله **المقدر له** فتأمل **والقضاء ما فعل بعد وقت الإداء**
 وهو المقدر له أولا شرعا يخرج الإداء والأعادة استدراكا
 لما سبق له **واجوب مطلقا** قوله استدراكا بخبر ما ليس
كذلك كالمسألة مثلا اذا اداها في وقتها ثم اعادها بعد
 الوقت لاقامة الجماعة او اداها خارج الوقت فقلنا ثم
 اعادها الجماعة فانه لا ياتى من فعله الثاني قضاء لا ليس
 باستدراك كما لا ياتى اداء ولا عاده ليس في الوقت وقوله لما سبق
 له وجوب تخرج النوافل اذا فعلت بعد وقتها فان فعلها
 لا يسمى قضاء ولا يتبعها اذا لم يسبق لها وجوب وقوله
مطلقا فبعدم الوجوب أي على ما كان على الغاصم على غيره
 فبعدمه في ذلك قضاء الحائز من الصوم لأنه وان لم يسبق
 له وجوب عليها فقد وجب على غيره وقيل بل على الناس
 فقط فيخرج قضاء الحائز للصوم اذا لم يسبق له وجوب
 عليه انما لا يفرق بين تأخير عن وقت الإداء وهو

او عدم الجمع التام من فعله او لا مع عدم التام لما منع من التمام
 شرعا كالحيض او عقلا كالنوم فان قلت
 اذا ما كانت الميعة فحجب عنها وصية كل يكون
 اداء اتم قضا قلت ذكر بعضهم ان ذلك قضا لانه
 فعل بعد الوقت المقدر له لأن وقته المقدر له هو
 المكلف فوقعه من الوصي هو بعد وقته الموسع فتأمل
 والله اعلم والاعادة ما فعل ثانيا في وقت الأداء لخلل
 في الأول قوله ثانيا يخرج ما ليس لك كالمشقة اداء
 على ثانيا مع الجماعة وقيل لعذر فيه فيد حل المشقة
 اذا صلى ثانيا مع الجماعة لأن طلب الفضيل عذر
 والرخصة من الفعل والترك ما شرع للمكلف فعله
 او تركه لعذر وهو ما يطرأ على المكلف فيمنع حرمه الفعل
 او الترك الذي حرمه الدليل مع بقاء مقتضى التحريم وهو
 دليل الحرمة لولا ذلك العذر فالفعل نحو اكل الميتة للفظ
 والترك كاللفظ في النفر والقصر فيه عند بعضهم والعزلة
 بخلافها وهو ما شرع من الأحكام لا لعذر مع قيامه

الحرم

المحرم لولا العذر واعلم انه ينحصر الحكم في العزلة
 والرخصة اذ لا يدخل المنع وبه والمباح والمكروه في
 العزلة اذ لا رخصة فيها ولا يوصف الفعل بالعزلة
 ما لم يقع في مقابلة الرخصة **الباب الثاني من ابواب**
الكتاب في الأدلة والامارات وشرطها وكيفية
 الاحكام **الدليل** له معنيان لغوي واصطلاحي
 اللغوي فهو انه يطلق على المرشد والمرشد له معنيان
 الأول الناصب لما يسترسل به **الملاح** له قول او فعلا
 فالبارئ تعالى يوصف بانه دليل لانه مرشد اي ناصب
 للدلالة العقلية والسمعية والثاني الدلالة وكذا يطلق
 ايضا الدليل في اللغة على ما به الامر ساد كالاعلام التي نصب
 في المفاوز لتعرف بها الطرق وكذا المخلوقات البارئ تعالى
 اذ يحصل بها الامر شادا الى وجوده تعالى واما الاصطلاح
 فحقيقته الدليل في الاصطلاح ما يوصل الى حقيقة النظر
 فيه **الحال العام بالغير** وهو المله لول وانما قال ما يمكن دون
 ما يتوصل تنبيهها على ان الدليل من حيث هو دليل بقدر

فيه التوصل بالفعل بل يكفي إمكانه والنظر هو الفكر وهو لا
ترتيب أمور معلومه للتأدي الى مجهول كما يقال
في الاستدلال على حدوث العالم بعد العلم بانها متغير
وان كل متغير حادث العالم فيؤدي ^{متغير وكل متغير حادث في أصل} هذا الترتيب
الى مجهول وهو كون العالم حادثا وقوله صحيح
النظر لانه لا يمكن التوصل الى المطلوب بالنظر الى الفاسد
اما صورته بان لا يكمل فيه شرائط المقدمات واماده كل
وقولنا العالم بسيط وكل بسيط له صانع فصورته هذه الدليل
صحيحة ولكن مادته فاسده اذ ليست البساطة مما
ينتقل الذمي منه الى ثبوت الصانع وانما ينتقل الى الثبوت
الحدوث وان كان قد يفيض الى المطلوب لكن اتفاق
لا ثبات وقوله الى العلم لخرج الاماره لان التوصل
بها الى الظن فقط ولنا قال فاما ما يحصل الظن عنده فاما لا دليل على
ما يلزم من حصوله حصول غيره لزوما عاديا لا ذاتيا كما مضى
الجدار فانه اماره لانها قد يقال في حقيقتها على انفرادها
ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى الظن بالغير وقد سمي الاماره

دليلا

دليلا توسعا وتجوز او منهم من لم يفرق بينهما ويقول في حقيقتها
ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى المطلوب والعلم قد يطلق
في المشهور على معان احدها مطلق الادراك الذي يعنى التصور
وهو ما يحصل بالعرف والتصديق وهو ما يحصل بالبرهان
اما مطلقا ومقيدا بكونه يقينا وثانيتها مطلق التصديق
الذي يلازم اليقين من الأحكام وثالثها التصديق لا
اليقين الذي هو عبارة عن المعنى المقتضى لساكن النفس
الى متعلقه كما اعتقده وهذه المعنى الثالث هو المقصود بالعلم
في تعريف الدليل لأن المقصود منه هو البرهان اليقين يقينه
ذكر الاماره معه وهو ان العلم نوعان ضروري يحصل بلا طلب
والنسب واستدلال لا يحصل الا بهما وانقسامه اليهما ضروري
ولا يحتاج الى دليل بدليل ان العاقل يجد من نفسه الى نظر
كالعلم بحدوث العالم ولا يحتاج في بعضه الى نظر كالعلم
بان النفس والأشياء لا يحتاجان ولا يرتفعان وبان الكل
اعظم من الجزء فالظن من العلم ما لا يتيقن بشك واشبهه
كالعلم بان النفس والأشياء لا يحتاجان ولا يرتفعان واستدلال

مقابله وهو ما يتفق بشك أو شبهة فيحتاج الى دليل كالعلم
بان العالم حادث ولقد اختلف فيه كثير من العقلاء
واحتاج الى دليل قاطع **والنفس تجوز راجح** وقوله تجوز يخرج العلم
وقوله راجح يخرج الوهم والشك **والوهم تجوز مخرج قوله**
تجوز يخرج العلم وقوله راجح يخرج الظن والشك **واستواء**
التجوزين اي لا ترجح لاحدهما على الآخر **شك واعتقاده هو**
الجزم بالشيء يخرج الظن والوهم والشك **من دون سكون**
النفس فانه العلم فان مطابق الواقع فصحيح كاعتقاده ان
الله تعالى لا يفعل القبيح **وان لا يطابق الواقع ففاسد** كاعتقاده
ان الله تعالى يفعل القبيح تعالى عن ذلك **والاعتقاد الفاسد**
هو الجهل المراد بالجهل لان اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه
وقد يطلق الجهل على عدم العلم وهو المسمى بالبيط واما الجهل
والنسيان فهو ما يخالفان الجهل لان السهو عدم ملكة العلم بعد
حصوله فمعناه انه لا يصير العلم ملكة للنفس والنسيان مثله
وقد يفرق بينهما بان الشهوة والصوره من القوى
المدركة تحققه في الحافظ والنسيان من المعاني المدركة والحافظه

جميعاً

جميعاً والله اعلم ولما فرغ من تعريف الدليل والاماره
شرع في بيان الأدلة الشرعية فقال **فصل**
والادلة الشرعية اربعة **الكتاب** **والعقود**
والسنة النبوية **والاجماع** من الامة او من اهل البيت عليهم
والقياس ووجه الاختصاص ان يقال الدليل اما وحيد او غيره
والوحي ما ملو وهو القرآن او الا وهو السنة وغدا الوحي ان
كان قولاً لغير الامة ^{والعقود} فترى الاجماع وان كان مشاركة فزع
الاصل في علم الحكم فهو القياس وسياتي بيان الجميع ان شاء الله
تعالى **فالكتاب هو القرآن** غلب عليه من بين سائر الكتب المنزلة
في عرف الشرع كما غلب على كتاب سيرة في عرف اهل العربية
وسمي قرآناً لانه مجمع ويقرن بعضه ببعض وهو السلام
المنزل على قلب **نبي محمد صلى الله عليه وسلم** **والاجاز** سورة
فالكلام جئت لجد وقوله المنزل يخرج كلام البشر فانه لم
ينزل وقوله للاعجاز يخرج ما نزل له للاعجاز كسائر الكتب
السموية كالقرآن والنجيل وكالسنة النبوية والمراد من
بالاعجاز قصد اظهار النبي صلى الله عليه وسلم في دعوى

الرسالة بفعل خارق للعادة وقوله **ب** و قوله منه
بيان لقد سماه الأعراس لا يحصل بالآية والآيتين والمراد
بالسورة الطائفة القرآنية توقيفا للمصداق باسم خاص وأقلها **الآية**
آيات كالوتر مثلا وهذا على القول بأن البسملة ليست بآية قال
ومن في قوله منه للتبويض والضمير راجع إلى القرآن وأما
قلنا في تعريف السورة الطائفة الأخيرة ولم يقل البعض
المنزج أوله وآخره لأن الآية ايضا كذا لا معنى
للمنزج أوله وآخره إلا المنبئ والانبئ أول الآية ولها
الآية التوفيقية **فان قلت** ما وجه الاعجاز في القرآن
قلت اختلف فيه على سبعة اقوال **الاول** امر
به حسن البلاغة والفصاحة كما يجده ارباب الذوق
الثاني انه **الصرح** وهو ان الله سبحانه وتعالى صرف
داوى العرب عن معاصيته مع قدرتهم عليها الثالث
ان وجه الإعجاز ومروده على أسلوب مباحث الساليب
كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع السور ومقاطع
الآي مثل فومون يفتقون يا معلون ومثل حم طس وما أشبه

ذلك

114
ذلك الرابع انه لامتد مع طوله جدا عن التناقض
الخامس انه اشتماله على الغيوب السادس انه كون
قاسمه لا يكل وسامعه لا يمل فهذا هو وجه الإعجاز في القرآن
على خلاف والأول هو الذي اعتمد به الجمهور وجهه فكيف
انه جعل وجه الإعجاز انه اذا انما عرق العاده فيما يتعاطاه
المخاطبون به ويدعون الصناعات فيه علموا عجزهم عنه
ولم يكن لاحد ان يقول لو كنت من اهل هذه الصناعة لانت
بمثل ما فيه **ور** الثاني بانه يخرج عن كونه معجزا او الجماع
على خلافه وايضا كان يكون غير البليغ اذا دخل في الاعجاز **ور**
الثالث بان اكثر أسلوبه يشابه اساليب الكلام لا سيما في
المؤرد الخطب والرسائل وايضا لو كان اختصاصا بأسلوب
لصان القدي يد لك لا يقع لعدم اعتيادهم له **ور**
الرابع بان الله تعالى انما اخذهم بان ياتوا بما يشاؤونه
في النصيحة والبلاغة فقط **ور** الخامس بان ذلك
لا يشتمل القرآن والتفاسي واقع بكلمة بليل من مثل **ور**
كثير من الكتب المتقدمة فيه ذلك وليس عجز **ور**

السادس بأن النظم ان يقول انما له كمال الاعتقاد في صحته
والأيمان به وحصول الثواب عليه فثبت ان وجه الإعجاز
هو انصاحه لانتقال المائدة في وجه الإعجاز في إعجازه
لأنه قد اتفق على الحكم وهو الإعجاز فلا يضر الاختلاف في علمه
ولا يقدح هذه الاختلاف في علمه بل لا يضر الجمل بها والله
اعلم واعلم ان التعريف المتقدم للقران والسورة لفضل
بالنسبة الى من يعرف الإعجاز والسورة فهو تعريف لها
بأنه هو الذي يقرأ من نصه وهو الذي يقرأ من نصه
بأنه هو الذي يقرأ من نصه وهو الذي يقرأ من نصه
اذ لا يخفى ان كون القران للإعجاز فما لا يعرف مفهومه ولو
الأفراد من العلماء فلا يكون لاس ما بينا ذكره بعض الخطين
والله اعلم **وشروطه** اي شروط ما كونه قرانا **التواتر** اللغوي ياتي
بيانه ان ساء الله تعالى ولا خلاف في ذلك في جملة **القران**
واما **القران** المروي فسيأتي الخلاف فيها فيما نقل
من القران حال كونه احاديا فليس **بقران** وانما اشترط ذلك
للقاطع بان العادة تقتضي بالتواتر في تفاصيل **مثله** اي هو وما كان
مثله مما يتواتر واعني الى نقله وذلك لما تضمنته من الإعجاز

الآل على صديق المبلغ ولا بد اصل سائر الأحكام والعادة
تقتضي بوجوب التواتر في تفاصيل ما كان كذلك حتى يحصل
العلم اليقين بثبوته فما نقل غير متواتر علم الله ليس بقران قطعه
وبهذا الطريق يعلم ان القران لم يجاز من **واذا تقرروا علم**
القران شروطه التواتر علم انها **تحم القران** للقران بالقرات
الشواذ لانها ليست بقران كما تقرروا **والشواذ** هو ما عد السبع
القرات التي هي قرانه نافع وابي عمرو بن العلاء
النخعي والكسائي وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة
واما هذه فمتواتره قطعاً على الصحيح ومن فتن
وجهه عدم الرواه لها بالعادة التواتر وقال البغوي بل
الشاذ ما عد العشر القررات وهو السبع المتقدمة
وقد اتت ابي يعقوب الحصري وابي معشر الطبري
وابي خلف الجهمي الكزاسي فيل بل القران كلها اخلاجه والصحيح
هو الأول لما تقر من ان شرط القران التواتر وهو الطريق
اليه الشاذ مثل قراءة ابن مسعود في ثلاث ايام متتابعات
هي **كأخبار الأعداء في وجوب العمل بها** فيجب التتابع

لذلك لأن عدالة الراوي توجب قبول ما رواه فيعين
كونه قرآنا أو خبرا أحاديا وقد بطل اشتراط التواتر فيها
قرآنا فتعين كونها خبرا أحاديا فتقبل كما يقبل الخبر الأحادي
إذا تكاملت شروطه فيجب العمل بها ولا يعيب العلم بكونها قرآنا
والسبيل بعض آية في سورة الفل باتفاق وآية كاملة من أول كل سورة
من القرآن من الفاتحة وغيرها **على السبيل** لأن منهم من ذهب إلى أنها
انتهائية من سور الفاتحة وآتت في غيرها للتبرك ومنهم من قال بل
هي للتبرك في جميع القرآن وليست منه **والسبيل** هو الأول
لما ثبت من أنها مكتوبة بخط المصنف مع المباعدة عنهم بتعريف
القرآن من غيره حتى لم يثبتوا المين ومنع قوم العجم وهذا
دليل قطعي لأن العادة تقتضي مثله بعدم الاتفاق فكان لا
يكتبها بعض أو ينكر على كاتبها أيضا وإيضاح أن ابن عباس رضي
الله عنهما من تركها فقد ترك ما مائة وثلاث عشرة آية من كتاب
الله وقوله أي هذا شرف الشيطان من الناس آية لما ترك
بعضهم **السبيل** **والعلم** أن في القرآن محكما ومتشابها قال
الله تعالى يات محكمات **هو** م الكتاب

وأخر متشابهة

وأخر متشابهة **قول** هو م الكتاب أي المحكمات أصل
الكتاب بمعنى أن المتشابهة يدور إليها **والحكم** في اللغة
المتقن لأن الأحكام الأتقان فالقرآن بهذه المعنى كله
محكم لأتقانه في حسن نظمه وترتيب فيه وفي البلاغة والنصاحة
وفي الاصطلاح ما **أنضج** معناه فلم يخف **والمتشابهة**
في اللغة ما يشابه بعضه بعضا وبه المعنى يكون القرآن
كله متشابها لأنه يشبه بعضه بعضا في النظم والبلاغة
والأتقان في تصديق بعضه بعضا ويدل عليه قوله تعالى الله
نزل أحسن الحديث كتابا متشابها أي يشبه بعضه بعضا
وفي الاصطلاح **مقابله** أي مقابل المحكم وهو ما خفي معناه
فلم ينضج بل اختلج جوها وظاهره من أن القرآن منحصر في
النوعين وإن المجلد اخل في المتشابهة وقيل أن
المجلد غير اخل فيها إذ لا يعرف ما المراد به حتى يعلم
مطابقته لمقتضى العقل ولا فتاكون حقيقة المحكم حقيقة
ما لم يرد به خلاف ظاهره والمتشابهة مقابلة فيكون المجلد
قسما من التافيل والظاهر الأخص في التفسير والله اعلم

وسمى المتشابهة متشابهة لان طاهره يشبه الحق لصدوره
من عدل حكيم والباطل لمخالفه مقتضى العمل مثال الحكم
تدبر له الأبصار وهو يدرك الأبصار وليس كمثل شئ
فهذا معناه متصحيح ومثال المتشابهة الى ربها ناطرة الرحمن
على المحرقة استوت فهذه معناه غير متصحيح فيحتاج الى ان
يرجع الى غيره والحكم لا يعرف معناه قال ابن الحاجب
وعلم الراسخون في أويله والراسخ هو المحقق والعدل
الثابت العقيدة **وليس في القرآن ما لا معنى له بل**
معانيه واضحة مستقيمة يندى لا تخفى اما حقيقة
او مجازية لغوية او شرعية او عرفية ويصح معرفة
جميعها لكل واحد من المكلفين والاتقضى العرض بالخطا
اعني فهم المعنى وصار لخطاب العربي بالعجمية وبالعلم
وذلك لا يليق بالحكيم تعالى **خلاف المحشوية** فانهم قالوا في
اوائل التي من الحروف المقطعة مثل حم طس الم لا معنى لها
بل هي مثل كادش ونحوه من الهمزات وعندهم ان القرآن
انما انزل ليحل فقط من غير دلالة على معنى وبطلانه طاهر

لا يخفى

لا يخفى اذ القرآن خطاب للنبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم والرسول
المكلفين قطعا والخطاب بما لا يعنى له لا يصح اذ لا يفيد
واما اوائل العشرة ففي معانيها خلاف بين المفسرين مذكور
في موضعه **واما المراد به** معنا باطنا خلافا ظاهرا من دون
دليل فاما مع الدليل فذلك لشيء كالمتشابه نحو البرهان طاهر
فان المراد به خلاف ظاهر بدليل لا تدرك له الأبصار ونحو
ذلك **خلاف المرجية** فانهم يقولون في ان الوعد والوعيد
ان المراد بها خلاف ظاهرهما من دون دليل وخلافاً
للباطنية ايضاً فانهم يقولون ان له معنى باطناً غير
المعنى الظاهر من دون دليل كما يقولون ان المراد بالقره
في قوله تعالى ان الله يامركم ان تدبوا بقرة عائشه ويقولون
المراد بالحبس والطاغوت ابو بكر وعمر الى غير ذلك من
الاباطيل الظاهرة وبطلان ذلك ظاهر اذ يخرج بذلك
عن كونه عربياً وقد قال تعالى قرا نكاً عربياً غير ذي عوج
وذلك لان الكلام العربي هو ما يستعمل في
الامضاء العربية حقيقة او مجازاً مع قبحه مرشده

وما هو خلاف الظاهر ليس بحقيقة ولا بماز والله اعلم
فائدة الصراخ الشريك محفوظ من الزيادة والنقصان
والتحريف اعني تبديل لفظ بافظ اخير ولا يجوز فيه بشئ
من ذلك اذ في تجويزه هدم الدين اذ يلزم ان لا نشق بشئ
منه لجواز التبديل والزيادة ونقصان الناصح ونحوه **والفروع**
وايضاً قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر واناله لحاطون فتولى
تعالى حفظه وما تولى تعالى حفظه حق بأنه لا يغير
وجه الاستدلال بالآية ان المراد ما حفظه عن
النسيان احفظه عن الزيادة والنقص والتبديل
والاول باطل اذ المعلوم ان قد ينساه بعض من حفظه
فيحتمل الثاني اذ لو جوزنا شيئاً من تلك الأمور لكان
غير محفوظ وهو خلاف صريح الآية فتأمل **فصل**
والدليل الثاني السنن وهي في اللغة العادة والطريقة
قال تعالى قد خلت من قبلك سنن من طريق وفي
الأصطلاح تطلق على ما يقابل الفرض من العبادات
وعلى ما صدر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأفعال والتقريرات

والأقوال

مسألة الزيادة
والنقصان
في قوله تعالى

والأقوال التي ليست للأعيان وهذا هو المراد هنا ولهذا
قال المصنف **السنة** قول صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وتقريره
والقول ظاهر وهو اللفظ المفيد ومباحته الأمر والنهي والعلم
والخاص وغيرهما والكلام **الشيئاني** في ابوابها مفصلة ان شاء الله
تعالى **وهو** اي القول **اقوالها** اي اقوى اقسام
السنة فيرجع اليه عند التقارض بينها وانما كان
اقوالها لانه وضع لفظة الخطاب بخلافها ولان
الفعل يختص بالمحسوس فقط والقول يفيد في المحسوس
والمحسوس ^{بالأفعال} ولأنه متفق على الاستدلال به بخلافها الى
غير ذلك والله اعلم ثم بعده الفعل ثم بعده التقرير **واما**
الفعل فالمراد به فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكم اتباعه
فيه والتأسي به وذلك مبني على مقدمه وهي الكلام في عصمة الأنبياء
عليهم السلام فنقول ان أكثر من اهل العدل على الأنبياء عليهم
السلام تمتنع على الكبار من وقت التكليف لان في ذلك هضم
واحتقاراً لهم فتنفذ الطائفة عن اتباعهم فحل بالحكمة من
بعضهم وذلك فبيع عقلاً وقيل لا تمتنع منهم قبل الرسالة لا كفراً ولا غير

واما بعد الرسالة فالاجماع على عصمتهم فيما كان طريقهم
 البلاغ فلا يجوز عليهم الكذب لاسهوا ولا عمد كواما غير
 الكذب من الذنوب فان كانت من الكبائر او من الصغائر
 الحسية كسرقة لقمة والتطفيف بحبة من تمر فالاجماع
 على عصمتهم منها وان كانت من غير هذا فالأكثر على جواز
 فرده جملة ما يحتاج اليه هنا **وموضوعه**
علم الكلام فاذا تقرر ذلك **فالمختار وجوب التماسي**
به صلى الله عليه وآله وسلم لقوله تعالى لقد كان لكم في
 رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر
 ووجه الاستدلال بان معناها من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فله في رسول الله اسوة حسنة
 فدللت الآية على لزوم التماسي به للإيمان وبلزوم
 بحكم عكس النقيض عدم الإيمان لعدم التماسي وعدم
 الإيمان حرام فكما ملزمه الذي هو عدم التماسي
 والإيمان واجب فكذا الملزمه الذي هو التماسي
 والا لارتفع اللزوم **وقيل لا يجب التماسي به الا**

فيما دل

فيما دل دليل خاص على ان حكمنا حكمه في الفعل و
 التمسك بقوله صلوا كما رأيتموني أصلي فيتأسى به
 والصلوة لذلك لا يما ليس به الذي لعمد من الدليل
 قلنا قوله تعالى لكم في رسول الله الآية دليل وصح على وجوب
 التماسي كما بينا في **جميع أفعاله** وتركه ولكن حيث علمنا
 العمد الذي وقعت عليه **الأمأ وضع فيه امر الجمل** كالافعال
 التي فرضت ريات البشى كالقيام والقعود والاكل والشرب
 فانه لا يجب للناسي فيما اذا اختلف في ان ذلك مباح
 له ولائمه او علم انه من **خصائصة** فانه لا يجب للناسي به
 فيه ايضا وذلك **كالتمجد والاضحية** والضحى والوتر
 والمشاورة وتخيير نسائه فيه لان تعريفه لذاته
 فخص به ذلك استقاعا وجوب التماسي والاختلاف
 في هذا حقيقة الناسي هو **اتباع الفعل بصورة فعل**
الجدد **اتباعه** أي ذلك الغير **وتسكه** **لذلك**
 لاجل اتباع الغير **كذلك** **صورة** **تكون** **الغير**
 جرده والمراد بالوجه في قوله ووجهه كونه في هذا ونقله لونه

والناسي واجب في التمسك والفعل
 والناسي واجب في التمسك والفعل

في قوله تعالى فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين

او مباحا ونحو ذلك ويعرف الوجه امثاله
تلميح في السطاس هذا النظم اعني قوله
بالتهيص نحو ان يقول هذا الفعل واجب
او مندوب او مباح وامام التسوية نحو ان يفعل فعلا
يقول هذا الفعل مثل الفلاني وذلك الفعل قد علمت حسنه
بما مر في قوله على كون ذلك الفعل واجبا كالادان والاقامة
في الصلاة او مندوبا لنفاه المندوب ونحو ذلك كثير وقوله اقباعا
له يخرج ما كان على السبيل الاتفاق نحو ان يتفق على اداء الصلوة
لله تعالى وامثاله الامره ونحو ذلك قوله كذا يخرج ما اذا اتفقا
على تركه كحظر خوف من الله تعالى وامثاله النهيه مما فعله
الشارع وعلينا وجوبه من افعاله وتركه وظاهري انه
يجب علينا مثله وما علمنا حسنه من افعاله وتركه ووجوبه
فذهب الى قبحه على التدب اذا قلنا امرنا بالتاسي فاذا لم يكن
واجبا تعين التدب لكن ان ظهر فيه قصد التقرب كماله
النافله والا فلا يا حبه اذ لم يظهر فيه قصد التقرب اذ لم
يكن مباحا لكان ظاهرا وكذلك القصاص وتركه صلى الله

عليه واله وسلم

عليه واله وسلم لما كان امره يقتضي الوجوب فلو امرنا بامر
في وقت معين ثم لم يفعل في ذلك الوقت لا السهو ولا اللؤنه
نظرا علمنا ان الوجوب قد امر تفعل مع الله عليه واله وسلم
لما كان من عند مقتضى الاباحه فلو نهانا مثلا عن قتل القتل في الصلاة
او عن الرمي بالنجاسة في المسجد ثم فعل ذلك اقتضى فعل الاباحه
لذلك لاننا لا نخو عليه المعصيه فيما طريق التبليغ فيحكم
بانه مباح لانه قد استوى فيه الفعل والترك وهذه حقيقه
المباح واما القسم الثالث وهو التقدير منه صلى الله
عليه واله وسلم لاحد على فعل او ترك فاذا علم صلى الله
بفعل من غيره وتنبه له حيث لو كان مخالفا للشرع الا ان
الامر لا يصح منه السكوت على منكر ولم يتكبر وهو قادر على انكاره
وليس محض كافر الى كبريته اذ لو كان كذلك لم يكن كون النبي صلى الله
عليه واله وسلم رضى لانه خير راضيا بغيره ولا انكره غيره لجواز
الاتكال على تكليف الغير بل ذلك تقرير للانطمار من الغير فطاهره قد
اشكر بالمقال فلا يكون ذلك الفعل حينئذ جازا فاذ كان
ذلك دل ذلك التقدير على باحده اي باحدا الفعل المسكوت

عنه اذ لو كان متكررا لما سكنت عنه لان سكونه عن المتكرر كمال الشوق
المذكورة الجوز **واعلم انه لا تعارض في فعله صلى الله عليه وعلى آله**
التعارض بين الامرين هو تنابها على وجه يمنع كل واحد منهما
مقتضا صاحبه ولا يتصور التعارض بين الفعلين بحيث
يكون احدهما سببا للآخر او مخصصا له لانها ان لم تتناقض
احكامها فلا تعارض وان تنافضت فذلك ايضا نحو صوم واظهار
لان الفعلين انما يقعان وقتين متباينين ويجوز ان
يكون الفعل في وقت واجبه وفي مثل ذلك الوقت بخلافه
حينئذ يقطع بتأخر احدهما فيمكن التأسي به صلى الله عليه وعلى آله وسلم
فيما فيكون متعديين بالفعل في وقت وبالترك في آخر
الا ان يكون مع الفعل الاول فعل مقصص لتكرره فان الفعل
الثاني قد يكون انما يستعمله كقول القول للفعل متاخر
تختلف القولين او القول والفعل والذال **وقد تعارض قولان**
او قول وفعل فالتأخر ناسخ ان تراخا وقتا يمكن العمل بالاول فيه
انحصص ان لم يترأخ فالتأخر ناسخ فلم يعلم ايها متاخر
فالترجيح حينئذ يرجع اليه وسببان وجوه في

بابه ان

بابه ان شاء الله تعالى وطريق الى العلم بالسنة باقامها
الاخبار وهي جمع خبر وسياق حقيقة الخبر ان شاء الله تعالى
وهي اي الاخبار قسمان مقواتر واحاد لان الخبر لا يفيد
بنفسه العلم بصدقه او لا فالاول المتواتر والثاني الاحاد وهو
الذي لا يفيد بنفسه العلم بصدقه فالمستيقض وهو ما را
ثقلته على ثلاثة نوع من الاحاد فلا واسطة بين
المتواتر والاحاد **فالمتواتر** التواتر في اللغة تتابع امور
واحد بعد واحد بفترة من الوتر ومنه ثم ارسلنا
رسالتنا **اي سينا بعد شئ مع فترة وفي الاصطلاح**
جبر جماعه يفيد بنفسه العلم بصدقه قوله خبر جماعه
احتراس من خبر الواحد وان افاد العلم كالمخوف بالقرين
فانه لا يسمى متواترا وقوله يفيد بنفسه ليخرج خبر جماعه
عرف صدقهم لا بنفس الخبر بالقرائن الزائدة على ما لا
ينفك الخبر عنه **والاحصر لعدده في مقدار معين على**
الصحيح بل هو ما افاد العلم **الضرورة** فلا يتعين له
عدد بل يختلف ذلك باختلاف الوقائع والخبرين

والمؤمنين وذلك ^{بما} لا يقطع بحصول العلم بالتواترات
من البلدان ^{بضم الباء} ملكه ومصر والأمم الماضية كالانبياء والصالحين
والملاوك المتقدمين من غير علم بعدد مخصوص
للاتقدماء ولا متأخريه وما ذهب اليه بعضهم
من اثبات اراط الخيمه او الاثنى عشر او العشرين او الأربعين
او السبعين فما لا دليل عليه والعلم الحاصل من التواتر
لا يكون صحيحا على الغير بخلاف ان لا يكون ذلك حاصلا
واعلم ان شروط التواتر اى ما يوصف الخبر بانه متواتر
معها بحيث لو اختلف احدها لم يكن متواترا امور منها ما
يلجج الى المخبرين ومنها ما يرجع الى السامعين اما ما يرجع
الى المخبرين فمنها ان يبلغ عددهم مبلغا يمنع بحسب
العاده تواطعهم على الكذب وذلك يختلف باختلاف المحبرين
والوقائع والقرائن ومنها ان يكونوا مستفدين
الى احد الحواس كالاجبار عن البلدان والاصبوات
والمنطق وما شابهها فاما ما يستند وافية الى
ذلك فهو الاجبار عن حدوث الحاكم وان الله تعالى

قادر

قادر وليس بحسب وجود ذلك من المعقولات فانه لا يفيد
العلم قطعا ومنها اذا نقل جماعة عن جماعة استقر فيه
استواء الطرفين والوسطى بلوغ جميع طباقه المحبرين
فى الأول والاخر والوسط بالغاما يبلغ عدد التواتر
وما الرجوع الى السامعين فامران احدهما ان
لا يكون السامع للخبر عالما بحدوثه بالضرورة فانه اذا كان
كذلك لم يفيد التواتر علما لامتناع تحصيل الحاصل الثانى
ذكره بعضهم وهو ان لا يكون السامع للمتواتر معتقدا
لحدوث خلافه اما الشبهة دليل حيث يكون من العلماء
او تقليد حيث يكون من العوام فانه ارتسأ ذلك فى
ذهنه واعتقاده له يمنع من قبول غيره ومن هذا ما
ورد فى الأثر جيك للشيء يعنى ويقيم وقيل ان هذا
ليس بشرط ودليل حصول هذه الشروط هو حصول
العلم فمضى افاد الخبر مجرد العلم بتحققنا ان متواتر
وان جميع شرائطه موجوده وان لم يفده
علما عدم تواترها وفقدان شرط من شرائطها

كذلك ذكره بعضهم فافهم ذلك فهذه هي الشروط المعتبرة عند
الأكثر وقد اشترطوا غير هذه الشروط ومنها العدالة والصحة
انها ليست بشرط ولهذا قال المصنف **ويحصل العلم بحبر الفاسق**
والكافر فلا يترتب الاسلام والا العدالة بل لبل انما نجد العلم
الضروري باخبار الملوكة والبلدان والثقلة غير رقاة
وسواء جوارنا مؤمنين ام كفار افساوا ومنها اختلاف
الدين والبلد والوطن والنسب ومنها وجود الاما المعصوم
ومنها دخول اهل الذلة فيهم ومنها كونهم بحيث لا يحصرهم
عدد ويحويهم بلد والصحيح ان هذه كلها ليست بشروط
لما تقدم **وعلم ان التواتر** قد يكون لفظيا وهو ما تقدم
وقد يكون معنويا وقد بينه بقوله **وقد يتوالت المعنى دون**
اللفظ والتواتر المعنى هو ان ينقل العدد الذي يستحيل
تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة متعلمة على قدر
مشارك وذلك **كما في شجاعه** على كرم الله وجهه حيث روي
انه قتل يوم الخندق كذا وخبر اخر انه هزم في حنين
كذا وخبر اخر انه فعل في احد كذا الى غير ذلك في كل واحد

من هذه

من هذه الجزئيات لم تبلغ حد التواتر بل افادت بالالتزام
كونها شجاعة كذا **جود حاتم** فيما يحلى لانه اعطى
دينارا وخبر اخر انه اعطى جملا وخبر اخر انه عطى شاة
و**هم جبر** حتى بلغ الخبرون عدد التواتر فقطع بوجود القدر
المشارك اعني الشجاعة والجود في كل خبر من هذه الاخبار قيل
والقدر المشترك هنا هو مجرد الاعطى الكرم والجود
لعدم وجوده هما في كل واحد من الجزئيات قلت
بل الكرم والجود ايضا يقطع بوجودهما لانها وان
لم يوجد لفظها فهذه الاخبار تتضمنها فتأمل ذلك وهو هو المعنى
بالتواتر المعنوي لانه التواتر انما هو المعنى فقط كما قرر والقسم
الثاني من الاخبار **الاحادي** وحقيقة ما
لا يفيده بنفسه العلم وسوا كان واحدا وجماعا
فيدخل المستفيض كما تقدم وكنا ما افاد العلم بقريته
واختلف في وجوب العمل به والمختار وجوبه عقلا
وسمعا اما العقل فلانا نعلم ضرورة ان من احضر اليه
طعام واخبره عدل انه مسموم وغلب في ظنه صدقه ثم اقدم

عليه **مع عليه** الظن استحقاقه لم قطعاً وذلك هو معنى الوجوب
واما السمع فيما سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى والاحادي
قسمان **مسند ومرسل** وحقيقته المرسل في الاصطلاح
قول العدل الذي لم يلق النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم قال
رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم كذا او سواها من تابعها او غيره
وسمي مسنداً لكونه ارسل الحديث اي اطلقه ولم يتركه
سمعه واختلف في قبوله والمختار القبول لأجماع الصحابة
على ذلك ولا يرسلهم ايضا بدليل قول بعضهم ليس كل واحد منهم
به سمعه من رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم غير اننا لا نكذب
فخرج بالارسل ولم ينكر عليه ونظائره كثيرة كما سيأتي
في مسائل هذه الفروع لا يفيد الاحادي بنفسه الا الظن **ويجب**
العمل به في مسائل الفروع اذا كانت **صلى الله عليه وعلى اله وسلم** **يعتد**
الاحاد من العمال السعاة التي النوصي لتبليغ الاحكام وقد
علمنا ان المبعوث اليهم كانوا مكلفين بمقتضى ما التوبه وهم اعداء
وايضاً **العمل بالصحابة رضي الله عنهم** باحسان الاحاد فانه قد
يتواتر اجماعهم على وجوب العمل به وذلك ان الخبر عبد الرحمن

بن عوف في جزية الجوس فانه لما روى **صلى الله عليه وعلى اله وسلم**
وسلم سنواهم سنة اهل الكتاب الخبر على غير ذلك الكتاب
عمرو بن حريم في اليد والركاة فان عمل بما فيه من كل اصبح
عشر من الأيل وكان يروى في الغنم سبعة في البقر سبعة وفي
الايها خمسة عشر وفي كل من الاخر عشر او عمل ايضا
بما فيه من تفاصيل زكاة المواشي وكذا عمل الصحابة بخير من
مالك في ان الجنين اخرج ميتاً وجب فيه الغرة واطبقوا
عليه بعد ان خالفوا وكان عمر يرى ان لا شيء فيه الا اخرج
ميتاً وكانوا يعملوا ايضا بخير **الصحابة** ^{سفيان الطيحي} بن قيس قيل وهو الاحنف
بن قيس في ثوبت المرأة من حريم زوجها حين وافته كتب
اليه **صلى الله عليه وعلى اله وسلم** ان الله لو رث امرأة الميت من دينه زوجها
واطبقوا عليه ايضا بعد ان اختلفوا في ذلك وعمل على كراهة الله
وجمعه بخير عمر والمقداد في حكم المدي فعملت **الصحابة** ^{في الاصحاح}
بخير ابن يكره ان الانبياء يدفنوا في المنابر الذي يوتون فيه
حتى حفر للرسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم في موضع فرائته
فدلت هذه الاخبار ونحوها على وجوب العمل بخير الاحاد من غير احد

تصمت الأجماع لأن الصحابة كانوا بين عمل وسالت يسكنوا
رضيحه المسئلة قطعية فكان اجماعاً والثاني انها وان لم تتواتر
لفظاً فقد تواترت معنى لأنها قد تواتر القدر المشترك وهو
العمل بخبر الواحد كما لا يخفى وهذا هو الدليل السعي على وجوب العمل
بالخبر الأحادي **والله اعلم** وبأخبار الأحادي في مسائل
الأصول أي مسائل أصول الدين ومسائل أصول الفقه القطعية وأصول
وهو الخبر الأحادي القطعي وهو خبر واحد من الصحابة أو من التابعين أو من المجتهدين أو من الأئمة
الشيعة وذلك لأن هذه الأشياء إنما يروى خبراً باليقين وأخبار الأحادي
لا تثمر إلا الظن وهو مضمحل في محل العلم لا تترى أن عا
نكشة ردت خبر تعذيب الميت بكاء أهله وتلت
ولا تدرى وإنه روى عن غيره ووافقاً على ذلك ابن عثيمين
ونظائر ذلك كثيرة ولئن خبر الواحد في مثل هذه الأمور إذا
وافق الأدلة القاطعة لا يكذب ناقلة لجواز أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم
انما قصره على هذا التقابل بالأدلة القاطعة وذلك كأخبار الأحادي
في نفي الوضوء وما أسببه ذلك **وكذا لا يقبل خبر الأحادي فيما تنعم به**
البلوى كما بل يجب أن يرد ويكن بقله وذلك **كخبر الإمام**
الذي روي في النص على اثني عشر إماماً معينين بأسمائهم وأسمائهم

وكذا خبر

وكذا خبر **البكرية** الذي روي في النص على إمامه ابن بكير ومعنى
عموم البلوى في العلم شمول التكليف لجميع المكلفين لو ثبت وروده
عن الثابت فما كان كذلك فأتى الأحادي لا يقبل في إثباته ولو روي
التكليف به بل يرد كما بينات قبول مثل ذلك يؤدي إلى عدم الشبهة
وتكون خبراً باليقين المستقص ومقتضى ذلك للقرآن قاعدة في جملة
وغير ذلك من الجهالات فما أدى إلى ذلك وجب منعه والله اعلم
وأما خبر الواحد فيما **ينعم به البلوى** عملاً فقط لا عملاً فإنه
فيما يمتنع من مسائل أصول الفقه القطعية وأصول الشريعة
كما ذكرنا وذلك **كخبر ميت** **مسند** **الذكر** وهو قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يمسن أحدكم ذكره بيئته وهو يقول
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من مس ذكره فليمت وضاً وكذا في
وجوب الغسل من غسل الميت وغسل اليدين عند التيمم من
النوم اذ روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في فقه قوله **خلاف** بين
الأصوليين والصحيح أنه يقبل اذ لم يفصل دليل العمل بخبر الواحد
حد في العمل بآيات ما تنعم به البلوى وما لا تنعم وبأخبار
الأئمة قد قبلته في تفاصيل الزكاة وجوب الغسل من

الفناء الخائين ^{ان احققت} وهما نعم به البلى لما نعت من قبوله
 قاله ^{ان} عمر حديث الاستئذان لما رواه ابو موسى
 الاشعري لم يقبل حتى اتى بشاهدين او بواحد حديث المغيرة
 في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الحجاة ^{ان يكون الراي عدم الثقة لا غير} السن
 حتى كثر الراي فدل ذلك على رخص الواحد فيما نعت به البلى
 عملاً قلنا انما رادها عدم الثقة بالمجربين لا كونها ما
 نعت به البلى عملاً قلت ^{ان يكون الراي عدم الثقة لا غير} ولذلك قبل حديث ابو موسى
 الاشعري حين رواه معه ابو سعيد وابو بكر حديث
 المغيرة حين رواه معه محمد بن مسلم وهو لم يخرج بذلك
 عن كونه اعماداً فهو دليل لما على قبول خبر الواحد في ذلك فتل
وشرط قبولها اي اخبر الاحامد وبعضها في الخبر بكسر
 الباء وهو الراوي وبعضها في الخبر ما التي في الخبر فامرات
 الاولى **العدالة** وهو في اللغة عيلة عن التوسط في الامر من غير
 افراط الى طرف الزيادة والنقصات وفي الاصطلاح قال ابن الجاحظ
 هو في اللغة دينية تحمل صلاحيها على ملازمة التقوى والمروة ليس
 معها باعده قوله دينية يخرج الكافر وقوله على ملازمة التقوى

نسخة المخطوطات
 في علم القاطنات

احتراز عما يرم به شرعاً فيخرج الناس من قوله والمروة وتعمل
 على ملازمة المروة واحتراز به عما يرم به من عرفا قبل المروة هي ان
 يسر بسيرة امثاله في زمانه ومكانه فلو ليس الفقه القبار
 في قصص صيق الحكمة تحت الحجة ثوب معروف ^{ان يكون الراي عدم الثقة لا غير}
 او الجندي الجبه والطليسان ردت رايته وشراده
وقيل هي ان يهون نفسه من الادناس ولا يهينها
 عند الناس **وقيل** هو ان يتجرع حاسر منه ويهتك ثوبه
 والتفسير الثاني او العمومة والله اعلم ومن ادق قوله ليس معناه ان
 لا يهون نفسه من الله تعالى بالاعتقاد ^{ان يكون الراي عدم الثقة لا غير}
 التقوى تعلق بالعمليات خاصة فمن ادرك ذلك لم يعم ما يتعلق بالاعتقاد
 حينئذ يخرج البتة **قلت** وهذه الفرية يحتاج اليه من لا يقبل
 روايه كافر التاويل وفاسقة وما قيل من رايته ما خذفه
 او يقول في حقيقة العداكة هي ملكة اي هيئة راسخة في
 النفس تمنعها عن ارتكاب الكبائر والذرائل المباحة وشيان
 الملام في ذلك ثم لما كانت حقيقة العداكة اعني قوله بحفظه
 دينية الخ هيئة تقسية حقة حصل لها علاما يتحقق بها وقع
 اجتناب الكبائر وقدرى عن ابن عمر انها الشكر بالله تعالى
 وقيل النفس بغير حق والقذف للمصن والزنائ

والفرار من الزحف والسحر واكل مال اليتيم وعقوق الوالد ^{هو الظلم لقوله تعالى ومن يمد فيه بالحق يظلم تحت} الدين
المسلمين والامجاد في الحرم ويزاد ابو هريرة اكل الربا وعلى
عليه السلام السرقة وشرب الخمر ^{فمنه كذا في رواية اخرى} فمما عداها
فلنفس حلال ومنها الامر على الصغار **قيل** ويرجع الامر ^{كان يظن منه انه قريب من الحق}
الى العرف ويبلغه مبلغا ينفى الثقة ومنها ترك بعض الصغار وهو
ما يدل على حسنة النفس ونداء الهمة كسرقه لقمه والتطيف بحبة
من ثمر او نحوه ومنها ترك بعض المباح وهو ما يدل على الحسنة
والنداء ايضا كاللعب بالجمام اعتيادا لا نادرا والاحتجام
بالارذال والحرق المدينة كالدسابة والحياكة مما لا يليق
به من غير ضرورة ^{على ما لا يليق} وتعمل على ذلك لان من يتركها لا يحب الحبيب
غالب الثاني **الضبط** من الراوي لما يرويه فان كان لا يقدر
على الحفاظ على احواله السهو فلا يقبل روايته ولو كان عدلا لانه
يقدم على الرواية طائفا انه ضبط وما سهى في الامر بخلافه
واعلم انه لا يشترط في الضبط الات يكون هو الغالب
من احواله وان عقل في بعض الاحوال فلا يضر فان
استوى المالات فليل لا يقبل واقل لا يقبل ^{لله ما يرضى والحق في تحت} وقيل موضع اخر

للمجتهد

للمجتهد وهذا هو الاول في ذلك كاخيار ابي هريرة ^{بالايجاز} ورواه ابن
معبود ومقل من سننك فيعمل في ذلك الناظر بحسب القرائن
الدالة على الضبط وعدمه والاوجب الثقة اما الق والخبر
فامرات ايضا الاول **عدم مصداقها** اي اخبار
الاحاد **دليلا قاطعا** اي لا يتخصص ولا ينسخ ولا يحمل الدليل
بوجوده سواء كان نقليا او عقليا وذلك **كصريح الكتاب**
والسنة المتواترة والجماع القطعي وما علم بضرورة العقل
فان ما صادم هذه لا يقبل لان الظن لا يقوى على مقاومة
القطعي وقد انعقد الجماع على تقديم المقطوع به على المظنون
فلا يجوز التمسك بخبر الواحد حينئذ الا ان يقبل التأويل
قيل وتقول جمع ما بين الاوله وسه اعلم **والثاني**
فقد استلزم **ام متعلقها الشرح** معنى انه لو ثبت متعلقها
اي ما يتعلق به الاستلزام الشهيرة فاذا استلزم معا وفقد
لم يقبل مثال ذلك ان يريد خبر احادي فيما تقوم به البلوى
علما كالمسائل الالهية او علما وعلا كالمروءة خبر احادي
بملاة سادسة او حجج بليت ثبات او صوم شهر ثبات فان ذلك

القصد فيهما الظن وهما خبر الشهادة فيكون عدل واحد كسائر
 الاختلاف قلت ^{ان التزكية والخبر في حد ذاته لا يثبتان الا بالعلم} والى عدله ايضا الجرح الثانيه اذا علم من الجرح
 والتعديل فقد اختلف فيه على ثلاثة اقوال ايضا فقل لا يرجح احدهما
 على الآخر الا مرجح وقيل يقدم التعديل اذا زاد المعدل على الجرحين
 والقول الثالث هو المختار الجرح او لم يات عمل بقوله فتد
 روايه الجرح وشهادة **وان شئت المصل** او حصل فيه مرجح اخر فذلك
 لا يقدم الجرح على التعديل والجرح فان غايه قول المعدل انه يعلم
 فسقا ولم يظنه قظن العدة اذا العلم بالعدم لا يتصور والخارج يقول
 انا علم فسقه فلو حكمنا بعدم فسقه كان الجرح كاديا وله حكمنا
 بنفسه كانا صادقين فيما اخبر به والجمع او لا يمكن لان تلك سبب العدل
 خلاف الظاهر وهذه اذا اطلقا واما اذا عيّن الجرح سببا وتناه للعدل
 بغيره معتبر كما اذا قال الجرح قتل فلانا ظلم وقت كذا فيمكن كذا انفا للعدل
 ما ينفرد به حيا بعد ذلك الوقت او كان الفاعل ذلك الوقت عندي او غير ذلك
 المكان الذي ادعى انه قتل فيه فانها يتعارضان فيرجع الى الترجيع بين
 الخبرين فان حصل مرجح حمل به وان لا تنساق قط الخبران ورجع الى البراءة
 الأصلية والله اعلم الجهد الثالثه في بيان ما به التزكية والجرح

قوله

قوله الاطلاق فيها اولاده من ذكر السبب اختلف في ذلك فقل لا يقع فيها ما في
 العدالة فلا يكثر التضع فيها فيستلزم اليسر الى البناء فيهما على **الظاهر**
 وما في الجرح فلا يكثر فصل واحدة فليس ذكرها او ايرضا فاختلاف
 الناس فيما يخرج به بخلاف العدالة فلم يختلف في سببها وقيل
 يقع الاطلاق فيهما ان المكون كان نفسا او قبل خروجه من مكانه والاولا
 وقيل يقبل في التعديل دون الجرح للاختلاف في سبب الجرح دون
 العدالة فسيرها واحدة لم يختلف فيه ورويات اسباب الجرح
 اسباب التعديل والاختلاف فيها اختلاف في العدالة
 والمختار التفصيل وهو انه **يكفي الإجمال** بان يقول هو عدل او فاسق
فيهما او في الجرح والتعديل ولا حاجة الى ذكر السبب ولكن ان
 ان صدر **من عرف** او اذا كان المكون علة فاسبب الجرح واليعد
 بل انفسا بالمال والا فلا لانا لو اثبتنا احد هاتين قول من ليس يعلم بهما
 لا يثبت مع الشك بخلاف العالم والله اعلم واعلم انه اذا تعارض
 القياس وخبر الواحد فان امكن تخصيص الخبر بالقياس
 حصريه كما سبق وان لم يمكن العكس قيل وكذا ان ايرضا اي
 يجوز تخصيص القياس بالخبر وان تعارض من كل وجه فاختلاف

والجواب انه يقبل **غير الخالف للقياس بطل** اي يبطل القياس وهذا
 اذا كانت القياس ظاهريا واما اذا كان قطعيا فان يكون مقدماته وهي
 الاصل والفرع والعلة والحكم ثابتة به ليل قطعي فانه **قديم جليل**
 على غير الواحد وذلك واضح وانما اختيار تقديم الخير حيث هما ظاهريان
 لوجبهما الاول ان الخبر اقوى من القياس لان الخبر انما يجتهد فيه
 في امر من فقط في العدم وكيفية الدلالة والقياس انما يجتهد فيه في
 في سنة امور في حكم الاصل وتعليله ووصف التعليل وجوده في الفرع
 ونقي المتدنه فيهما وفي المذكورين او لا حيث حكم الاصل
 ثابت بخبر واحد اذا كانت كذلك كانت تطرق الخبر الى الخبر اقل من تطرقه
 الى القياس فيقدم الثاني ان الصحابه رض الله عنهم كانت تترك
 القياس وترجع الى الخبر كما روى عن عمر انه ترك القياس وعمل بالخبر في
 مسألة الخبث حين رواه الله صلى الله عليه واله وارض فيه الغرض وقال
 لولا هذا النصين ابرأنا وكما روى عنه ايضا انه ترك رواية في ربه **الام**
 صابغ ورجع الى كتاب عمر ومن حرم كما تقدم **وبما خالف**
الاصول المتفرقة ما تقدم كلام في غير الواحد اذا خالف
 القياس واما اذا خالف غيره فان كان احاديا مثله قيل

وتعلقضا

وتعلقضا ورجع الى التجميع وان كانت غير احادي فانه يرد هذا
 هو المراد هنا قوله المقترن وهو كلاما فاذا العلم من الأدلة
 العقلية والخصوص الظهري من الكتاب والسنة المتواترة
 والجماع القطعي وذلك لان الظن مضمحل في مقابله القاطع
 وقليل يقوله **وما علم انما لا يجوز الرواية** الحديث الرسول
 صلى الله عليه وعلى اله وسلم **بالمعنى** اي باللفظ اخص لفظه
 ولكن ذلك لا يجوز الا اذا كانت الرواية **من عدل عارف**
 بمعنى اللفظ **ما لا** بحيث لا ينزل على ما تقتضيه اللفظ
 ولا ينقصه لان الرواية بصورة اللفظ اولى مما يمكن هذا
 هو المختار عند اكثر وقيل لا يجوز الرواية الا باللفظ
 الذي خلق به صلى الله عليه وعلى اله وسلم **القول** صلى الله عليه وعلى اله وسلم
 رحم الله امره وسمع متالي فوعاها واذا احكاما سمعها
 والداخل بالمعنى لم يؤده كما سمع قلنا ليس في هذا ما يدل على
 منع الرواية بالمعنى ولما يدل على الشهادة باللفظ اولى
 وذلك مما نقول به والدليل على ما اخترناه امرات الاول
 ان المقصود بالمحظا هو نادية المعنى دون اللفظ فيهما

لم تنعده بتلاوته كالسنة مثلاً بخلاف القرآن وإذا كان كذلك جازت
 الرواية بالمعنى مع الضبط وهذه الأسكال فيه الثاني من الصحابة
 كانوا ينقلون الواقع الواحد بالفاظ مختلفة والذي نظريه
 صلى الله عليه وآله باللفظ واحد والثاني نقل بالمعنى فظنوا وتكرره
 وشاع وذاع ولم ينكره ولم ينكره واحد وكان جماعاً جواراً من قليل
 وايضا فان الصحابة رضوا بالله عنهم ما كانوا يكتسبون الأحاديث
 ولا يكرهون التدريس بل يروونها بعد إرمك طويلاً على حسب
 الحاجة وذلك موجب لنسيان اللفظ قطعاً قلت وهذا
 الحجة نال على أن أكثر الأحاديث المروية عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 انما هي بالمعنى فتأمل ذلك موقفاً من شأنه تعالى **واختلفوا في ما سبق**
التأويل وهو الباغي على إمام الحق ومن يعتقده أنه محق وإمام مبطل
 وله منعة وحل له أو غير ذلك من جهة كذا كافر أي كافر
 التأويل وهو الجبروت والمشيئة فقبل قبول أخبارهم لمعاشهم
 عن الله سبحانه وتعالى له سيم الخوارج فانهم تعتقدونه كفرة
 وقد قبل قتلهم وقيل لا يقبلان كما في كافر التصريح وفاسقه وقيل
 يقبل أخبارهم لما تقدم من قتلهم لأن خطيئتهم في أدلة العقلية

يرجع الظن بحفظهم في الأمان وهذا قوله والله أعلم **والصحة**
 في قول الشافعي الحاكم الصحابة مائة ألف وستة وعشرون ألفاً
 بناءً على اسم لنوع خاص من بين من يطلق عليه اسم الصحابة
 وهو من طالت بحال الستة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم **متبعاً لغيره**
 فمن لم يطلق بحال الستة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أو طالت
 من دون اتباع لشرعهم لم يسم بهذا الاسم ولا يحتاج إلى
 أن يزاد في الحدوث على ذلك بعد موته لأنه يخرج بذلك
 من مات قبل وفاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وله من فتوى الفتن
 لا يخرج عن كونه صحابياً وعلم أنها لا تتعلق بمعرفة الصحابة
 أمور بينها العدالة كما سيمت وصحتها إذا قال امرئاً بكه اهل يحمل
 الأمر للرسول صلى الله عليه وآله وسلم أم لا فقبل حمل وقيل لا يحمل وهذا
 الخلاف انما هو في الصحابة فقط ومنها إذا نقل خبراً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هل يحمل على أنه سمعه منه أو أرسله ومن غيره لا يحمل إلا على الأسماء ومنها
 إذا ذكر حكماً طريقاً التوفيق هل يحمل على الاجتهاد أو على التوفيق
 إلى غير ذلك فأن قلت وماذا يعرف الصحابي قلت
 اما بمشاهدته أو بتواتر كافي العشرة أو باجماع الأمة إن فلا را
 صحابك وهذه تفيه العلم أو بقول الثقة أنه نفسه أو غيره

صحايب وهديفيا الض والاله اعلم واذا من رفقه اختلف في
 عدالة الصحابة بمعنى هل كرهه معايبا يغني عن تعديله ام لا والاختلاف
 في **السياسة عدول** لقوله تعالى هذا رسول الله والذين معه
 الآية فمنهم من قال في هذه الآية باو حان من لا يراها العدالة
 وكان عدولا **الامن** اي العدالة بان يظهر فسقه ولم ينسب
 فانه لا يكون عدلا لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين
 اقتتلوا فاصحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا
 التي تبغي حتى تنقو الى امر الله فاخبر بها الله فان الباغية خارجة
 عن امره تعالى وان حدها القتل حتى ترجع عن بغيتها وذلك
 يستلزم الفسق **قلت** فمدته فمخصصة لعموم تلك
 الآية الاولى وهو يعمل بالخاص فيما يتناولها وبالعامة
 فيما بقي على الصحيح كايان فتد الآية الاولى على عدالة من لم
 يبع والثانية على فسق من بغى فتأمل وذلك كالبايعين على امر
 مير المؤمنين على كرم الله وجهه الذي لم تصح توثيقهم من اجل
 الجمل وهم الناكثون والذوات وهم الخوارج المارقون ومنهم
 وهم معاوية وعمر بن العاص لعنهم الله تعالى فمد من تابعهم

وهم القاسطون

وهم القاسطون **على المختار في جميع ذلك** اي جميع ما تقدم من
 جوار الرواية بالمعنى وقبول رواية لفاسق التأويل وكافره
 وفي تفسير الصحابة وفي عدالة كما تقدم تقرير ذلك **وطرق**
الرواية للحديث ونحوها اعلم ان الروي للحديث
 اما ان يكون صحابيا او غيره ان كان صحابيا فلروايته طرق
 منها ان يقول حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 او انما كان او اخبرني او سمعته يقول او نحو ذلك وهذه هي اقوى
 الطرق اذ لا شك في انه انما يقول ذلك اذا سمعته منه ومنها
 ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا او لا يصف نفسه
 وهذه دون الاولى اذ يحتمل ان فيها واسطة والاطهر المشافهة
 لانها ممكنة لكونه صحابيا ومنها ان يقول امر رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بكذا ونحوه عن كذا من البناء للفاعل وهذه دون ما قبلها
 قيل لا تختمها على ما تقدم ان يكون السامع نوههم مالىس راس
 امر او ان يكون الامر ليس فيه لتبديل علم امر العل او البعض
 دائما وقيل لا تختمها ان يكون سمعه او ثبت عنه بدليل قلنا
 المظاهر من الصحابة انه لا يطلق هذه التسمية الا اذا سمعها

منه وتيقن المراد فيكون حينئذ حجة مثل ما تقدم وما ذكر
احتمال بعيد لا يدفع الظهور ومنها ان يقول امرنا بلدا او
نفسا على البناء للمفعول وهذه دون ما قبلها ولكنها حجة الأمر لتعمل
على الأمر الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر من الأول ان المختص
بملك اذا قال ذلك فهم منه ان الأمر الملك لا غير الثاني ان غرض
الصالحه بايراد ذلك الاحتجاج على من حاله ولا يكون حجة الا
اذا كان من الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقال بل قد يكون حجة
اذا كان الأمر الكتاب او اهل الإجماع لانا نقول لا يصح حمله وعلى
ذلك اما الأول اعني كون الأمر الكتاب فلانه ظاهر لكل احد
لا يتوقف على خبر الصالحين فيكون معلوما للجميع فلا يفتيد الاختصاص
به ذلك فانه حديده واما الثاني اعني كون الأمر اهل الإجماع
فلا ان الصالحين منهم هو لا يأمر نفسه ولأن الأجماع ايضا يظهر
في كل احد على حد ظهور القرآن وانما كانت هذه دون ما قبلها
لأن فيها الاحتمال ان التقادم مع ما ذكرنا من احتمال ان يكون
الأمر الكتاب او الإجماع وما قل احتماله فهو اقوى ومنها
ان يقول من السنة كذا فيكون حجة لانه يحمل على سنة الرسول

صلى الله عليه وآله وسلم

صلى الله عليه وآله وسلم دون غيرهم لانهم دون ذلك احتجاج على من
خلفه ولا يخفى الا باللام النبوي وهذه دون ما قبلها اكثر
اسمى السنة في الطريق الرابع ولكن الظاهر هو الأول والاحتمال
لا يدفع الظهور ومنها ان يقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيجعل الله
سمعه منه ويحمل الأمر على بل الظاهر الأمر سال لا
العنفه لا تستعمل الآية واستعمالها في غير قليل وهذه دون
ما قبلها ذلك ومنها ان تقول كنا نتعمل او كانوا يفعلون كقول
عائشة كانوا لا يشقون السارق على النافه فيجعل على ان المراد
كنا نتعمل او كانوا يفعلون في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع
علمه بذلك من غير ان يكون حجة ويكون من باب قوله من
السنة وقيل انما كانت حجة لانه ظاهر في قول كل الامه فيكون من
باب الإجماع فعل الأول لا يكون حجة الا من الصالحين لانه يتوقف
على تقييده بعهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعلى الثاني يكون حجة ولو
من تابعي واقول لا يبعد منها ويكون حجة فالصالحين لانه من باب قوله
من السنة والتابعي لانه من باب الإجماع وهذه اوضح والله اعلم
ومنها اذا قيل الصالحين قولنا او فعل فلان ولا يضيقة الى النبي صلى

الله عليه وآله ولم كان يجتهدوا ولا اجتهاد فيه شرح حمل على
 الاجتهاد كان يقول بجهد الاطمانه جلدته او يقول نهب الحشرات
 ما قيمته ما تبادرهم او يقول من لم يجامأ ولا ثرابا فليتم صعد
 وهو انه يسمع على وجهه لا يحسنه تحت ركن احد الاجتهاد وهو الاجتهاد اظهر فلا يكون
 على الأرض فمنه انتم الاجتهاد وانه سمعه فلا يكون حجة وان
 لم يكن للاجتهاد فيه مسخ او كان ولكن الراوي ليس من المجتهدين
 وهو البحث هو اعتقاد الشيء وهو ما خطا الامارة تحت
 فانه يحمل على التوفيق او انه سمعه منه صلى الله عليه وآله ولم لانه قال تحسنا
 تحسنا بالصحيح مثال الاول ما روي عن علي عليه السلام ان الحيض ينقطع
 عن الجبل لانه جعل ردق الجنتين ومثال الثاني ما روي ان نسك
 قال اقل الحيض سنة ايام او سنة ايام الا ان انتسا لم يكن مجتهدا
 فمده جملة طرق الرواية من الصحابة وقد استوفيناها اكثر من
 النوازل التي فيها وان كان غير صحيح وطرف رواية **اربع**
 كل واحد منها مستند وكل النظاير وبه وهذه الاربع
 متفاوتة في القوة الطريق الاول **قرائه الشيخ** والتلميذ
 يسمع وهو اقواها فالسند ظاهر واما اللفظ فان قصد اسماء
 وحده او مع غيره قال عنه الرواية عنه حدثني او خبرني او
 سمعته يقول او يخبرني او يخبرني فان لم يقصد قال حدثني او خبرني

ولا يضمنه

ولا يضمنه الى نفسه وانه ان يقول سمعته ثم بعدها في القوة
 الطريق الثانية **وانه التلميذ** على الشيخ او قرأه غيره
 او غير التلميذ **مخض** فالسند فيها ايضا ظاهر واما اللفظ
 فنقول عند الرواية كذلك ان حدثني او خبرني او سمعته منه
 وبيته وانه عليه ان كان هو القاري وان كان غيره بمخض
 زايده وانا اسمع ويشرط في هذا ان يقول الشيخ وسمعت ما
 قرأت على فلان او يقول التلميذ بعد القراءة او قبلها **الشيخ**
 والمخض يقول هل سمعت من شيخك فلا يقال عليه في بعض النسخ فلا وجه له قلت
 هل سمعته فيقول نعم او نحوه فاما الواشار الشيخ براسه او
 باصبعه الى انه سمعه **قيل** هو ايضا يقوم مقام
 التصريح في الجواب في حوار الرواية ووجوب العمل لانه لا يقول
 عند الرواية حدثني ولا اخبرني ولا سمعت وقيل بل يقول
 ذلك وانما كانت الاولى اقوى من هذه لان المستمع اخذ
 من لسان القاري وذلك اكثر حقيقا ثم بعدها في القوة
 الثالثة وهي **المناولة** وصورتها ان يقول قد
 سمعت ما في هذا الكتاب وهو من سما
 علي او من روي عن فلان او يطلق

والاستدلال بما يثبت هذه الطريق مناولة لان الشيخ
 كالتناول المتناهي من عنده ما فيه قيل وليس من شرطها
 انشاء حقيقة او عقلة الى كتاب معين شخصه لاحسن تمت
 خصوص الكتاب المناول بل يلف التعيين بالانشاء وان غاب
 الكتاب وسوا قال اروه عن اولم يقل ذلك فيقول عند الرواية
 اخبرنا واحدنا مناولة او اذنا او ناولنا وهل له ان يطلق فيقول
 اخبرني او حدثني قيل **يجوز** وقيل **لا يجوز** ولا عن غير النسخة
 المناولة الا اذا من الاختلاف والله اعلم **ثم** بعد هذه
 الثلاث في القوه الطريق الرابع وهو **الاجازة**
 وهي ان يقول الشيخ التلميذ **اجرت** لكان تروى عن الكتاب
 الفلاني اروه وينبغي ان قد سمعته ليكون بذلك
 حديثا له بما قيل او يقول **اجرت** لكان تروى
 عن ماصح من مسوعاتي او مؤلفاتي فاما لو قال **اجرت** لكان
 ولم يقل قد سمعته جاز له العمل بما فيه دون الرواية ويقول
 عند الرواية اجاز لي او اخبرني اجازة او اذنا او نبأني
 فهذا هو الطريق المشهور وقد تزايد الوجاهة وما
 تؤخذ من العلم من كتاب من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة

فهرده يجوز

فهرده يجوز العمل اذا حصلت الثقة بذلك واما الرواية
 فقيل لا يجوز وقيل **يجوز** ويقول عند واجدة او قرأت
 بخط فلان او بخط طنته خط فلان او خبرني ثقة انه خط
 فلان وهذا قريب ومن يثق انه قد سمع حمله كتاب معين
 جازت له ما يروى عنه في ذلك لم يذكر انه سمع كل حديث
بعينه ولكن لا يلف ذلك الا حيث النسخة التي سمعها متعينة
 اما لو لم تافان ذكر انه سمع كل بيت بعينه يقتضي فلا يشترط النسخة تمت
 اما لو لم تافان متعينة او كانت متعينة لكن قد خرجت من يده
 مده مديه لا يأمن عليها التحريف والتصنيف في
 منظرها فانه لا يجوز له الاخذ بما فيها لا عملا ولا رواية
 الا ما علم على طنه انه سليم من ذلك والله اعلم
 حقيقة عنوان البحث الا في بحث يعلم ما سبق اجازة مودة
 تليها يتضمن تفسير اجرت وقسمته الى الصدق
 والكذب وتفسيرهما سمة تنبها لانه قد سبق اليه
 في قوله وطريقنا الى العلم بالنسبة الاخبار وفي قوله ولا يجوز الا في الاصول تمت
 اشارة ما في قوله الاخبار اعلم انه اما خبر او
 انشاء لانه لا محالة يشتمل على مسند ومسند اليه ونسبه
 احدهما الى الآخر فان كانت تلك النسبة خارجة تدل عليه فاح
 الامن منه الثلاثة فهو الخبر والافرو الانشاء اذا عرفت

ذلك فيقول الخبر هو الكلام الذي نسبته خارج في حده
 الأزمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج
 نسبة تبوتيه أو سلبيه والأنشأ عكس والخبر ينقسم
 أيضا إلى قسمين صدق وكذب ليس الاو ذلك لانه
 اما ان يطابق تلك النسبة وذلك الخارج **او** لا يطابق تلك النسبة
 فان تطابق أي النسبة وذلك الخارج بان يكونا شيئين كما في قوله
 قولنا السماء فوقنا فان النسبة دلت على تبوت القوقيه للسماء
 وهو كذا في **الخارج** او سلبيتين كما في قولنا ليست السماء تحتنا
 فان النسبة دلت على انتفاء التحتية للسماء وهو كذا في الخارج **فصل**
 في الخبر صدق ولا يتطابق أي النسبة وذلك الخارج بان
 تكون النسبة المفهوم من الكلام ثبوته والتي في الخارج
 سلبيه كما في قولنا السماء تحتنا او بالعكس كما في قولنا ليست
 السماء فوقنا **فكذب** أي بالخبر كذب **ويسمى الخبر خلافا**
 عند الفخريين **اعلم** ان قد اختلف
 في شراذف **الجملة** والكلام فمنهم
 من قال بان **الجملة** هي ما وصفته من قال بل **الجملة** اعم
 من الكلام ومعنى ذلك ان كل كلام اجملة وليس كل جملة

كلاما

كلاما لان الكلام ما حصل فيه الاسناد مع الافاده والجملة
 ما حصل فيها الاسناد وان لم تحصل فيها الافاده اذا تقرر
 ذلك فالجملة اما اسميه وهي المصدر باسم كقولنا زيد قائم
 او قاء وما فعلية وهي المصدر بفعل كقولنا قائم زيد وبمع الخبر
 ايضا **فصل** عند اهل المطلق وحقيقة قولنا محتمل الصدق والكذب
 فالقول وهو امر كشملة القضية وعبرها من المركبات القيدية والاسنادية
 ويقول محتمل الصدق والكذب يخرج جملة القضية وهي ينقسم إلى قسمين
 جملة ان حكم فيها بقبول شيء لشيء او نفيه عنه واحدا واثنا او محكوم
 عليه ويسمى موضوعا لانه وضع لحكم عليه بشيء محكوم به وهو الجملة
 على الموضوع ويسمى بينهما بارتباط المحمول بالموضوع وهو الحكم بقبوله
 له او نفيه عنه وتسمى رابطة وشرطية وهي الذي ليست كذلك بل حكم
 فيها بقبول نسبة او نفيها على تقدير نسبة اخرى ان كانت
 متصلة او متنافية **فصل** في ان كانت منفصلة وهي ثلاثة اقسام
 حقيقة ان كان التنافي في الصدق **فاول** ان يكون الخبر **خاتما**
 ومانع الجمع فقط ان كان التنافي في الصحة فقط ومانع الخلو فقط ان كان
 التنافي في الكذب فقط ويسمى الجبر الاول من الشرطية مقدما لقوله في الذكر

والجزء الثاني في ثالثا لتلوه اي تبينه للأول **وإدراكك الجملة**
والقضية مع مثلها في دليل وهو القياس المنطقي **سميت** تلك القضية
مقدمة فيقال مقام القياس كما يقال جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فيرثان مقدمتان والتي يلزم عليها تسمى نتيجة وهي كل جسم محدث
والتناقض في التناقض والعكس هنا لأنهما من احكام القضايا اللاحقة
لها وقد ذكر القضية اما التناقض في حقيقة **هو اختلاف الجملتين** والقضيتين
خارج اختلاف المفردين **والمفرد** والقضية **بالثبوت والاثبات** هذا
تحقيق لمفهوم التناقض لانه انما يطلق على هذا الاختلاف يعني ان
تكون احدهما مثبتة والاخرى منقبة لان نقض الشيء رفعه ورفع
الاشياء في **حيث يستلزم** لانه صدق كل واحد من القضيتين
كذب الأخرى قوله بحيث يستلزم الحجة احتراز عن مثل قولنا زيد
ساكن من يدليس متحرك مما لا يحصل بسبب الاختلاف من صدق
احدهما كذب الأخرى وقولنا في الشرح لانه احتراز عن
اختلاف القضيتين المقضي لصدق احدهما كذب الأخرى لكن
والذي بانطق ان ذلك هو زيد انسان على ان ليس بالإنسان
لا بالنظر الى ذاته بل لاجل وسطه لقولنا لزيد انسان زيد ليس بانطق
فانه انما يقتضي صدق احدهما كذب الأخرى بواسطة ان كل انسانا نطق

فأمرهم وأعلم

فأمرهم وأعلم ان لا بد في تحقيق تناقض بين القضيتين **المعنى**
من اتحاد واختلاف فلا خلاف يكون في العلم الى الكلية والجزئية
والكيفية والامكان **والامكان** والسلب والجره اي الضرورة والامكان
والدوام والاطلاق وغيرهما من الجهرات فان كانت القضية موجبة
كلية ضرورية مثلا فنقضها سلبية جزئية ممكنة عامة مثلا قولنا
كل انسان حيوان بالضرورة فنقضها بعض الانسان ليس حيوان
بالامكان العام ونحو ذلك واما الاتحاد فيقال هذه الامور **الثلاثة**
الصحيح ان الاعتبار في تحقيق التناقض هو وحدة
النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد على ما هو
في كتب المنطق والله اعلم **واما العكس المستوي** اعلم ان العكس
يطلق على المعنى المصدي اي تبديل طرف القضية وعلى القضية **المطلقة**
بالتبديل كما يقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فسمى
الموجبة الجزئية عكسا والمراد هنا هو المعنى الأول فحينئذ حقيقة
تحويل جزئ الى الجملة اي طرفها بان يجعل الجزء الأول ثانيا والثاني
اولا **على وجه يصدق** ان لو كان الأصل صادقا كان العكس مثله لان
العكس لازم للقضية واذا صدق الملموم صدق اللازم فحينئذ لا بد من

اخراعه

يا نفس ان لم يبق ذكرك
 ليست سالبه بل
 من طرفها كما علم في
 عكس النقيض لان
 لا يكون عندك
 فلو لم يكن
 لم يبق قلب حرق
 النفس و...

فانه لا يكون عنده جهة ومن اشترط انقراض العزم لم اذ الى انقراض

فانه لا يكون عنده حجة ومن اشترط انقراض العزم من اذ الى انقراض

العصر الحرج اتفاقهم اذا جمع بعضهم اذ ليس بدليل على جملته فلهذا

حقيقة الإجماع على حسب الخلاف فان قلنا هل بين الأجماع

والإتفاق مرق أم لا قلت بل قد يفرق بينهما بأن يقال الإتفاق

هو الاجماع اللغوي وهو انعم من الاصطلاح اذ لا يشترط في اهله

ان يكونوا من اهل الاجتهاد بخلاف الاصطلاح او يقال بينهما عموم

وخصوص من وجه بمعنى انه يؤخذ الاجماع من دون اتفاق كما اذا

لم يكن في العصر من يعتبر به في الاجتماع الا واحد فقط ويوجد الاتفاق

من دون اجماع کا اذا اجمع من ليس بمتحد و مختصان بان يجمع

الحق من هذا الولي من الأول فتأمل

انه لا شرط في انعقادها الا الاجماع انقراض اهل العصر المحمدين

والاعتبار ذلک لا اذا اتفقوا ولو حشوا لم ولا لغيرهم من الفتنة اذ لم يعتبر الدليل

على كونه حجة ذلك لأنه عام يتناول ما القرض عموماً وما لم ينقض

کتابخانه

کاتبیه ان شاء الله تعالی و قیل بل شتر و هو باطل لما ذکرنا و انه

يلزم ان يعقد اجتماع اصلا لتداحل القرون المتخالف ايضا

يشترط في **أولها** دليلان **أما** سبقه **خلاف** بل إذا اختلف أهل العصر الأول

على قولين مثلاً وانفق اهل العصر الثاني على احدهما بعد ان يتفق خلاصهم

فان الأهل المناسب للدين ان يقال فان الجماعة يعقدت

لا يكون حجه حسنة في ذلك الزمان

القول في حقه فله حقه ما لا حد له

وكانت في ذلك الوقت من جملة ما علم ان ذلك الحق حقا

وهذا المصباح واختصار هو الاول لوقوعه كما جامع على عدم جوارحه

أم الولد بعد الخلاف فيه ونحوه ولا نسلم أن الخلاف الأول يتضمن

ما ذكره ابل هو مكتوم عنه وان سلام فهو مشروط بان لا يتكشف نص

قاطع او اجتماع يقتضي ان احدهما خط فبطل ما قاله والله اعلم

والفختار ايضا لا يجوز لاهل الحل والعقد اذا اتفقوا على اخلاله

جزا فاص غير دليل ولا اماره بل لا بد من مستند اما دلالة قاطعه

من نص مشهور او قياس قطعي او اما بر طبقه لطايفه آره او نص

قطعي أو اجازني أو جوههم وان لم يفعل ذلك المستنبه اليه اذا جرت

نقل المستند استغناءً بالأجماع فلا إجماع إلا عن مستند وإلا

استلزام الخطأ ان يكون صحيحه وايضا يتحمل ذلك عاده ومن
الظاهر ان يقال فلا يكون مستلزما للاحتمال المستلزم له على كل ما
جوز الاجماع جرحا فاما من غير مستند لان العلماء موضوعون من جهة
تعال في الحكم بحكمهم بما شأوا بعد بلوغ رتبة الاجتهاد وايضا لو
اقتصر الى الدليل لم يكن للاجماع فائدة بل الفائدة في الدليل وحرم مخالفة ما
يلزم من ذلك ان يكون مستلزما للاحتمال المستلزم له على كل ما
الاجماع سقوط البحث عن الدليل وتحتزم مخالفة وايضا يلزم من ذلك ان لا يكون
من الاجماع له دليل لعدم الفايده والافاق له فتأمل ومنهم من منع الاجماع عن الامارة الظنية
وقال لا بد من صدوره عن دليل قاطع لنا وقوعه كاجماعهم على ان حد الشارب ثمانون
بعد ان كانوا يعين فتا هل الفتا حق فلم يتبعوا فاستصاحوا زيادة
اربعين واهتموا على ذلك وهو اشتداد واختار المصنف **انه لا يصح**
ان يكون مستقيما وهو ما ثبت له اصل او اجتهاد وهو ما
لا اصل له يقاس عليه وظاهر كلامه اسواء كان الاجتهاد
والقياس جليا ام خفيا وعند الأكثر من الأصوليين واختاره
الأمم المبررة وهو الاول ان يجوز ان يكون مستنده اذا اجتمع
كالخبر الذي يثبت الظن وايضا لم يفصل الدليل على كونه حجة بين الخبر الواحد
والامه في صحة الاحتجاج فلا وجه لانكار ذلك في الامه وايضا

قد وقع

قد وقع كاجماع الصحابة على الزيادة في حد الشارب كما قد منا
فائدة اذا تواتر خبر واجمع على موجه قطعنا بانه مستند الاجماع
اذا كان نصا صحيحا فيما اجمعو عليه اذ لا يجوز ان يتواتر اليهم ولا يزعم
الى القول بما اجمعو عليه ولا يجوز ان يجمعوا غيره مما لم يتواتروا
اذا لم يتواتروا بل كان احاديا من اصله واجمع على موجه فلا قطع بانه مستند
الاجماع اذ يجوز ان يعتمد على غيره ولم ينقل استغناء بالاجماع
وقيل بل يقطع بانه المستند اذا كان الاجماع على مقتضاه
ولم ينقل ردهم له ولا اعتمادهم على سواء والله اعلم والمختار
عند الأكثر من العلماء **انه لا يصح اجماع** على حكم بعد الاجماع
على حكم آخر خلافه والالزم بطلان الاجماع الاول او تعارض
الاجماعين وكلاهما باطل وقيل يجوز ويكون الثاني
كالناسخ للاول وفيه ضعف اذ الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ كما
سيأتي والصحيح المختار ايضا **انه لا يصح اجماع** بالشيء
نكروا اذها بعض الامم وليس بمعصومين ولم يعلم من مخالفة
الصحابه لهما في كثير من المسائل بل لا ينعقد ايضا بالاربعه الخلفاء
الذين هم على الصلوة لا وبوبكر وعمر وعثمان بل قلنا في الشيخين

الامير المؤمنين علي كرم الله وجهه فان قوله حجة كالحديث النبوي
 الأحاديث ^{عند أهل البيت} ومثله الزيدية لما ثبت من عصمته مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 الحق مع علي وعلى مع الحق اللهم ادر الحق مع علي حيث دار وقوله الصلاة
 والسلام انا مدينة العلم وعلي بابها ونحو ذلك كثير فدلّت هذه
 الأخبار مع العصمة ان قوله حجة وامام مروي من مخالفتها
 الصحابة له في كثير من المسائل فجوابي انا نقول ان قوله
 كالحجج الأحاديث ^{طاهرة ولو ثبت عنه السلام} وقد يجوز مخالفتها حيث يعارضه معارض فذلك
 هذا فلا يلو ذلك ناقضاً لما نقول فتأمل **والا** يعتقد ايضا **بأهل**
الدينة اي مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم **وحدهم** **اذا هم بعض الامم**
 والأدلة انما تناولت كل الأئمة وروى عن مالك انه حجة فقيل
 على حرية التعميم وقيل بل مراده ان روايتهم مقامة على رواية غيره
 وقيل بل مراده ان اجماعهم حجة في النقولات المستمرة كالآذان والأقوال
 وهذه التأويلات من اصحاب مالك لما استضعفوا هذه المقالة
 وفي ظاهرها بخلاف لا يخفى على المتأمل والله اعلم راجح ما ذكره قوله صلعم
 ان المدينة طيبة تنفق خبثها كما ينفق الكبر خبث الحديد والباطل
 خبث فيقتل عنها **الجواب** ان هذا دليل على فصلها لما علم

من وجود الباطل فيها كالفسق والمعاصي ولا يدل ذلك على انتفاء
 الخطاء عما اتفق عليه اهلها بخصوصه فلا يدل على ان اجماع اهلها
 حجة ابن الحاجب العادة تقضي بان مثل هذا الجمع المختص من
 العلماء لا يجمع الا عن دليل راجح قلنا يلزم مثله في غيرهما من الامم
 كمرور بغداد وايضا الكاظم الصوابه كانوا خارجين عنها فذلك
 يستلزم ان لا يعتد بخلافهم **أهل المدينة** كعلي عليه السلام وابنه
 وغيرهما وفي هذا من البعد ما لا يخفى على احد والله اعلم **الأثر**
 من الامم اكثر المعتز له وبقية الفرق غير الزيدية وروى
 عن القاسم عليه السلام **والا** يعتقد الا جماع **بأهل البيت عليهم السلام** وهم
 عترة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والذين هم على وفائهم والحسن عليه السلام والذين هم
 ومن كان من اولاد الحسين من قبيل الأبناء من المؤمنين المستبردين **وحدهم**
لذلك لانهم بعض الامم واعلم انه لا خلاف هنا في
 ان المقصود **بأهل البيت عليهم السلام** من ذكرنا الذي
 وقع الخلاف في كون اجماعهم حجة دون عمومهم والذين يعترضون
 عنهم ايضا بالعترة على الصحيح لان عترة الرجل اقرب به اذنون
 ذكره في الضياء فلفظ القرابة هم الأخوة والاولاد وغيرهم كمن لا علم

ويقولون الاذنون يخرج ما عند الذرية لانهم ادنى الاقارب
 اليه اى اقربهم وهو ايضا مشتق من العترة ~~هو~~ وهو الكرمه التي
 يخرج منها العنقود في العنب فاذا كانت العترة متولده من الشجرة
 لانها زياده تخرج في عرض العنقود فيخرج العنقود من تلك
 الزيادة علمنا انهم انما استعاروها لما يشبهه في ذلك وهى
 الذرية **وهى المنسوبة** ~~فمنها~~ دون غيره فيكون الرجل كالشجرة
 والذرية كالثمره المتولده من اصلها فتبين بهذا ان العترة
 هم ذريته صلى الله عليه وآله وسلم اذ لا يوجد وجه التشبيه الا فيهم دون
 غيرهم من الاقارب قيل وقد جمع اهل اللغة على ذلك فيكون اجماعهم حجة في
 هذا والله اعلم **وقال الصحابة** الذين هم الرعية كافة والشيخان ابو علي
 والوعيد الله البصر وقاضى القضاة وهو المختار عند ائمة
 اهل البيت عليهم السلام بل هو حجة قطعية كاجماع الامة لما ثبت
 بالادلة القطعية ان جماعتهم معصومة **بدليل** قوله تعالى انما يريد
 الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهير وهو المقصود
 بالاية بدليل خبر الكساء ووجه الاستدلال بالاية ان الله تعالى
 اخبر بالارادة تطهيرهم من الرجس وهى المعاصى

اذ الرجس محمول على ما لا ثالث لهما **احدهما** ما ينجس من الخبائث
 والافكار **والثاني** ما ينجس من الافعال **الفصل** اى ما ينجس
 عليه الام والعقاب ولا يمكن جملة على الاول لانهم فيهم وغيرهم
 على سواء فيلحق منى ما ينسب من غيرهم وجماعهم واحادهم
 في ذلك على سواء فتعين الثاني **والارادة** ذلك انما هو بواسطة العصمة
 اذ لو كان ينجس بواسطة فاما مع الاختيار فممنوع وعندهم
 على سواء واما مع الجبر فترفع الحليف فتعين انه بواسطة
 العصمة ولا بد من وقوع ما يريده الله تعالى من افعاله لتوفر الادلة
 على ذلك وانتفاء الموانع فيجب الفعل **مذكور** ويحسم اسما
 فثبت عصمة جماعهم من المعاصى دون احادهم لوقوعها من
 فيكون اجماعهم **وهو المطلوب** **ويدل** قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم **هل بينكم وبينه يوم** **ودفع** **الى الله عليه وآله وسلم**
انما قال فيكم الخيرين كمالها فتمام الاول من كبرها نجا ومن
 خلفها عتق وهو في نصرة على اتباعهم فهو نافع ولا يلحق
 من خلف او مشع خلف وقد وجدنا احدهما غير محقق
 فتعين جماعهم ولا يطل الحديث وهو صلى الله عليه وآله

وسلم لا ينطق عن الشروي فاقضيه ذلك ان اجماعهم غير
 خارج عن الحرف وذلك بواسطة العصم ~~كما تقدم~~ كما تقدم
 فيكون اجماعهم معصوم فيكون اجماعهم حجة وتام الثاقلين
 ما ان تمكم به لن تصلوا من جدي ابدا كتاب الله وعترتي اهليتي
 ان الطغ الحبير نبأ انهما لن يفترا فاضربا دعلي الحوض وهذا
 تصرح بانهم لا يخرجون عن الحقا قد جعلهم قيم الكتاب
 والكتاب لا ياتيه الباطل من يديده ولا من خلفه فكل الكاهل
 البيت عليهم السلام والا لكان صلى الله عليه وسلم قد سوي بينه
 والباطل وهذا اجمال والمعلوم انه قد خرج عن الحرف بحظر احادهم
 فتعين ان المظنور حماعتهم فيكون اجماعهم حجة كما ان
 الكتاب ~~حجة~~ وذلك واضح قوله الثقلين معول به لتارك
 وقوله كتاب الله وعترتي عطف بيان نزل العرش والكتاب
 منزل الثقلين لعظمها وعبر عنها بها فتأمل موقفا ان
 شاء الله تعالى قوله **وهيها** اي نحو الخبرين من الدلالة الدالة على
 ذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم وابن يسه بكم عن علم
 يوسف من اصل اب اصحاب السفينة حتى صار في عترة نبيكم

وقوله صلى الله عليه وسلم اهل بيتي امان لاهل الارض
 كما ان النجوم امان لاهل السما وغير ذلك مما يودي بذلك المعنى
 كثير ولا يبعد ان الاخبار الواردة في هذا النقض التواتر المعنى
 ذلك وضح قوله الامام لمقدم عليه السلام والواقع النظر الخالف
 في هذه المسئلة وصدوا دللتها وضح من ادلة اجماع
 الامم لكن الله در القائل **شعر** اهل بيتي سريه لا تعلم **بهم** كما جاز
 فيه عالم متكم **واعلم** ارشدنا الله **وياك** الله قد ثبت بهذه الدلة
 الفاطمة ان اهل البيت عليهم السلام هم الفرقة الناجية فعليه بانواع
 حماعتهم والتشبيث بافعالهم في باب الله ان يكون جماعة اهل البيت
 بنبيه سيد المرسلين هالكين وغيرهم ناجين مع ما هم عليه من الوفاء
 الشحيح **الحج** الكامل عن المائم الذي لا يحمله الا متجا اهل والله
 القائل **حيث يقول** اذا كان في الاسلام سبعون قرية **ونيف** على ما جاء في قوله
 ولم يك منهم ناج غير قرية **فقل** ليها يا ذبي البصر والعقل
 افي الفرقة الهلاك العمدة **ام** الفرقة التي تحت منهم قل لي
 فان قلت في الناحية فالقول **وان قلت** في الهلاك جفت علة
 قدع لا على والامة بعده **وانت** من الباقين في اوسع حل

اذا كان مولد القوم منهم فافهمه. ضيبتهم لوزا في ظلمهم طام
 واذا اختلفت الامم على قولين لا يجاوزونها جاز احداثهم
 قولنا ان خالف القولين الاولين **ما لم يرفع** ذلك القول
 الثالث **المولدين** الاولين مثال ذلك فتح الكا من مذهب
 بالعباد الخسنة الحنون والجدام والبرص من جبرتها
 جبرها والحب والعنه من جبرها الزوج والفرق والرفق
 والعقل من جبرها الزوجه فقد اختلف فيها على قولين
 قيل يفتي ببعضها دون بعض قول ثالث وهو لم يرفع
 اذا وقع في كل مذهبها وكما اذا قيل بعض الامم
 بوجوب اليه في جميع العبادات وقال بامرهم لا يجب
 في شي من افعالها يحددهم من يقول بوجوبها في شي فهدا اجل
 اذا لم يرفع القولين كما تروا وما اذا رها فلا يجوز
 اذا هو كون خرقا للاجماع مثال **استله الخدم**
 الاخر قيل يرث المال كله ويقط الاخر وقيل يقاسم
 الاخر فالقول بحمانه قول ثالث **ما لم يرفع** القولين الاولين اذا
 خرقا قاعلي انه لا يحرم فلا يجوز ذلك **وكذلك يجوز**

احداث دليل

احداث **دليل ثالث** او اذا استدلال اهل العصر الاول على من
 بدلين جاز لمن بعدهم احداث دليل ثالث **وكذلك يجوز**
 احداث **تعلييل ثالث** او اذا علل اهل العصر الاول من
 بعدين جاز لمن بعدهم احداث عليه ثالثه الا ان تعيد ذلك
 العلل المتخرجه من بعد الحكم فاس **مكون** كالقول الثالث
 فاذا اهل العصر الاول يعين تقضيان حكمين
 مختلفين باخلاف العللين جاء من بعدهم ثالث بعلله
 تقضيه خلاف دينك الحكمين كان هذا كاحداث القول الثالث
 في الحكم وقدر بيانه وكذلك يجوز احداث **قادر ثالث**
 اي اذا تاو اهل العصر الاول الطاهر بنا وبلدين جاز
 لمن بعدهم احداث تاويل ثالث هذا كله اذا لم يقصوا
 على بطلانها اما اذا صرحوا بطلانها فثابتا **والدليل**
 على الحوز ان العلماء لم يزلوا في كل عصر يستطرون
 ادلة وعلماء تاويلات بل تناكر بينهم في ذلك وكذلك
 اجماعا على الحوازه **والله اعلم و طريقا**
العلم بالحقار الدجاج ووقوعه امور اذا العلم بها

العقل ولا باستدلال عقلي قطعاً حينئذ الطريق اليه
اما السماع لأقائهم او المشاهدة لكل واحد من اهل الأجماع
يفعل مثل ذلك الفعل الشرعي او يترك ذلك الشيء ويعلم
من كل منهم انه تركه لدليل شرعي اما مقتضى التحريم او
لكراهه ويعرف ذلك من قصدهم واما النقل حيث نقل
عن كل واحد من المجيعين المعترين في الأجماع انه سمع منه
او فعل او ترك مثل ذلك كذلك فانه يكون اجماعاً فان
اثر النقل العلم لبلاغ الناقل حداً التواتر فالأجماع
قطعي والافظي كما سيأتي بيانه او نقل عن بعضهم
اي عن بعض الأمة القول به او الفعل او الترك
كذلك لكن مع نقل رضا الكتيبن عنه حتى انهم لو افتوا
لما افتوا الا به ولو حكموا لما حكموا الا به فلهذا معنى الرضا وعرف رضاهم
بعد انكارهم لما قال به المفتي او فعله او تركه ولكن لا يمكن عدم الانكار رضي الا
بشروط الأول انتشاره بينهم حتى لم يخف على احد منهم فلو لم ينشر لم
يكن عدم الانكار رضي لجواز انهم لو علموا الانكروه الشايع عنهم ظروفاً
البقيه حتى يعلم ان سكوتهم ليس لأجلها ولا لم يكن رضي الثالث

كونه مما الحق فيه مع واحد والمخالف محط انهم وذلك كما لم يقل
القطعي وكذلك المسائل الاجتهادية عندهم يقول ان الحق فيها مع
واحد وامامهم يقول كل مجتهد مصيب فالحق انه حجه ظنية ايضاً
كالخبر الاحادي اذا اجتمعت فيه الشروط اذا العادة تقتضي مع الإقتضا
وعدم التيقن ان ينكره المخالف ويظهر حجة فيغلب في الظن
حينئذ ان ساوتهم سكوت رضي نعم وقد بين المصنف
هذه الشروط بقوله **ويعرف رضاهم** يعني
السالكين بعدم الانكار مع الاشتهار وعدم ظهور حاملهم
على السكوت وكونه مما الحق فيه مع واحد كما بيناه مفصلاً
هذا اي الأجماع الجامع الذي يثبت بهذه الطريق **احكاماً**
سكوتياً ولا يخفى وجه التسمية وهو اي الأجماع الجامع لبرهنة
الشروط كلها **حجه** لانه اذا كان على ما ذكره كان سكوتهم سكوت
رضي قطعاً ولو لم يرضوا به لا نكره لوجوب انكار مثله والا كان
قد اجمعوا على ضلاله وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ان تجمع امتي على
ضلالة فتأمل ولكن يكون حجه ظنية لا قطعية وان نقل **تواتراً** ايضاً
لاحتماله وكذا القول ان نقل احاداً فانه يكون حجه ظنية وهو

المسمى بالاجماع الاحادي فان تواتر فقل الاجماع غير
 الكون في **قائه** قاطعه كالكتاب والسنة المتواترة فيفق
مخالفة للوعيد عليه وناهيك بآية المشافعة وهي
 قوله تعالى **ويتبع غير سبيل المؤمنين** الآية بكلماته وبقي
 قوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى
 الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تقول ونصله
 جهنم وسألت مصيرا **اولقول النبي صلى الله عليه وسلم**
 لن تجتمع امتي على ضلالة وجماعهم اي الصحابة على تخطئه
 من حالف من اهل الاجماع ومثلهم لا يجمع على
 تخطئه احد في امر شرعي الا عن دليل قاطع فدللت هذه
 الآية على فسخ مخالفة ودلت ايضا على حجيتها اما
 الآية فوجه الاستدلال بها انه تعالى توعد على اتباع غير سبيل
 المؤمنين كما توعد على مشاقة الرسول فوجب كونه حجة لهما
 واما الحديث فلانه قد بين صلى الله عليه وسلم انه انما
 تجتمع على ضلالة فوجب انهم لا يجمعون الا على الحق لاواحدة
 بينها لقوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال فافترض ذلك

عصمتهم

عصمتهم الخطاء عن محرمات **فما** الفهم وايضا فانما يؤدى هذا المعنى
 من الاحاديث كشر احد اقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع متي على خطأ
 وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنال طائفة من متي على الحق طاهرين وهم اما
 الاحاد او الجماعة والمعلوم ان بعض الاحاد على غير الحق فتعين انهم الجماعة وقوله
 يد الله مع الجماعة من فارق الجماعة فيد سبى فقد حلع ربه الاسلام
 من عقه الى غير ذلك من الاخبار الدالة على هذا المعنى وان
 اختلفت عباراتها تغيرت معنواي لانه قد تواتر القدر
 المسترك كما في شجاعة على عليه الصلاة والسلام وجود حاشم
 واما قوله ولا جماعهم الخ فوجه الاستدلال به طاهر وان الصحيح
 لما اجمعوا على تخطئه من حالف اجماعهم ومثلهم في الفضل والعلو
 لا يجمع على تخطئه احد الا عن دليل قاطع يدل على حجية الاجماع
 وان لم يعلمه اذ تقدم انه لا يجوز الاجماع جزافا والله اعلم

فصل في الدليل الرابع من
ادله الشرعية القياس وهو في اللغة التقدير
 فقط يقال قاس الثوب قل يكل قيصا قياسا ان قدر تقدير
 والمساواة فقط يقال هذا الشيء قياس هذا اي مساو له

وقد يقال فست النعل بالنعل أي قدرته مساواه وفي
الاصطلاح **علم معلوم على معلوم** بآراء حكمه عليه بجامع
قوله معلوم على معلوم يتناول جميع ما يجري فيه القياس وقوله
بآراء حكمه عليه يتناول القياس في الحكم الوجودي والحكم العدمي وقوله
بجامع يريد أي جامع كان لأنه قد يكون حكماً شرعياً ثباتاً أو نفيّاً لقولنا المطلب نجس فلا
يصح بيعة كالحزب بر وقولنا النجس المفصول بالعلم ليس طاهر فلا تصح الصلاة فيه
كالمفصول بالدين وقيل هو وصفاً عقلياً كذلك لقولنا الشئ منسكراً فيكون خراباً
كالخمر والصبر ليس معاقلاً فلا يكلف كالمجنون وهذه الحجة ساجدة من غيره
من الحجة والمدة كونه القياس خلا أنه لا يدخل فيه قياس العكس قيل
فأولها أن يقال هو إثبات حكم أمر لغيره لشبه بينهما أو نقيضيه
لأنه قد يدخل حينئذ قياس العكس في هذه الحجة والله اعلم **ويصح**
القياس إلى جمل وهو ما قطع بنقل الفارق **ففيه** وذلك القياس الأمة
على العبد في شراية العتق والتفويض على منعتي الشفيع لان النقص ردي
العبد وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق شتة ماله في عبده يوم يحمله
الباقى لان العلم قطعاً أنه لا فارق بينهما وقد اجتمعت الأمة على ذلك لأن
الذكورة والأنوثة في الحكم العتق مما لم يعتبره الشارع ولا فارق

الأدلة

الأدلة ومثله قياس العبد على الأمة في تنصيص الحد في الزنا فإنه وجب
النص في الأمة وهو قوله تعالى فاعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب
فأوجب على الأمة نصف ما على الحر **في قياس العبد على الأمة**
لم يذكر وقد اجتمعت الأمة على أنه لا فرق بين العبد والأمة في نصف الحد إلا
الدور والأثوثة وهي أيضاً ما لم يعتبره الشارع في ذلك فهذا قياس
جلى كاترى **خفي** وهو يقضيه أي ما لم يقطع بنقل الفارق فيه بل ظن
فقط **قيل** وهو ما تجاذبه أصول مختلفة الحكم بحيث أمكن رده
إلى كل واحد منها منها ولكنه أقوى شبهاً بأحد هاتين إليه لذلك مثاله
ما يقال في الوضوء عيانه فتجب فيه النية كالصلاة فقوله الخصم طهارة
بالماء فلا تجب فيه كإزالة النجاسة فقد تجاذب هذا الأصل كاترى فسمي خفياً
لاحتياجه إلى النظر في الترجيح أي السبرين ومثال ذلك قياس النية على
الحر في الحرمة إذا لا يمنع أن تكون خصوصية الحر معتبرة ولذلك اختلف
فيه فتأمل ذلك **وينقسم** القياس أيضاً إلى قسمين آخر **القياس على**
وهو ما صرح فيه الشارع بالعله كقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق شتة ماله في عبده يوم يحمله
بروته يستحرم ما كانا جسد فصريح بان العلة نجاستها وقياس سائر
النجس عليها وسمى هذا قياس على التصريح الشارع بعلة الحكم إلى قياس

والله وهو ما لم يصرح به فيه بالعلم بل جمع فيه بين الأصل والفرع
 بما يلزم العلم يدل عليها لا بنفسها كما لو جمع بينهما بأحد الحكمين
 اللذين توجرهما العلم في الأصل حيث كانت مما يصدر عنه حكمان
 لأن أحدهما ينبغي على حصول العلم في الأصل لملازمته الآخر فصار كأنه
 جمع بين الأصل والفرع بحكمي العلم الواجبين عنهما لأن أحدهما ينبغي عن
 وجودها فسمى قياس الدلالة لأن العلم فيه غير مخصوص بل مولود
 عليها والحاصل أنه **الجمع بين الأصل والفرع**
 بنفس العلم فهو قياس العلم **ونجمع بينهما** بما يلزمها ويدل عليه
 بنفسه فهو قياس الدلالة فتأمل مثال ذلك قياس قطع الجماعة بالواحد
 إذا اشتركوا في قطع يده فأنما تقطع أيديهم قياسا على قتلها به إذا
 اشتركوا في قتله بواسطة **الاشتراك** في وجوب الديه عليهم في الصورتين
 لأن الديه والقصاص موجبان للجناية في الأصل وهو القتل حكمه الحر وقد
 وجد في الفرع أحد القطع أحدهما وهي الديه فيوجد الآخر وهو القصاص
 لأنهما متلازمان بالنظر إلى اتحاد علتها وهي الجناية لأنها توجب
 الديه في الخطأ والقصاص في العمد **وحكمتهما** وهي الرجز فيهما هنا
 قد جمع بين الأصل والفرع لا بنفس العلم بل يلزمها كادى **وينقسم**

أيضا قسمه **ثالثا** إلى قياس طرد وهو ثابت مثل حكم الأصل والفرع
 لأشترأكرها في العلم صرحا كما في قياس العلم أو ظمنا كما في قياس
 الدلالة مثاله أن يقال ويجب النية في الوضوء عبادة فتجب **النية**
 كالصلاة ويثبت كونها عبادة بقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء شرط
 الأيمان والصلاة من الأيمان لقوله تعالى فما كان الله ليصنع إيمانكم
 والمراد الصلاة إلى بيت المقدس وفي النية متكرر فمكرر كالخمر ونحو ذلك
 وأكثر القياسات طردية **والى قياس عكس وهو ثابت** فيه نقض
 حكم الأصل بنقض علته مثاله قولنا في قياس اشتراط الصيام في الاعتكاف
 على عدم اشتراط الصلاة فيه لو لم يكن **الصور** شرطا في الاعتكاف إذا قال علي
 الله أن اعتكف عدا واطلق لما كان الصور من شرطه وإن علق النذر بالأعتكاف
 بالصور لكنه شرطا للأعتكاف النذر فيكون شرطا له وإن لم ينذر بالصيام
 كالصلاة فإنه قد ثبت فيها أن من قال عليه الله أن يعتكف عدا أمثله مطلقا
 اجزاه لأعتكاف بدون صلاة كما أنه لو قيد النذر بالأعتكاف بالنذر بها
 فقال عليه الله أن يعتكف عدا مصليا اجزاه بدونها فاصل الصلاة
 والفرع الصيام والحكم في الأصل عدم الوجوب بغير نذر والعلم
 عدم وجوبه بالنذر والمطلوب في الفرع وجوبه بغير نذر **والعلم** وجوبه

بالندى فثبت في الفرع **نقص الحكم** الأصل بنقص علمه كما ترى والله اعلم
واعلم انه قد اختلف في التعبد بالقياس اى هل يجوز من
الله تعالى ان يوجب علينا العمل به بان يكون دليلا شرعيا يستدل به
ام لا فعند الأكثر من الأئمة انه قد ورد التعبد به عقلا ومعا وقيل عقلا
فقط وقيل سحا فقط فهو دليل شرعي وقيل بل هو الشرع بترك
البيد بالقياس فليس دليلا وقد شبه المخالف في كونه دليلا شرعيا
حيث قال انه ليس بطريق شرعي يعمل به لو ورد الشرع بتركه وهو
قول المخالف **مخرج** اى ممنوعة بأجماع الصحابة على العمل به فانه ترك
فيهم وشاع وذاع ولم ينكر عليهم اذ كانوا بين قاص وساك
سكوت رض والمصلحة **قطعية** فكان ذلك اجماعا منهم على العمل به اذ لو
للم يكن السكوت عنهما مع عدم التقيد وكونها قطعية رضا بها كان خطأ
كما تقدم بيان كونها قطعية ان اثبات القياس دليل شرعي كما في الكتاب
والسنة اصل من اصول الشريعة واصول الشريعة لا يصح بثوبها
الابدليل قاطع كصلاة سادسه ونحو ذلك واما بيان وقوعه
من الصحابة فمن ذلك حديث معاذ بن جبل حين وجهه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الى اليمن حين قال له بهم تقضي فيهم قال بكتاب الله قال فان لم

تجد قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فان لم تجد قال اجتره رأيي
ولم ينكره صلى الله عليه وآله وسلم بل قال الحمد لله الذي وفق رسول الله فكم ذلك
تقدير لمعاذ على العمل بالقياس وهذا اقوى دليل عليه اذ لم ينكره الحديث احد
بل تلقيه الأئمة بالقبول ومنه قول ابن بكر في كلامه اقول فيهما برأيي وقول عراقي
فيهما برأيي وقول على عليه الصلاة والسلام اى اى الولد كنت ترى ان الأتباع ثم
رأيت فيهما فصرح بان ذلك عن رأيي لا عن نص وايضا فانهم اختلفوا في ارث
الجد مع الأخوة وفي الحرام للزوجة وفي انعقاد الأهل موبدا ويصح
بأربعة اشهر او بدونها على اقول بنوها على القياس لا على النص وغير ذلك
كشراهما يفيد التواتر المعنوي على وجوب العمل به كما هو مقرر في سائر هذا
الفن على ان فيما ذكرناه كفايه والله اعلم ولا يخفى القياس في جميع الأحكام
الشرعية اى لا يصح القياس عليها اجمع اذ فيها اى الأحكام ما لا يعقل
معناه كالدية فانه لا يعلم وجهه فرضها على القدر المعلوم من كل جنس
والصفة المجرود ونحو ذلك مما لا يعقل معناه من الأحكام أكثر منها لم
يعرف القياس والقياس فرع يعقل المعنى اى العلل اذ هو الجامع
فلا يصح القياس مع عدم معرفته هذا واما اثبات
الأحكام كلها بالقياس فلا خلاف في امتناعه لتأديته

الى التسلسل والدور يصح اثبات جميعها بالنصوص اذ لا مانع منه
 فافهم ذلك ويكفي القياس في صحة القياس اثبات حكم الأصل المقيس عليه
 بالدليل أي النص والأجماع ثم يثبت العلة بملاك من مآلكها
 التي ستأتي ويقتل منه ذلك وإن لم يكن الأصل المقيس عليه مجعاً عليه
 ولا اتفق عليه الخصمان على المختار عند الأكثر وقال بشر الميرتبيعي بل بشرط
 الأجماع على حكم الأصل إماماً مطلقاً وبين الخصمين وقوله مردود اذ لم يعرف
 دليل القياس بين كون الأصل متفقاً عليه او متنازعاً فيه اذ اقامت
 الدلالة على صحة والعبرة انما هو بالدلالة لا بموافقه الخصم
والقياس امر كانه امر كان الشيء اثره في الوجود التي لا يمكن
 ان يحصل الا بمصولها و امر كان القياس التي لا يوجد الا برهان
 اربعة اصل وهو محل الحكم اعني المقيس عليه عند الأكثر وفرع
 وهو المقيس على الأصل وحكم وهو ما دل عليه النص في الأصل من
 وجوب وتحريم وعمله وهي وجه الشبه الجامع بين الأصل والفرع
 وحقيقتها في لسان الأصوليين ما يثبت الحكم الشرعي لأجله باعتبار
 كاشفها كاسيائه ولكل واحد منها شروط فشرط الأصل اربعة
الأول ان لا يكون حكمه منوفاً بل يكون باقياً لانه اذا كان

منوفاً

منوفاً زالت فائدة اعتبار الجامع لان فائدته ثبوت مثل
 حكم الأصل في الفرع فاذا كان غير ثابت في الأصل فلا شبهة لفرعه
والثاني ان لا يكون الأصل معدولاً به عن سنن القياس المعروف
 في الشرع فلا بد ان يكون مما يمكن الاطلاع على علة فرعه فاذا كان مما لا يمكن
 فيه ذلك لم يصح القياس عليه اذ القياس فرع تعقل العلة كما تقدم فلا
 يصح القياس على القسامه والشفعة لانهما معدودان عن
 سنن القياس الشرعي الا ترى ان القسامه تجب على من لم يدع عليه
 والى الدم والقتل والقياس ان الحق لا تجب الاعلى من ادعى عليه
 وايضا لا تسقط بها عنهم الدية بل تتركهم وان لم يبين مدعيها والقياس
 ان الحق يسقط باليمين اذ الميمين المدعى وايضا وجبت على عدد
 مخصوص وجعل الخيار الى ولي الدم فيمن خلف وكل ذلك مخالف
 للقياس الشرعي ولذلك الشفعة مخالفة للقياس في وجوبها
 للشرك والحجار ولا سبب له من الأرض او غيره وكذلك وجوب
 الدية على العاقله في جنابة الخطأ حيث وجبت على غير
 الفاعل وكاعد الركعات في الصلاة فانه لا يعقل عليه جعلها
 على عدد مخصوص ولم جعل الركوع مفرداً أو السجود مثني

ونحو ذلك فلا يصح القياس على ما هو حاله لعدم تحقق المعنى
كما بينا **والشرط الثالث** ان لا يكون الاصل المقيس عليه
عليه **ثابتا بقياس** اذ لو كان كذلك لم يصح القياس عليه
اذ لو لم تنته الاصل الى اصل مخصوص بل الى مقيس والمقيس الى مقيس
ثم كذلك تسلسل القياس الى ما لا ينهي له وذلك يودي الى بطلان
القياس وان انتهى الى اصل فاما ان يتحد عليه في القياسين **او**
تختلف ان اتحدت كان ذكر الوسط اعني ما هو اصل في قياس
وفرع اخر ضاعا لا مكان طرحه وقياس احد الطرفين على
الاخر مثال ذلك ما يقال في السفر جل مطعوم فيكون ربوكا كالتفاح
فيمتنع كونه التفاح ربوكا فيقال انه مطعوم كالبر فهد اباطل لانه
كان يمكن ان يقاس السفر جل على البر من **الاول** الامر فذكر التفاح
عسى عن الفأنة فيكونها تعاوان لم تتحد العلة في القياسين
بل اختلفت مثل ان يقال في الجدام عيب يفسخ به البيع فيفسخ به
النكاح كالقرن والرتق فيمنع كون النكاح يفسخ بالقرن والرتق
فيقال لانه مقوت للاستحسان كالج فان علة الفرع وهو
الجدام وهي كونه عيبا لم يعتبر في الاصل وهو القر وانما اعتبر فيه

غيرها

غيرها اعني فوات الاستمتاع بقياسه على الجبر وعلة الاصل
وهي فوات الاستمتاع بالقرن غير موجود في الفرع اعني
الجدام فلا يصح هذا القياس لعدم اتحاد العلة كما ترى فتأمل ذلك
واما الشرط الرابع فلم يذكره المصنف وهو ان
لا يثبت بالقياس حكم مصادم لنص فان كان النص قاطعاً فاصح
القياس اتفاقاً وان كان طعنياً فكذلك ايضا على المختار على تقدم من القيل
خبر الواحد المخالف للقياس فهد هي شروط الاصل وهي مجمع عليها ان يكون
الاصفا ثابتا بقياس فان ابا عبد الله البصري وقاضي القضاة لا يشترطان
ذلك **واما شرط** **ط الفرع ثلاثة الاول** وجوده وهو **ساو** اصل
في ثلاثة امور **في علة** بان توحيد علة اصله كالكيل في الزبويات
فيقاس النور عليها لمحصل العلة وهي الكيل بخلاف ما لو
جعلنا العلة في تحريم التفاح اصل فيها فانها لا تؤخذ في النور فلا يصح
قياسها عليها **وساواته ايضا في حكمه** بان يتخذ الحكم استفاد
من العلة فيها ولو اقتضت العلة في الفرع غير حكم الاصل يصح القياس
مثال ذلك ما يقو بعضهم في الاستدلال على زيادة الركعات في الصلاة
الكوفي بالقياس على صلاة الجمعة شرع فيها الجماعة فليشرع فيها ركعة واحدة كالجوع

فان لما شرعت فيها الجماعة **زائد** فيها الخطبة فأثبت بالعلم
وهي شرعية الجماعة فيهما في الفرع حكماً مخالفاً لحكم الأصل لان حكم الأصل
زيادة الخطبة وحكم الفرع زيادة ركوع وهذا **صحيح** على المحكي بما ذل
وجه يقتضيه ولو كان شرعية الجماعة يقتضي ذلك لاقتضاه
في صلاة الخوف اذ قد فيها الجماعة **نعم** وهذا الشرط
يخص به قياس الطرد وما قياس العكس فانما يثبت به خلاص الحكم الأصل
كما تقدم والله اعلم **ومساواة الفرع للأصل في التخفيف والتغليظ** بان
يتخذ الحكم فيها تخفيفاً أو تغليظاً فلا يصح القياس الا اذا شرعاً على نحو وجد
في التخفيف والتغليظ والعزيمة والرخصة اذا اختلفا في ذلك فارق ولا
قياس مع وجود الفارق فلا يصح قياس التيمم على الوضوء في التثليث
منوناً فيه كالوضوء بجامع كون كل منهما شرط الصحة الصلاة وكذلك العكس
ان لا يصح قياس الوضوء على التيمم في كون التثليث غير منون فيه كالنيم
بذلك الجماعة لا اختلفا فيهما في التخفيف والتغليظ لان التيمم مبني على التخفيف
اذ شرع **تيسيراً** للعذر **وأيضا** لا بد لاعم هو اسبق منه والوضوء مبني على التغليظ
لان لم يشرع بد لاعم هو اسبق منه بل شرع ابتداءً **والشرط الثالث**
ان للتقدم شرعية حكمه اي الفرع على شرعية حكم الأصل بل يكون الامر

بالعكس

بالعكس يصح القياس حينئذ فلا يقاس الوضوء على التيمم في وجوب النية
في الوضوء بجامع كون كل واحد منهما طاهراً تراد للصلاة لان شرعية
التيمم متأخرة عن شرعية الوضوء لانها بعد الرجوع وشرعية الوضوء
قبلها **والشرط الثالث** **ان لا يرد نص** انه لا يرد على حكم
الفرع نص والأطاهر وذلك اذا كان حكم الأصل ثابتاً به ليل عايد حل تحته
حكم الفرع او كان حكم الفرع ثابتاً بنص مستقل فلا يستند في اثبات حكم الفرع
الى القياس حينئذ بل الى ذلك النص الا ان يستدل بالقياس مع النص
استظهاراً فلا يباس به لكه وهذا ان الشرطان الأخير ان عدميان
ولما شرط الحكم هنا الذي ثبت بالقياس الشرعي ولعل هذا القيد اخراجه
القياس في مسائل اصول الدين فإنه يصح **الحكم** ان يكون الحكم فيها عقلياً
كما هو مذهب البهشمية في انه يصح الاحتجاج على وجود الباري بالقياس على
افعالنا والثابت بالقياس حكم عملي وهو وجوده تعالى والاخر الحكم الثالث
بين المشبه والمشبه به على جهة التقابل والله اعلم **ونه شرعي** ان يكون من الاحكام
الشرعية اما وجوب او تحريم او نهي او اباحة فلهذا لا يرتدي
اليها العقل الا بالادلة الشرعية **اعلياً** اي لا يكون الحكم الثالث بالقياس
الشرعي عقلياً ان يقال في نقل العين المخصوصة استظهاراً لشرع الشرع

فيكون له طم كالمغاب الأول ^{فيكون له طم كالمغاب الأول} فلهذا لا يصح لأن الظلم لا يثبت حيث ثبت
 وحره وكونه ضررا عاريا عن جلب نفع ودفع ضرر ^{فلهذا لا يصح لأن الظلم لا يثبت حيث ثبت} **والعوارض**
 يكون الحكم الثالث بالقياس الشرعي لغويان يقال في المياط وطى وجب فيه
 الحد فيسمى فاعله زانيا كواطي المرأة ^{فلهذا لا يصح لأن الظلم لا يثبت حيث ثبت} **فلهذا لا يصح لأن الظلم لا يثبت حيث ثبت**
 لا يصح بل يصح لأبوابها الأربعة ^{فلهذا لا يصح لأن الظلم لا يثبت حيث ثبت} **فلهذا لا يصح لأن الظلم لا يثبت حيث ثبت**
 فستنه الأول **لا تصادم نكاحا** بل يكون ما ثبتته في الفرع
 مخالفا لأبوابها مثل ذلك ان يعزل الشارة امتناع امر يكونه سره لا
 في قياس عليه ان الملك لا يعتق في كفارة الظهار لمسه ولته عليه فان هذا
 الحكم مخالف للكتاب والسنة والأجماع فلا يصح هذه العلة **والشرط**
الثاني ان لا يكون في اوصافها ان العلة حيث قلنا بتعدد الأوصاف
ما لا تأثير له في الحكم بحيث لو قدر عدم ذلك الوصف في الأصل لم يعد فيه
 الحكم بل يثبت مع فقده فلا بد في كل واحد منها ان يكون مما يبعث على الحكم
 حيث هي باعته ويدل عليه حيث هي اماره كما يقال في الاستدلال على جوب
 القصاص في القتل بالمثل بالقياس على القيل بالوجه ^{فلهذا لا يصح لأن الظلم لا يثبت حيث ثبت} **فلهذا لا يصح لأن الظلم لا يثبت حيث ثبت**
 فان لكل واحد من هذه الأوصاف تأثيرا في الحكم وهو وجوب القصاص
 وان لم يكن كذلك لم يصح التحليل به ولو كان تركه مما يؤثر النص

للعلة مثال

للعلة مثال ذلك ان يقال في ضمان التعالف من التورم بمثله مثلا خلق ليس
 بلين المصراه فيضمن بمثله ويحلل قوله ليس بلين المصراه جزء من
 العلة وهو ليس يباعث على الحكم والاماره عليه ولو استقط لا ينتقض
 القياس بلين المصراه فمثل ذلك لا يصح ان يكون عله **والشرط**
الثالث ان توافق العلة ولا تخالف في التعليق والتخفيف لعدم
 المماثلة له مثال ذلك ان يقول القائل في التيمم مسح يراديه الصلاه
 فيس فيه التكرار كالوضوء فيعترض بأن العلة وهي كونه مسحا تخفيف
 والحكم الموجب عنها وهو التكرار تغليظ فلا ملائمة بين العلة وبين
 حكمها فلا تكون باعته عليه ولا اماره له فلا يصح ان يعزل كون التكرار في
 الغسل غير مشنونه بكونه غلا فان العلة وهي كونه غسلا تغليظ والحكم
 الموجب عنها وهو عدم التكرار تخفيف فلا يتلائمان **والشرط الرابع**
ان لا تكون العلة مجرد الاسم نحو ان يعزل تحريم الخمر بكونه يسمى خمر فلهذا
 العلة لا تصح **اذ الاسم لا تأثير له** في اقتضاء الأحكام **والادلاله**
 عليها لأنها اى الاسماء تابعه للاختيار والمصالح والمفاسد لا يجوز ان
 تتبع الاختيار والله اعلم **والشرط الخامس ان تطرد** ومعنى
 الأطراد ان يثبت حكمها عند ثبوتها في كل موضع ولو تعلق بها التحليل

والحصول مانع بطلت عليه **على الصحيح المختار** وقيل لا يشترط ذلك
وقد رآه الإمام أحمد بن حنبل في شرح المعيدان هذا الشرط
 لا خلاف فيه وإنه إذا اختلف الحكم عنها لا يخل شرط ولا حصول مانع
 بطلت عليها أيضا فينظر في ذلك مثال عدم طرادها الذي جعل
 مثلا شرعية التكرار في الوصو يكونه عبادة تتراد للصلاة فانه جامده
 العلة وهو التكرار يتخلف عنها في التيمم لانه عبادة تتراد للصلاة وبين
 التكرار فتأمل والله أعلم **والشروط الثمانية** **ان تنعكس** ومعنى انعكاسها
 ان يعدم الحكم عند عدمها فلو لم تنعكس لم يصح التحليل
برأى على وذلك عند من منع جواز التحليل بعلمتين
 مختلفتين او بطل مختلفه كل واحد منهما او منها
 مستقلة باقتضاء الحكم وامامه جوزه وكان المصنف منهم
 ولذلك قال هنا على رأي في الأول على الصحيح فتأمل فلا يشترط ذلك
 لانه اذا جاز ذلك صح ان يتحقق الوصف ولا ينتفى الحكم لو وجد الوصف الأخر في
 مقامه الاستقلاله فاقضاء الحكم وهذا هو المختار لو قبح ذلك
 والوقوف دليل الجواز اذا لم يجرى لم يقع ويبقى وقوعه ان للمس والبول
 والغائط والماء على وجه التحديد الأصغر وهو مختلفه الحقائق ويستقل
 كل واحد منها باقتضاء الحكم وكذلك القتل لأجل السرقة والقتل والسرقة

اذ كانت محصنا

اذ كانت محصنا فاذا اختلف احد هذه الأوصاف لم يتخلف الحكم
 لوجود وصف آخر يقتضي له فافهم ذلك والله أعلم بهذه الشروط الستة
 جملة ما لابد من اعتباره في العلة على المختار وقد راي غير ما ولكنها عندنا
 ليست بشرط فلا تشتغل بكروها وموضعها البسائط والله أعلم
واعلم ان للعلة احكاما منها انها تصح ان تكون نقيضا ولو كان
 الحكم ثبوتيا **وان تكون اثباتا** ولو كان الحكم عدميا فله ذلك اربع
 الأولى ان تكون العلة ثبوتية والحكم الثابت عنها ثبوتيا كتعليل
 تعزيم الخمر بكونه مسكرا **الثانية** ان يكون عدميين معا
 كتعليل عدم نفاذ التصرف من الصبي والمجنون بعدم العقل
الثالثة ان تكون العلة وجودية والحكم الثابت عنها عدميا كتعليل
 عدم نفاذ التصرف من السرف بالأسراف **الرابعة** عكس هذه
 الصور وهي ان تكون العلة عدمية والحكم الثابت عنها وجوديا
 وهذه العلة مختلف فيهما والصحيح معتمدا أن العلة الشرعية
 انما هي كاشفة لا موجبة كالعلل العقلية فهي اما ملة الحكم او
 باعثة والامارة الباعثة كما يصح ان تكون اثباتا يصح ان تكون نقيضا
 ولا مانع من ذلك منها ما تعليل كون المعجر معجرا او هو امر وجودي

بالنهي بالمعبر مع انتفاء المعدل من فمده على جزوها على ما جرى
 عدم في فهو عدم في وقته على ما وجد في الخصم يوافق في صحة هذه العلة
 فيصح ما قلنا ويطل قوله وكذا تعليل صحة أهلال إلى الصبي عن دونه عدم
 بلوغ الصبي وتعليل جواز ضرب الزوج بعد الامتناع وغير ذلك كثير
 البسائط ومنها انما تصح ان تكون **مفردة** اتفاقا كقولنا في الوضوء **لا بد**
 قبح فيه التيمم كالصلاة ونحو ذلك كثير **بعض** ان تكون **مركبة** من اوصاف
 متعددة كتعليل وجوب الفصاحم بقولنا قتل عمه عدوان فمده الا وصف
بعضها علة في وجوب الفصل ولا مانع من ذلك على الصحيح
 اذ الوجه الذي ثبت به عليه الوصف الواحد ثبت به عليه
 الاوصاف المتعددة من **نفس** او **شبه** او **شبه** او **سبب** او **استنباط**
 والله اعلم ومنها انما تصح ان تكون العلة **خلقا** **او** **معل** الحكم اما
 لازما كالطعم في الزبيبات عند من علية واما مقارفا كالصغار اذا
 علية فساد البيع او نحو **من** احكام العلة ايضا انما **تكون**
حكما شرعيا وذلك لتعليل عدم صحة بيع الكلب يكونه نجسا
 وتعليل نجاسة رطوبه الكافر بنجاسته وهذا الامناع منه على
 الصحيح **وقد** يعني عن علة واحدة حكمك شرعيك او اكثر البها مثال

هذا هو المتن الذي
 في نسخة من
 في نسخة من

ذلك

ذلك تحريم دخول المسجد والقراءة والصلاة والصوم والوطئ
 بالحيض فمده احكاما متعللة عن علة واحدة من غير شرط كما ترى
 وقضايا عنهما مطلقه حكم ومشروطه حكم اخر كالزنا فانه يوجب
 الجلبه بمجرد الرجم بشرط الاحكام **ويصح** **تقارن العلة** المتعددة
 لحكم واحدة وذلك كالقتل والردة والزنا اذا اقتضت وجودها فانها
 علة في القتل ويصح ايضا **تعاقبها** وهو بان يقتضي علة حكما ثم
 تقتضي علة اخرى ذلك الحكم مثاله تعليل تحريم الوطئ بالحيض
 فاذا انتهت مدخل بعد الفسل فانه يتعقب الحيض في اقتضا
 تحريم الوطئ **ومنى** **تعلل** **باعت** **العلة** وتعلل بعضها بتساويها في بادىء الرأ
 مع ثانيا في الاقتضابان يقتضي بعضها خلاف ما يقتضيه
 معارضته **فالترجيح** حينئذ واجب وسبب وجوهه في باب
 الترجيح ان شاء الله تعالى **وطرف العلة** اي الطرق التي يعرف بها
 العلة **ارب** اولها **الاجماع** وذلك ان **ينعقد** **الاجماع** من الأمة
 او من اهل البيت عليهم الصلاة والسلام **على** **تعليل** **الحكم** **بعلة**
معينة قوله معينه اختر الزمان حجة الاجماع كما سبقت وهذا
 الطريق واضح لا انشكال فيه ومثال ذلك الاجماع على ان

وبعد ذلك
 وهو الاجماع

في التبرع والقيم

علة وجوب الهدى على الشارب شرب المسكر وأن علة معاقبة
 تارك الصلاة تركها ونحو ذلك كثير وثانيها **النقص** هو قسمان **مخرج**
غير مخرج فال**مخرج** وهو ما دل بوضعه ما صرح فيه بالعله أو اتى فيه بأحد
حروف التعليل فالأول **مثل العلة** **لعله** كذا أو كويكون كذا أو اذ يكون
 كذا والثاني **لاجل كذا** أو **لأنه** كذا أو **بأنه** كذا أو **نحو ذلك** مما
 اتى فيه بالمرء وفي المنية العلية نحو ان كنتم جنباً انما ليست بسبع
 من اجل ذلك كثيرا خاشعا متصدعا من خشية الله ان امرأة دخلت
 النار في هرة وهذا الذي اتى فيه بأحد حروف العلة وهو الأول الذي صرح
 فيه بالعله لان هذه الحروف قد تارة في التعليل فليست هي في اللام قد تكون
 للعافية نحو له ملك ينادي يوم **لله الموت والنو الخراب**
 والباء للمصلحة والتعدي ونحوهما وان للشرعية اي لزوم من غير
 تقييد ومن للتبعية والتعدي وفي المنظر فيه وغير ذلك والله اعلم
والقسم الثاني من النص **غير المخرج** وهو ما نهم منه **التعليل** **لاعلى**
وجه التصريح بالعله بان تلك الوجوه الملة كونه **أنفا ويسمى** هذا
 القسم من النص **تنبيه النص** **وإما النص** وهو انواع الأول
 صدور حكم منه صلى الله عليه واله كما جوبأ عقيب سماع واقعة عليه

ليبان

ليبان حكمها **مثل** قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا أعزى حين قال هلكت
 واهلكت قال ماذا صنعت والى جاءعت اهلتي في شهر رمضان **اعتق رقه**
جوابه قال **جاءعت** اهلتي في شهر رمضان ما تعلم يعلم بذلك ان علة
 الاعتق الجاءع في شهر رمضان **وقريب منه** اي من هذا النوع ما اذا سأل
 صلى الله عليه وآله وسلم عن حكم شئ فذكر في الجواب ما قد ثبت في ذلك الحكم بعلته
 مما هو نظير المسؤل عنه او دونه ليثبت في المسؤل عنه ذلك الحكم بملك العلة
 بالأولوية او بالمماثلة **مثل** قوله **للشجرة** حين قال ابن ابي عمير الوافاة
 وعليه فرضه الحج فان حجت عنه انفعه ذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم
أريت لو كان علمي بك دين الى آخر الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ففضيحه ان كان ينفعه ذلك فقالت نعم فقال صلى الله عليه وآله وسلم قد دين الله حتى
 ان يقضى سألته عن حكم دين الله وهو النفع فذكر نظيره وهو دين الأدمي
 بعلته وهو قصاؤه فانه يحصل النفع اذا قضاه فلهذا دين الله فيه
 بذكر نظيره مع العلة على ان حكم المسؤل عنه كذا لملك العلة واللام
 يكن لذكره فايده والله اعلم وانما قال في هذا وقريب منه لانه في الذكر في الجواب
 حكم المسؤل عنه وفي هذا ذكر فيه نظير المسؤل عنه ليثبت في المسؤل عنه ما ثبت
 في نظيره كما بينا وهذا النوع من تنبيه النص يسمى ترتيب الحكم على الوصف

وقد عرفت منه قوله تعالى فانه كان الله عليه الحق سفيراً او ضعيفاً او لا
يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل فنبه على ان العلة في صحة النيات
من الولي هي السفة او الضعف والاولى ان هذا من الطيف الثاني من صريح
النص ما اثير فيه باحد حروف العلة لانه قد اتى باحد حروف العلة
اعني ان فرو مثل وان كنتم جنباً فاقوا من الله اعلم ومن هذا النوع
قوله صلى الله عليه واله وسلم لعين سألته عن قبله الصائم هل يفسد الصوم امرأيت
لو تمضيت بما ثم محجته اكان يفد ذلك فقال لا فقال صلى الله عليه واله وسلم
فصم سألته عن حكم القبلة هل يفسد بالصوم فذكر حكم نظيرها اعني المضمضة
وهو كونها غير مفد بعلة وهو كونه لم يصل الجوف منها شيء ليعلم
ان حكم القبلة كذلك لتلك العلة ولا يمكن ان ذكر نظير القبلة فأيدته
فتأمل ذلك **والنوع الثاني** الفصل بين الشيئين المذكورين بالوصف
امام مع ذكر الوصفين معاً مثل قوله صلى الله عليه واله وسلم للرجل سهم والفاير من امان
وامام مع ذكر احدهما فقط مثل القائل عدا لا يرش فانه لم يتعرض لغير القائل واربته
وقد فصل صلى الله عليه واله وسلم بين المجاهد بين صفة الفروسيته والرجولية ولا
فصل بين الوارثين بالقتل وعمده قلوا ان الصفة هي العلة في استحقات الوصية
المسمى في الاول وعدم الورث في الثاني لما كان لذكرها فائدة **والنوع**

الثالث ان يكر

الثالث ان يكر الشامع وصفام مع حكم مناسب مثل قوله صلى الله عليه واله وسلم
لا يقض القاض وهو عصبان فنبه بذكر الغضب مع الحكم على انه العلة في عدم
جواز الحكم مع غضب القاض واللام يمكن ان يكره فائدة وذلك لانه مشوش للفظ وجوب
الاصطحاب وغير ذلك من الوجوه التي يفهم منها التعليل لاعلى وجه التفرع
كثير نحو المذبح والذم في عرض ذكر الفعل نحو قوله صلى الله عليه واله وسلم
اتخذوا قبور انبيائهم مساجد فلو لا قصد التنبيه على علة منعهم بكونهم
اتخذوا قبور انبيائهم مساجد لم يكن لذكر ذلك فائدة وكما فصل بين الشيئين
بالشرط والاستثناء فالشرط مثل قوله صلى الله عليه واله وسلم اذا اختلف الجنسان
فيعو كيف شئتم فصل بين الشيئين المكيالين في جواز التفاصل بشرط اختلاف
الجنس فيعلم بذلك ان العلم في جواز التفاصل هو الاختلاف في الجنس واللام
يكن كذلك الشرط فائدة والاستثناء مثل قوله تعالى الا ان يعفون فصل
تعالى بين المطلقات العافيات وغيرها في سقوط المهر بالاستثناء
فلولا ان العلة في سقوط المهر العافية هو العفو لم يكن لذكر الاستثناء
فائدة ومن ذلك الغايان ولا تقربوهن حتى يظهن ونحوه فلولا ان
العلة في جواز الوطء هو الظاهر لم يكن لذكر الغاية فائدة ونحو افتران
الصفة بحكم من الشارع حيث لا وجه لذكر الصفة الا قصد التعليل

للحكم بها والا لكان ذكرها عديم الفايده نحو قوله صلى الله عليه وسلم
حين امتنع من الخوال على قوم عندهم كلب فقيل له انك دخلت على فلان وعندهم
هرة فقال انما ليست بسبع لخصا من الطوافين عليكم والطواف حيث ذكر
ذلك جواب انكار دخول بيت فيه هرة فنبه على ان العلة له غير سببه
ولولا فسد التعليل لما كان لأخباره هذا وجه يقتضيه كذا قيل
والاول **ان** هذا مما اتي فيه باحد حروف العلة العلة فيكون
من الطرف الثاني من المصريح كما تقدم ونحو ذلك فهدى الوجود كماله في نص
على العلة من حيث انه لو لم يقصد فيها ذلك لكان ذكر هذه الامور لغوا
لافايده فيه وكلام الحكم منزلة عن ذلك **والثاني** **ثالث طرق**
العلم السبر والتقسيم **وسمى** هذه الطريق عند الاصويحيين **ليين**
وجه الاجماع وليس باجماع صريح وانما سمي بذلك لانه يبرح في تعيين
ما ادعى انه العلة الى الاحتياج بالاجماع على انه لا بد لذلك الحكم من علة
وتو **اي** وجه الاجماع **حصر الاوصاف في الاصل** التي يمكن ان تكون علة
وهذا هو التقسيم ثم بعد ذلك **الحصر ابطال التعليل** **بما** ان تلك الاوصاف
الاوحد منها **فيتمتعين** حيث يكون علة وهذا هو التبرر والطريق
الى ابطال ما ادعى يكون بامور اما ببيان ثبوت الحكم من دونه كما يقال

في قياس

في قياس الذي على البر في تحريم النفاضل بعد اجماع على ان تحريمه لعله
من دون تعيين للعلة حصرت الاوصاف في البر التي يمكن ان تصلح
علة للتحريم في بادى الرأي فوجدتها الطعم والقوت والكيل فيطل
الطعم والقوت بثبوت الحكم وهو التحريم به ونها كما في التوراة والملة
فيتعين الكيل او بيان كونه وصفا طردا الى من جنس ما علم به من الشارع
وعدم اعتباره في حكم من الاحكام كما يقال مثلا في قياس الخل على الرق
في عدم الظهير حصرت الاوصاف التي يمكن ان تصلح علة لعدم الظهير
في بادى الرأي فوجدتها اما كونه متغيرا او كونه لا يبنى عليه القسرة ولا
يصاد منه السمك ثم تبطل هذه الوصفين اعني لونه لا تتغير عليه
وكونه لا يصاد منه السمك بان الشارع لم يعتبر ذلك في حكم من الاحكام
وكما يقال في قياس الامه على العبد في سراية العتق حصرت الاوصاف
التي يمكن ان تدعى علة لذلك فوجدتها اما الملك او الطول او القصر
او الذكورة ثم تبطل الطول والقصر بانه لم يعتبرهما في حكم من الاحكام
الاحكام والذكورة والانثى بانه لم يعتبرهما في احكام فيستعين
الملك **او عدم** **ظهور** **مناسبة** **اي** بان لا يظهر للوصف وجه
مناسبه يقتضي به الحكم فيلغى حينئذ كما يقال في القياس النبذ

على الترخيص الأوصاف في الخلق تصح علة لتبرعه فوجهها أما الأوصاف
سكارا والسيلان أو أشتهاد ويطلب ما علة الأسكار لعدم
المناسبة بينه وبين الترخيص فيتعين الأسكار فمده هي الطرق
الرباط التعليل بعبارة الوصف المعلق به فأن قلت قد
بيئت الطريق إلى الإبطال فما الطريق إلى انحصار الأوصاف فيما
ذكر المعلق ومن أين له ذلك قلت الطريق إلى ذلك أن
يقول بحثتم فلا تجد سوى الأوصاف وعد آتته ونه ينه
يقتضيان صدقه فيما ادعاه من البحث وذلك يغلب
في الظن عدم غيره به لأن الأوصاف العقلية والشرعية مما لو
كانت لما خفيت عن الباحث عنها وإن يقول الأصل عدم غيرها
وبه لا يحصل المفصود فأن ظر له وصف آخر فأن اظهر بطلانه
فكذلك والارجع عما حكم وشرط هذه الطريق المسمى بحجة الإجماع
وما عده وهو المناسبة الإجماع من العلماء على أنه لا بد من تعليل الحكم
في الجمل من دون تعيين العلة ما هي وإنما تعين هذه الطريق
بالسير كما بينا وفي الثاني بالمناسبة كما سبقت ولا يعبرها إلا بجمع
طرق العلة المناسبة بين الحكم والعلة وسمى هذه الطريق في لسان

الاصوليين **الأخالة وتخرج المنايا** ومعنى الأخالة الظن لأن ذلك
الوصف بالنظر إليه بخلاف الظن أن لعله سواه ومعنى تخرج
المنايا استخراج العلة إذ المنايا ما يعلق عليه الشيء وما كانت العلة تعلق
بها الأحكام سميت منايا الحكم وما كانت المناسبة يستنبطها الحكم
سميت تخرج **في** أي المناسبة في الاستطلاح **تعيين العلة** في الأصل
المقيس **بجوابه** أي مقيس مناسبة بين الحكم والعلة **ذاتية** أي من
ذوات الوصف لا بنص ولا بغيره وذلك سميت مناسبة وذلك
كالأسكار في تخرج الحكم فأن من نظر في الحكم وهو الترخيص ووصفه
وهو الأسكار يعلم منه كون ذلك الوصف بالنظر إلى ذاته مناسبة
لشرع الترخيص لأجل حفظ العقل **والجناية العمد العاوان والقصاص**
فأن من نظر في القتل ووصفه وهو كونه عمدا وإن يوجد ذلك الوصف
بالنظر إلى ذاته مناسبة لشرع القصاص لأجل حفظ النفوس كما نبهت
على علية تعالى في قوله **ولم في القصاص حيوة قيمة** الطرق إلى
تعيين العلة والدليل على أنها هي الطرق أما النص
وتبيين النص فالدليل على أنها طريقان إلى العلة أن الشارح
إذا نعت العلة أو نبه عليها فكانت قال هذه علة هذه الحكم

فلا يحتاج الى سؤاله عن دليل على ذلك كما لا يحتاج في سائر
الأحكام لان قوله دليل اذ قد علمنا صدقه بظهور المعنى واما
الاجماع فلان قول اهل القول الشائع لما ثبتت من الدليل
على انهما طريقان الاجماع على انه لا بد للحكم من علم في الجملة
وقد تعينت العلم بها فيجب كونها طريقين وتأمل
ذلك والله اعلم واعلم انها **تخرج** المناسبة بين الحكم والعلة
بالرؤى من ان ثبت الحكم بها يعني اذا ثبت الحكم بوصف يقضي
الى حصول مصلحة على وجه يلزم منه وجود منفعة فانما تخرج
تلك المناسبة فلا تثبت العلة حينئذ ولكن انما تخرج به ذلك اذا كان
نت تلك المنفعة **را** على المصلحة التي تثبت بالمناسبة او كانت **مأوية**
لتلك المصلحة **قلت** ومثال ذلك ما يقال فيمن غفر بالله مثلاً
حشيء التلق ولم يجد ما ينزل به الا الخرفان في تخرجه مناسبة لحفظ
العقل كحائتين ولكن يلزم من المناسبة حصول منفعة وهو ملاكه
لأنه يشربه وهذه المنفعة اخرج من المصلحة اذ حفظ النفس اول
من حفظ العقل فتأمل ذلك والله اعلم وانما تخرج المناسبة به لأن
لان العقل يقضي بان لا مصلحة مع حصول منفعة مثلاً واما اذا كانت

المصلحة

المصلحة اخرج فانها لا تخرج المناسبة لمعارضةها وترجيح
المصلحة على المنفعة يحصل اما بطريق اجمال شامل لجميع المسائل وهو
انه لو لم يعتبر رجحان المصلحة على المنفعة لزم التعبد بالعلم بلا وجه اذ يكون
الحكم قد ثبت في محل النزاع لا المصلحة وهو باطل اذ فيه التعبد بالعلم واما
بطريق تفصيل وهو يختلف باختلاف المسائل والله اعلم **واما المناسبة**
فحقيقته ومنه ظاهر من ضبط يقضي العقل بانه **لا يثبت** على الحكم وذلك
كالاسكار في تخرج الخرافة بقوله ظاهر عن الغنى وبقوله من ضبط
عن المضطرب لأن العلم بمعرفة الحكم فاذا كان **الوصف** خفياً او
غير منضبط لم يعرف هو في نفسه فكيف يعرف به الحكم فما يصلح عرفاً
للحكم لا بد وان يكون ظاهراً منضبطاً فالوصف الذي يحصل المقصود من
ترتيب الحكم عليه ان كان ظاهراً منضبطاً اعتبر علة بعينه كما مثلنا
في الأسكار **فان** كان خفياً او غير منضبط اعتبر ملازمة ومطلقة
او اعتبر وصفاً ظاهراً منضبطاً لا ملازمة ذلك الوصف الذي يحصل المقصود
من ترتيب الحكم عليه ملازمة عقلية او عرفية او عادية بمعنى ان ذلك الوصف
يوجد بوجود ملازمة الظاهرة المنضبطة فيجعل الملازمة معروفاً للحكم
ويعتبر عنه بالمطلقة وذلك **كالسفر** المشقة ان المشقة مناسبة لترتيب

الرخيص عليها تحصيل المقصود الشارع اعني الخفيف ولا
 يمكن اعتبارها بنفسها اذ هي غير منضبطة لانها ذات مراتب
 تختلف بالأشخاص والأذهان ولا يعلق الترخيص بالكل ولا يعتد
 البعض بنفسه فيعلق الحكم بما يلزمه وهو السفر وكذا القتل العمد
 العمد وان مناسب لشرع القصاص ليحصل مقصود الشارع من
 حفظ النفوس لكن وصف العمدية حتى لان القصد وعدمه امر فسي
 لا يترك شيئا منه فيناط القصاص بما يلزم العمدية من افعال
 مخصوصه يقضى العرف عليها بكونها عمدا كما يستعمل الجارية في القتل
وهو اى المناسب اربعة اقسام مناسب مؤثر ومناسب
 ملائم ومناسب عريب ومناسب مرسل وهذا هو الذي سماه الأصوليون
 اذا استنبطت العلة به واثبت الحكم بالقياس المرسل **والدليل**
 على انحصار المناسب في الأربعة الأقسام امر عقلي وهو ان يقال
 لا يخلو من ان يكون ذلك المناسب قد اعتبره الشارع او لا ولم
 ثالث ان كان قد اعتبره فلا يخلو اما ان يعتبره بعينه في عين الحكم
المطابق او لا ان كان قد اعتبره كذلك فهو المناسب المؤثر وسواء
 اعتبره بنفسه او تنبيهه نص او اجماع او حجة اجماع وان لم يعتبره كذلك

فلا يخلو

فلا يخلو ايضا اما ان يكون قد اعتبره بعينه في جنس الحكم او جنسه
 الأقرب في عين الحكم او جنسه او لا ان كان قد اعتبره كذلك
 فهو المناسب الملائم وان لم يلقا اعتبره الشارع فهو المناسب
 العريب وان لم يكن الشارع قد اعتبره لانه محل ولا في غيره فهو
 المناسب المرسل فدل ذلك على انحصار المناسب في هذه الأربعة اقسام
 وهذه بيانا للقسم **الأول** وهو المناسب المؤثر ما
 ثبت بنص او اجماع او تنبيه نص او حجة اجماع اعتباره في
 عين الحكم وذلك لتعليل ولاية المال في حق الصغير الصغير الثابت
 بالاجماع لانه قد اجمع على اعتباره اعني الصغير في ولاية والتعليل جوب
 الوضوء بالحدث الخارج من السيلين الثابت بالنص اعتباره في
 وجوب الوضوء **القسم الثاني** وهو المناسب الملائم ما ثبت
 اعتباره بقرينة الحكم على وفقه فقط يعني من دون ان يثبت بنص او اجماع
 او تنبيه نص او حجة اجماع اعتباره بعينه في حكم العين المنهية **ثالث**
 بنص او اجماع او تنبيه نص او حجة اجماع اعتباره في جنس الحكم الذي
 يراد اثباته بالقياس عليه وذلك كما ثبت للآل في نكاح ابنته الصغيرة
 قياسا على ولاية المال بجماع الصغير فاعتبر عين الصغير في جنس الولاية بيانه

ان يقال ثبت للأب ولاية النكاح على الصغير كما ثبت له عليها
ولاية المال بجامع الصغير فان الوصف وهو الصغير امر واحد
وليس جنساً تحته نوعان والحكم وهو الولاية جنس يجمع ولاية المال
وولاية النكاح وهما نوعان من التصرف وعين الصغير معتبر في جنس
حكم الولاية بالأجماع على الولاية على الصغير في المال لأن الأجماع على اعتبار
في ولاية المال اجماع على اعتبار في جنس الولاية العامة للمال والنكاح
فقد ثبت الولاية مع الصغير في الجملة واما اعتبار مع الصغير في ولاية
النكاح فإنه انما ثبت بمجرد ترتيب الحكم على وفقه فقط **او ثبت بان**
اوجماع او تنبيه نص او حجة اجماع اعتبار جنسه أي الوصف
في عين الحكم الذي يريد اثباته بالقياس وذلك كجوار الجمع في الخط للمطر
قياساً على الفرع بجامع الحرج بان يقال يجوز الجمع في الحضر مع المطر
قياساً على الفرع بجامع الحرج والحكم هو خصه الجمع وهو امر واحد ليس
جنساً تحته نوعان والوصف المناسب وهو الحرج جنس يجمع الحال
في الفرع وهو خوف الضلال والانقطاع وبالمطر وهو التأذي وهما نوعان
مختلفان فقد اعتبر كما بينا جنس الحرج في عين خصه الجمع وذلك
بتبنيه النص اعني قولهم كان صلى الله عليه وعلى آله وسلم يجمع في الفرع في ذلك

أيما

أيما إلى ان علمه ترخيص الجمع هو حرج السر ومسقطه **والله اعلم**
او ثبت بنص او اجماع او تنبيه نص او حجة اجماع اعتبار جنس
أي الوصف حيث يكون جنساً تحته نوعان **في جنس الحكم** المراد اثباته
بالقياس حيث يكون جنساً تحته نوعان أيضاً **كما في القصاص بالقتل**
قياساً على المحرم بجامع كونها جناية عمد ودون بان يقال مثلاً يجب
القصاص بالقتل بالقتل قياساً على القتل بالمحرم بجامع كونها جناية
عمد ودون فان الحكم وهو مطلق وجوب القصاص بجنس يجمع القصاص
في النفس وغيرهما مما يجب فيه القصاص كالمهين والرجلين
والعينين والأنف والأذن والوصف المناسب وهو جناية العمد
العدوان جنس أيضاً يجمع الجناية في النفس وفي الأطراف وفي المال
فقد اعتبر جنس الجناية في جنس القصاص الثابت بالنص **بأن**
وهو قوله تعالى النفس بالنفس إلى قوله والحرج قصاص
وبالأجماع أيضاً وذلك ظاهر **والقسم الثالث هو الثاني**
العريب ما قد ثبت اعتبار بمجرد ترتيب الحكم على وفقه و**ثبت**
بنص ولا اجماع اعتبار عينه ولا جنسه في عين الحكم والجنس
وذلك كتعليل تحريم النية بالاسكمار قياساً على الخمر ثبت فيه الحرمة

مكاثبت في الخبر لا شتر اكسها في علمه التحريم وهي الأسكاس على تقدير
عدم ورود النص باله أي الأسكاس علمه في تحريم الأصل المقتضى عليه وهو **فأنه**
 على هذا التقدير لم يوجد الأسكاس علمه في تحريم شئ بل ثبت بمجرد المناسبه
 اعتبار الأسكاس في التحريم حفظاً للعقل بمجرد ترتيب الحكم على وفقه
 فلا يكون مرسل لكنه غريب من حربه عدم النص أو الإجماع على %
 اعتبار عينه أي الأسكاس أو جنسه في عين التحريم أو في جنسه
والقسم الرابع وهو المناسب المرسل هو **الم يثبت**
 في الشرع **اعتبار مثنى مما سبق** يعني أن المرسل ما لم يثبت في الشرع
 اعتبار عينه في عين الحكم أصلاً بنص والإجماع ولا بمجرد ترتيب الحكم على
 وفقه وهو أي المناسب المرسل **ثلاثة أقسام** ملامم وغريب وملغى
في القسم الأول الملامم المرسل وهو الم يشهد له أصل معين بالاعتبار
 يعني أنه لم يثبت اعتبار عينه في عين الحكم أصلاً لكنه مطابق لبعض
 مقاصد الشرع الجمليه **كقتل المسلمين** المتترس بهم عند الضرورة يعني
 إذا ترس بهم الكفار لهم وقصد ونافاة في قتلهم مصلحة راجعه وحفظ
 بيضة الإسلام وقد دعت إليه الضرورة وهي الحافظة على الإسلام X
 وحيفان يجوز قتلهم ولا دليل على الجواز إلا القياس المرسل ورعايه الأصل

لجمله الإسلام

لجمله الإسلام والأصل له معين يرد إليه ويشهد له بالاعتبار مما
 ورد فيه نص أو إجماع أو غاير إلى حملي وهو رعايه مصالح
 الإسلام فقد طابق بعض مقاصد الشرع الجمليه وهو رعايه
 المصالح فيقاس عليها **و قتل الرقيق** إذا طفر به وهو من نكر القول
 محدث العالم **وقول** بقدمه **فأن يقتل وإن أظهر التوبة** **فأن توبته**
 لا تقبل ولا يصير بذلك محقون الدم بل يفسد ويقتل وذلك لأن
 مذهبه القيه بان ينظر خلاف ما يدين به ملوقلناها لم يكون ربح
 نديق أصلاً والزجر مقصود في الشرع فلم يرجع بذلك إلى أصل
 معين يشهد له بالاعتبار بل يرجع فيه إلى مصلحة جمليه اعتبر الشرع
 فقسناه عليها وهي الزجر على سبيل الجملة **وكقولنا بتحريم**
النكاح على العاجز عن الوطن من تعصى لتركه **فأن من قال بذلك**
 بذلك لوجه له إلا القيا المرسل وهو أنه يعرضها الفعل القبيح
والشرع يمنع من تعريض الغير لفعل القبيح في بعض
 الصور نحو المنع من الخلوة بغير المحرم من النساء للأحترار من
 المعصية فلا أصل له معين يشهد له بالاعتبار بل مرجعه إلى
 مصلحة جمليه اعتبرها الشرع وهي منعه من تعريض الغير لفعل

القبح واسباه ذلك كثير مما مسته القياس المرسل كما هو
 موضوع في باب هذا الفن **وهذا النوع** من القياس
 المرسل هو المعروف عند الأصوليين بالمصالح المرسله التي لا
 يشهد لها اصل معين بالاعتبار ولا بالالفاء لا بالنص ولا بالاجماع
 ولا بالقياس وانما سميت مصالح لان الظن قد علم بان الحكم لا يطابق
 مقصود الشارع ومصلحة المكلفين ومرسله مع حيث انه نصوصي الشرع
 لم تتناولها ولا ردت الى الاصل معين يستفاد حكمها من الرذاليه والمذهب
 اعتبارا وانه من الجهات التي يتوصل بها الى الحكم الشرعيه **والقسم**
الثاني من المناسب المرسل المرسل الغريب وهو بالانظير له في الشرع
 معتبرا لاجله ولا تفصيلا لكن العقل يستحسن الحكم لاجله كما قال في
 قياس البات لزوجته في مرضه المجوف للترث يعارض بنقيض قصه فتوى
 قياسا على القاتل عند حيث عود بنقيض قصه فلم يورث القاتل عمدا
 بجامع كونها فعلا معلا محرما لغرض فاسه فانه لم يثبت في الشرع ان
 ذلك هو العله في القاتل ولا غيره فالاصل المقيس عليه القاتل عمدا
 والفرع البات لزوجته في مرضه والحكم في الاصل عدم الارث والعله
 المعارضه بنقيض قصه لانه قصه بالقتل الارث والحكم في الفرع

ثبوت الارث اذ قصدها لا ترث والوصف المعارضه بنقيض
 القصده ايضا فالمعارضه بنقيض القصده لا نظير لها في الشرع لكن العقل
 يستحسن الحكم لاجله **والقسم الثالث** هو المرسل الملغى وهو
 ما صادف النص وان كان له نظيره في الشرع وذلك كايضا الصوم يعني
 سهرين متتابعين ابتداء يعني قبل العجز عن الاعتاق على المظاهر من زوجته فهو
 وهو الجامع في سهر رمضان على القول بالوجوب والقاتل خطأ في الكفارة حيث
 هو اي الفاعل اي هذه الاسباب من يسرل عليه العتق ليكون ذلك زيادة في
 زجره لاجل معونه الصوم فان حسن الزجر مقصود في الشرع لان
 النص وهو قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وكذلك
 الاجماع على تأخير الصوم ايضا مع من اعتبره اي ما هو واقع في الزجر وهو
 الصوم هنا اي في هذه الاحكام حيث هو يتمكن من العتق لان النص والاجماع محرما
 بالصوم انما يحجز من لم يجد رقبه كما هو ظاهر الآية فالغى هذا
 المناسب حينئذ وهذا ان القسيان الاخير ان من المناسب المرسل اعني
 الغريب والملغى **مطرحا** لا يعمل بهما اتفاقا عند العلماء اما الاول فلما
 تقدم من انه لا نظير في الشرع واما الثاني فلمصاد منه النص والله اعلم
قيل ومن طرق العله طريق خامسه وهي السبه وله معنيان

اعلم واخص اما الأعم فهو ما لا يرتبط بالحكم به على وجه يمكن القياس عليه
وهذا يعم العلة جميعها واما الأخص وهو المراد هنا فقد بيته المصنف
بقوله **وهو ان يومهم الوصف المناسبه** بينه وبين الحكم وذلك بان يدور معه
اي مع الوصف الحكم وجود أو عدمه بأن يوجد الحكم متى وجد الوصف وعدم
متى عدم مع التماس **الشارح** اليه بأن يكون مما قد اعتبره في بعض الأحكام
وبيان كونه من طرق العلة ان الوصف كما انه قد يكون مناسبا فيكون
بذلك كونه علة كذلك قد يكون سبيرا فيفيه طنا ما بالعلة وذلك **كالمثل**
في تحريم الفاصل على رء أي عند من جعله هو العلة في التحريم فان التعليل به
لم يثبت بص ولا اجماع ولا تانيه نص ولا جهة اجماع وانما ثبت كون
الحكم يثبت بثبوتها ويتفق بانتفائه وله مثال آخر وهو ان **يقال في قبال**
تطهير الجنس على الحديث في تعيين الماء لأزالته يتعين له أي التطهير
الجنس المأكلة **مارة الحديث** حيث تعين له الماء اجماع كون كل منهما أي تطهير
الجنس وتطهير الحديث **طهارة** تتراد للصلاة فيتعين لها أي لطهارة الفحاسة
المأكلة مارة الحديث فالجامع بينهما وصف شبري وهو كون كل منهما طاهرا
تتراد للصلاة لأنه يومهم المناسبه بينهما من حيث انه قد اجمع في تطهير
الجنس شيئا كونها طهارة للصلاة وكورها عن نجس والشارح قد اعتبر الأول

حيث رتب

حيث رتب عليه حكم تعيين الماء في الصلاة ونحوها ولم يعتبر الثاني وهو كونها
عن الجنس فاعتبر الأول لطهور اعتبار الشارح له والتفاته اليه والغنى
الثاني لعدم اعتبار الشارح له فتوهم من ذلك ان الوصف الذي اعتبره
الشارح وهو الطهارة للصلاة مناسب للحكم وهو تعيين الماء لأن الغاء
ما لم يعتبره الشارح أصلا أنسب من الغاء ما قد اعتبره فتأمل ذلك والله
اعلم تنبيهه واما الاعتراض للقياس المشروعة **المتد اوله**
في السنة الأصوليين فلا يليق **بمراها به التحريم** لما فيها من كثرة المناش
التي أكثرها من علم الجدل الذي وضعه الجدليون باصطلاحهم وله كيت
كتب هذا الفن ومن تقن ما سبق من تفاصيل أركان القياس وما يتصل ذلك
من شرائطها وتقتل ما تقدم من تحرير المسالك وتبيينات المجمع إلى ذكرها
اذ هي اجعه الى منع او معار اذا المنازعة في كمال الشروط والام تسمع فحينئذ
مرجعها الى احوال شئى مما تقدم **وانما حجت الاعتراضات للناسخ** بين
الخصمين هذا ونحن نذكرها في شرحنا هذا على سبيل الاختصار اذ هي لا
تخلو عن نفع في القصور فنقول وبالله التوفيق حمله الاعتراضات
المتد اوله في السنة الأصوليين على ما ذكره ابن الحاجب رحمه وعشرون
اعتراضا الاول **الاستفساد** هو طلب بيان معن

اللفظ وتفسيره لاجمال فيه او غرابه فلا يسمع الا اذا كان في لفظ المستدل
ذلك وبيان وجودهما في اللفظ على المعترض اذا اصل عدمه مثاله ان
يقول المستدل على قتل المكره على القتل بالقياس على الكره مختار فيقتض
منه كالمكره ويقول المعترض ما تعني بالمختار فان فيه اجمالاً من حيث انه
يقال للفاعل القادر والفاعل الراغب هذا في دعوى الأجمال
واما في دعوى الغرابة فمثاله ان يقول في الاستدلال
على الكلب عن المعلم لا يؤكل صيده بالقياس على السيه اكل لم يرض
فلا تحل فرسته كالسيد فيقول المعترض ما معنى الأريل وما معنى لم
يرض وما الفرق بينهما وما السيد وجوابه بيان ظهور اللفظ في مقتضى
المستدل فلا اجمال حينئذ ولا غرابة وذلك اما بالنقل عن
اهل اللغة انهم يستعملون اللفظ في ذلك اما حقيقة او مجازاً فالعرف
المعروف الخاص او بالقرائن المصنوعة معه فان عجز عن ذلك فالفسير
لما اراد بما يحتمل اللفظ كان يقول في المثال **الأول** ارادت الفاعل القادر
ويقول في المثال **الثاني** ارادت بالاريل الكلب ويقول لم يرض لم يعلم وارت
بالفرسة الصيده وبالسيد الأسد وهذا **الاستراض** داخل في المطالبة اذ
المعترض يطلب من المستدل ما قصد باللفظ فيرجع الى ما ترجع اليه كما سياتي

ان شاء الله تعالى **الاعتراض الثاني** فاد الاعتبار
وهو مخالفة القياس للنص وسمى به لأن اعتبار القياس في مقابلة
باطل وان كان تركيبة صحيحاً **مثاله** ان يقول من لم يشترط
التسمية في الذبح قياساً على الناسي دبح من اهل في محله فيجوز وان
لم يسم كناسي التسمية فيقول المعترض هذا القياس فاسد الاعتبار
لخالفه النص وهو قوله تعالى **ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه** وجوابه
اما باللعن في منه النص ان لم يكن متواتراً ويمنع ظهوره فيما يدهيه
او بتأويله بان المراد به خلاف ظاهره او بان يقول بوجهه ان النص بان
يدعى ان مدلوله لا ينافي مدلول القياس واطهار كونه غير مصادم
للقياس او ببيان كونه ذلك النص جازماً **بمثال** على النص
ما يطابق القياس او ببيان ترجيح القياس على النص باي ترجيح به القياس
على النص اذ اورد بخلاف القياس **فجواب** هذا الاعتراض بأحد هذه
الأمور وليس المراد ان كل نص يعارض به القياس يمكن فيه هذه الوجوه
بل قد يمكن بعضها فيجب بما يتأتى منها وقد لا يمكن شيئاً منها فكل الأمر
على المستدل فيأتى من هذه الجوانب **بمثال** المذكور اما
التأويل بان يقول الآية مؤله بعدة الأوتان دون المسلمين

بدليل قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم آثم الله على قلبا مؤمنا سمي المسمى او بل ينج
 القياس على ظاهر الآية بكونه مقبلا على الناس وهو مجمع عليه فهو مخصص
 للآية باتفاق وهذا الاعتراض راجع الى دعوى اختلاف شرط من
 شروط العلة بمصادمة النص **الاعتراض الثالث** فاد
 الوضع وان يمنع المعتز من القياس المخصوص وحاصله
 بيان كون الجامع بين الأصل والفرع قد ثبت ان الشارع
 اعتبره في نقيض الحكم المدعى وسمى بذلك لان المعتز يدعى ان
 المستدل وضع في المسئلة قياسا لا يصح وضعه فيها مثاله ان يقول
 المستدل على التكرار ين في التغشى بالقياس على الاستحجار مع
 قيس فيه التكرار كالاستحجار فيقول المعتز المسمى لا يناسب التكرار
 لان الشارع قد جعله علة في سقوطه وكراهته وذلك في المسمى على
 الخف فكيف يعتبر في اثباته وجوابه ببيان وجود المانع في
 اصل المعتز فيقول في المثال انما اعتبره الشارع كرهته التكرار
 في الخف لأنه يعرض الخف للتلف لان الخف يتلف بكثرة الماء وتكرره
 وهذا المانع قد زال في التغشى فاقتضاء المسمى التكرار باق فيه
 وهذا الاعتراض يعود الى كون الوصف علة لانتفاذه وذلك

خلل شرط

جلل شرط **الاعتراض الرابع** يمنع ثبوت الحكم في الأصل
 وهو ان يمنع المعتز من ثبوت حكم الأصل مطلقا اي من غير
 تقسيم احتراز مما بعدها فيبطل بذلك استدلال المستدل
 بهذا القياس ولا يكون هذا الاعتراض قطعيا للمستدل
 مجردة وانما ينقطع اذا عجز عن اثباته بالدليل على الصحيح مثاله
 ان يقول المستدل على عدم قبول جلد الخنزير لا يذهب باخ بالقياس
 على جلد الكلب جلد الخنزير لا يقبل الدباغ للجاسه الغليظة
 كالكلب فيقول المعتز لان سلم ان جلد الكلب لا يقبل
 الدباغ ولما قلت ان جلد الكلب لا يقبل الدباغ فالمنع والمطالبة
 بالدواحد **وجوابه** باقامه الدليل على ذلك ثم المعتز بعد ان
 اقام المستدل الدليل على صحة ما ادعاه ان يعترض ثانيا ولا ينقطع
 بمجرد اقامه الدليل اذ لا يلزم من صحة الدليل صحة فيطالب بصحته
 والله اعلم وهذا الاعتراض راجع الى دعوى اختلاف الشرط من
الاعتراض الخامس التقسيم اي منع ثبوت الحكم بعد التقسيم
 وحقيقته ان يكون اللفظ مترددا بين امرين احدهما ممنوع فيمنعه
 المعتز امامه السكوت عن الاخره لانه لا يضره او مع التعرض

لتسليمه لانه ايضا لا يضره وهذا الاعتراض مقبول اذا كان المنع
 لما يلزم المستدل ببيانه **وجوابه** بمثل ما تقدم في المنع مطلقا
مثاله ان يقول المستدل في قيا الصحيح الحاضر اذا تعذر
 عليه الماء على المافر والمريض في جواز التيمم مكلف وجد السبب
 في جواز التيمم بتعذر الماء في التيمم كما مافر والمريض فيقول المعارض
 ما المراد يكون تعذر الماء مسيما في جواز التيمم هل تعذر الماء مطلقا
 او تعذر في السفر والمرض الأول ممنوع والثاني اما ان يسلكه او
 يسكت عنه واما اذا كان المنع لما يجحى الى التأثير **مثال ذلك**
 لا يلزم المستدل ببيانه فانه لا يقبل وذلك بان يكون المنع راجعا الى التأثير
مثال ذلك ان يقول المستدل في مسئلة الملتجى الى الحرم القتل العهد العدوان
 سبب للقصاص فيقول المعارض متى هو سبب ام مع مانع الالتجاء اليه
 الأول ممنوع في هذه الاقيل لان حاصله ان الالتجاء مانع من القصاص
 فهو يطالب ببيان عدم كونه مانعا والمستدل لا يلزمه ذلك لان الدليل
 ما وجد النظر اليه افاد الظن والله اعلم وهذا الاعتراض راجع ايضا
 الى دعوى اختلاف شرط **الاعتراض السادس** منع
 وجود المدعى عليه في الأصل وهو ان يمنع المعارض من وجود ما ادعى

المستدل

المستدل عليه في الأصل فضلا عن ان يكون
 هو العلة **مثاله** ان يقول المستدل في المنع من تطهير
 الدباغ جلد الكلب بالقياس على جلد الخنزير حيوان يغسل الأناث
 سبعاً فلا يطهر بالدباغ كالخنزير فيمنع المعارض من ذلك بان يقول
 لا سلم بأن الخنزير يغسل الأناث من ولوغه سبعاً **وجوابه**
 اثبات وجوب الوصف المدعى عليه في الأصل بما هو طريق تبوت
 مثله فاذا كان الوصف حياً فبالحسن او عقلياً فبالعقل او
 شرعاً فبالشرع مثلاً اذا قال في قياس وجوب القصاص في القتل
 بالمتقل على القتل بالمجد قتل عمه عدوان فيقتص منه كالقتل بالمجد في
 ثلاثه او صاف حسي وعقلي وشرعي فاذا اضع المعارض من كون القتل
 بالمجد قتلاً قال المستدل معلوم حساً وان منع من كونه عمداً قال
 معلوم عقلاً بامارانه ولو منع من كونه عدواناً قال لان الشرع
 حرمه ويتبع الوصف المدعى في المثال الأول بالشرع اذ هو شرعي
 والله اعلم وهذا الاعتراض ايضا يعود الى دعوى اختلاف شرط
الاعتراض السابع منع كون الوصف المدعى انه العلة في
 الأصل عليه وان كان موجوداً فيه وهو من اعظم الأسئلة لعموم مثله

وتشعب مسائل الحلل أي لغزتها وهو مقبول على المختار إذا لم
يقبل الأدي التمسك بكل وصف طرحت أي لا تأثير له في الحكم فهو على
اللعب فيصير القياس إذا لا بد في العلة الجامعة بين الأصل والفرع من أن
يقرب في الظن صحتها والالم يصح القياس وهذه العقيدة لا بد منه في
حد القياس وإن لم يذكر مثال ^{في المثال السابق} يقال في المثال السابق في الاعتراض
السادس لا نسلم أن العلة في كون جلد الخنزير لا يقبل الدباغ هو كونه
يفصل الأمان ولو غده سبعا وجوابه أن يثبت المستدل عليه الوصف

بأحد طرفي المتقدمة وهذا الاعتراض راجع إلى ما رجع إليه ما قبله
الاعتراض الثامن عدم التأثير وهو عبارة عن إبداء المعارض

في قيا المستدل وصفا لا تأثير له في إثبات الحكم فإن أظهر عدم تأثيره
مطلقا فهو عدم التأثير في الأصل أو عدم تأثيره في ذلك الأصل ^{في الوصف أو عن تأثيره في ذلك الأصل} أو عدم تأثيره منه ^{في الوصف أو عن تأثيره في ذلك الأصل} وهو عدم التأثير
في الحكم أو يظهر عدم تأثيره بعد طرده في محل النزاع وإن كان مناسبا وكذا

عدم التأثير في الفرع فلهذا أربعة أقسام مثال
الأول أن يقول يقول المستدل على أن صلوة يوم
الجمعة لا يصح تقديمها قبل طلوعه بالقياس على المغرب
صلاة لا يقصر فلا يقدم إذا كان المغرب فيقول المعارض

عدم القصر

عدم القصر لا تأثير له في عدم التقديم إذا لم يناسبه بينهما فهو وصف طريق
ولا تأثير له اتفاقا بدليل أن يستوي المغرب وغيره مما يقصر في ذلك ووجه
هذا إلى المطالبة بكون العلة على وقد تقدم فجوابه جوابها ومثال

الثاني أن يقول المستدل على أن بيع الغائب لا يصح قياسا على بيع
ال حاضر في الرهوى مبيع غير مرئي فلا يصح بيعه كالطير في الرهوى فيقول
المعارض كونه غير مرئي لا تأثير له في الأصل عن مسألة الطير إذا التاثير للغير
عن السليم فهو كاف في عدم الصحة بدليل أن المرئي وغيره سواء في ذلك ووجه
هذا إلى المعارض في الأصل وسيأتي أن شاء الله تعالى جوابها ومثال

الثالث أن يقول المعارض في الاستدلال على أن المتدين إذا ألقوا
أموال المسلمين لا يصحونها بالقياس على الحربيين مشركون ارتلوا
أموالهم في دار الحرب فلا ضمان عليهم كالحربيين فيقول المعارض دار
الحرب لا تأثير لها عندكم في عدم وجوب الضمان لأستواء الاتفاق
من المشركين في دار الحرب وغيرها في عدم إيجاب الضمان عندكم
ومرجع هذا إلى المطالبة بكون العلة على فهو كالقلم الأول إلا أن هذا
في جزء العلة وهذا في جميعها ومثال **الرابع** أن يقول المستدل
على أنه لا يصح انكاح المرأة نفسها بغير إذن وليها بالقياس

على التزويج من غير الكفو امرأه زوجت نفسها بغير إذن وليها
فلا يصح كما لو زوجت من غير كفؤ فيقول المعارض لا تأثير لعدم
الكفاؤه في فساد تزويجها نفسها وانما المؤثر عدم الولي اذا الكفو
وغيره سواء في ذلك بدليل انها لو زوجت نفسها من كفؤ لم يصح و
مرجع هذا الى المعارضه في الأصل فهو كالقسم الثاني الا ان المؤثر في
هذا هو نفس التزويج بغير إذن المولى وهو مذكور في القياس وفي
الثاني المؤثر العجز عن التسليم وهو غير مذكور في قياس ان هذا
الاعتراض ليس سوء الأبرأسه اذا الاول منه والثالث يرجعان الى
منع كون الوصف المدعى عليه وهو الاعتراض السماع وقد تقدم والثاني
منه والرابع يرجعان الى المعارضه في الأصل وسيأتي وعدم التأثير
راجع الى المنازعه في كمال شروط العلم **الاعتراض التاسع** القدح
في افضاء الحكم الى المقصود اى القدح في افضاء المناسبه الى المصلحة
المقصوده من شرع الحكم له **مثاله** ان يقول المعلق في تحريم نكاح الخمر
بالصهاره على التأييد العلم في ذلك الحاجة الى ارتفاع الحجاب واهول
وجه المناسبه بين تحريم الخمر بالصهاره على التأييد كأم الزوجه
وبين الحاجة الى ارتفاع الحجاب ان التحريم يقضى الى رفع الفجور لان

التحريم

التحريم على التأييد يرفع الطبع الى مقدمه التأمير بها النظر اليها المقضيه
الى الفجور فريده المناسبه بين التحريم وبين الحاجة الى ارتفاع الحجاب
مقتضيه الى المصلحة المقصوده من شرع الحكم على التحريم وهو سد باب
الفجور ورفعه فيقول المعارض التحريم على التأييد وسد باب النكاح لان
يقضى الى رفع الفجور بل هو يقضى الى الفجور راشدا فضا منه الى رفع
الفجور لان النفس مائله الى ما صنعت منه بالطبع وكذا قال صلى الله عليه وسلم
لوضع الناس من فت البعرة لفتوها قال الشاعر
منعت شيئا فأكثرت الولع عليه
جوابه بيضا الأفضا اليه بأن يقول التأييد يمنع عادة مما
ذكرنا من العلم والظرفه وامه يصير كالأمر الطبيعي كافي الأمر في منع
الميل الى الفجور فلا يبقى المحل مشتهى **الاعتراض العاشر**
القدح في المناسبه بأن يوجد معارض لتلك المصلحة من مقدره
مراجحه على تلك المصلحة او مساويه لها مما من ان المناسبه تنخرم
بمقدرة تلزم مراجحه او مساويه **جوابه** بترجيح المصلحة على
تلك المقدره اما اجمالى كما مر في انحراف المناسبه بمقدرة او بفضيلة
بحسب خصوص المسئله كان يقول هذه المصلحة ضروريه وتلك المقدره

حاجته والصوري اول من الحاجي **مثال** ان يقول المستدل
على ان الامر الكافره لاحضائه لها على ولدها الصغير بالقياس على العاقل
مسلم فلا يجوز ان تخففه امه الكافره رعايه المصلح الدين كما لو كان عاقل فيقول
للعترض نهيلزم من هذه المصلحة نفسه وهو تركي حضانه الام
للصبي مع حاجته اليها فيجب المستدل بان المصلحة دينيه والمفسده
حاجيه والدينيه ارجح ان حفظ الدين ارجح او يقول المستدل هذه
ضروره نفسيه ان تعود الى النفس وتلك المصلحة حاجيه مثال
ذلك ان يقول المستدل على حوازي بيع الحاكم طعاما المحتك بالقياس على
الشفعة احد مال كرهاله دفع ضرره عا فيجوز كالاكره في السعه فيقول
المعترض انه يعارض هذه المصلحة اعني دفع الضرر العام وجوده
وهو احد طعاما الغير مع حاجته اليه فيجب المستدل بان المصلحة تعود الى
حفظ النفس وهذه المفسده حاجيه وضروره النفس ارجح من الحاجيه
وتخوذه مما ترجح به المصلحة على المفسده بحسب خصوص المسائل كثير
الاعتراض الحادي عشر كود الوصف المعمله حقا غير ظاهر وجوبه
ان ياتي المستدل بصفه ظاهره تدل على اعادة ماله ان يقول
المستدل على حود القصاص في القتل قتل عملا ان يحجب القصاص

فيقول المعترض

فيقول المعترض وصف العمليه حقي لان القصد وعدمه امر
نفس لا يدرك شيئا منه ولا شك ان الخفي لا يعرف في نفسه فكيف
يعرف به غيره فيأتي المستدل بما يلائم ويدل عليه من افعال مخصوصه
يقضي العرف عليها بكونها عمدا كما يستعمل الجارج في القتل فيقول ان حال
الجارج في القتل يدل على العمه وكان يقول المستدل على صحه البيع عقد
بيع وقع من راض فيصح فيقول المعترض الرضى في العقود امر خفي اذ هو
امر نفسي لا يدرك منه شئ فيأتي المستدل بما يلائم ذلك ويدل عليه فيقول
صيغة العقد تدل على الرضى **الاعتراض الثاني عشر** كون الو
صف غير منطبط كان يعلل المستدل حكما بحكمه او مصلحه مثال
ان يقول في الاستدلال على الترخيص في الفطره السفر والقصر فيه السفر
مظنه الحرج والمشقه فيجوز فيه الأظفار والقصر في ذلك حكمه ومصلحه
فيقول المعترض المشقه غير منطبطه لأنها تختلف باختلاف الأشخاص
والأزمان ولا يمكن ان يتعلق الترخيص بالكل ولا يمتنع البعض بنف فيجب
المستدل اما بأنه منطبط بنفسه كان يقول المشقه مبضطه عرفا او يأتي
بوصف منطبط يلائم المشقه مثلا كصطرا بالسفر ونحو **الاعتراض**
الثالث عشر النقص وهو عبارة عن ثبوت الوصف المدعى عليه في بعض

الوصف مع مخالف الحكم عنه **وجوابه** اما بان يمنع المستدل من وجود الوصف
المدعى عليه في صور النقص او بان يمنع من عدم الحكم فيها بان يقول الحكم الذي يقتضيه
الوصف موجود في هذه الصورة فلا يتحقق النقص وهذا اذا كان المستدل البري
جواز تخصيص العلة ان كان يريد ذلك فجوابه ان يبين ما حصصها في ذلك
الموضع من دليل اقتضى نقيض الحكم في صورة النقص او في دليل اقتضى خلافه
او يبين محصيتها لدفع مفسده **الذي مثال الاول** ان يقول المستدل x
على تحريم التفاضل والناس في بيع الثمر بالرطب على سائر الربويات متلى
استوى في الجنس والتقدير فيجزم فيه التفاضل والناس لسائر الربويات
فيقول المعارض هذا منقوض بمسئلة العرب او ببيع الرطب في ريس
الفحل بخرضه ثمراً مؤجلاً فانه وجد الوصف المدعى عليه وهو كونه مثلياً
في الجنس والتقدير ولم يوجد الحكم المدعى عليه وهو عدم
جواز التأجيل وجد نقيضه وهو جواز التأجيل فيقول انه وجد في هذه الصورة دليل
اقتضاء نقيض الحكم وهو تحريمه صلى الله عليه وسلم الحاجة الفراء الى الرطب وقد
لا يكون عندهم عن آخر **ومثال الثاني** ان يقول المستدل على وجوب ضا البر مثلاً
اذ اتلف بمثله مثلي يتضمن بمثله كسائر المثليات فيقول المعارض
هذا منقوض بل بالامساره فانه وجد فيه **العلل**

وهو كونه

وهو كونه مثلياً ولم يوجد الحكم وهو ضماؤه بمثل بل واحد
خلافه وهو ان يصمن بالقيمة فيقول المستدل انه وجد في هذه
الصورة دليل اقتضى خلاف الحكم وهو قوله صلى الله عليه عليه
وعلى اله وسلم فليدرها وصاعاً من تمر فخصص تلك العلة
ومثال الثالث ان يقول المستدل على تحريم اكل
الميتة مستقذر فلا يحل اكله **لشائر المستقذرات**
فيقول المعارض هذا منقوض بالمضطر فانه يجوز له اكلها
فقد وجد العلة وهي الاستقذار وتختلف الحكم وهو التحريم
فيقول المستدل انما جاز ذلك في المضطر لدفع مفسده هلا
النفس وهي اكل مأكلا المستقذره والله اعلم **الاعتراض**
الرابع عشر الكسر وهو ان يظن المستدل ان لبعض
الأوصاف تأثير في الحكم فيجعله جزءاً من العلة ويظن المعارض
انه لا تأثير له فيسقطه ويكرس الباقي من الاوصاف **وجوابه**
ان يبين المستدل ان الوصف الذي اسقطه المعارض تأثير في الحكم
مثاله ان يقول المستدل على وجوب اداء الصلاة الخوف قياساً على صلاة
الأمن صلاة يجب قضاؤها فيجب اؤها الصلاة الأمن ويجعل كونها

صلاة جزاء من العلة فيقطعه المعترض ويقول انا نترك عباده ويجب
 قضاؤها ولم يجب اداؤها وهي صوم الحائض في رمضان فيقول
 المستدل ان الوصف الذي اسقطت اعني كونها صلاة تأثيراً في الحكم
 وهو وجوب الأذى وان الصلاة تخالف الصوم في ذلك **الأعتراض**
الخامس عشر المعارضه في الأصل وهي اتيان المعترض بعلة
 اخرى للأصل المقيس عليه غير التي علل بها المستدل اما صاحبه للاستقلال
 بالعلية او غير صاحبه له والأولى تحتمل ان يكون علة مستقلة وتحتمل ان يكون جزء
 علقياً ان تكون العلة هي الوصف الذي علل به المستدل والذي اتاه به المعترض
 والثانية لا تحتمل ان تكون علة مستقلة بل عاتراً ان تكون جزءاً
 مجتهد لا يحصل الحكم بالوصف الذي جاء به المستدل **مثال الأول** ان يعمل
 المستدل حرمة الربا في الربوي بالاطعم فيعارضه المعترض الكيل والقوت
 فهذا لا تحتمل ان تكون المعارضه فيه باعتبار ان العلة الكيل والقوت وحده
 ويحتمل ان تكون باعتبار ان العلة مجموع الطعم والقوت **ومثال الثاني**
 ان يعمل المستدل وجوب القصاص بالمجرم بكونه قتل عدو وانما يجب
 في القتل بالمتنقل مثله فيقول المعترض ليس العلة في وجوب القصاص بالمجرم
 ما ذكرته بل كونه قتل عدو وانما يجب وهذا لا يحتمل الا ان يكون جزء العلة

لانه لا يصلح

لانه لا يصلح الاستقلال **الخامس عشر** المعارضه في الأصل وهي اتيان المعترض بعلة
 اخرى للأصل المقيس عليه غير التي علل بها المستدل اما صاحبه للاستقلال
 بالعلية او غير صاحبه له والأولى تحتمل ان يكون علة مستقلة وتحتمل ان يكون جزء
 علقياً ان تكون العلة هي الوصف الذي علل به المستدل والذي اتاه به المعترض
 والثانية لا تحتمل ان تكون علة مستقلة بل عاتراً ان تكون جزءاً
 مجتهد لا يحصل الحكم بالوصف الذي جاء به المستدل **مثال الأول** ان يعمل
 المستدل حرمة الربا في الربوي بالاطعم فيعارضه المعترض الكيل والقوت
 فهذا لا تحتمل ان تكون المعارضه فيه باعتبار ان العلة الكيل والقوت وحده
 ويحتمل ان تكون باعتبار ان العلة مجموع الطعم والقوت **ومثال الثاني**
 ان يعمل المستدل وجوب القصاص بالمجرم بكونه قتل عدو وانما يجب
 في القتل بالمتنقل مثله فيقول المعترض ليس العلة في وجوب القصاص بالمجرم
 ما ذكرته بل كونه قتل عدو وانما يجب وهذا لا يحتمل الا ان يكون جزء العلة

والمقصود ذلك فلهذا تقرير المعارضه قال **الأصل المستدل** وإنما يقبل ذلك لأن
المعترض بوصف يبطل به استدلال المستدل أما بان يرد به الفرع إلى **الصل**
بخالف الأصل المستدل في الحكم أو بان يأتي بوصف يجعله تكلة لعل المستدل
وتبين به أن علة المستدل ناقصة **فإنما إذا** أتى بوصف لا يبطل استدلاله
بل يبقى على حاله فلهذا المعارضه لا يجب قبولها ولا يلزم المستدل أن يجيب عنها
مثال أن علة المستدل وجوب النية في الوضوء بكونه عبادة فتجب
فيه النية كالصلاة فيقول المعترض بل طهارته تراد للصلاة فتجب فيه النية
كما تبين فلهذا معارضه غير محالة بالاستدلال بل ناصرة له فلا يلزم ردّها
والجواب عنها هذا معنى ما ذكره عليه السلام أن ذلك والله أعلم **الأعترض**
الستاس عشر التركيب وهو أن يمنع الخصم كون الحكم معللاً بعلة المستدل
موافقة فيه وذلك يمنع كونها علة أو يمنع وجودها فيه أعني في الأصل والأول
يسمى مركب الأصل والثاني مركب الوصف **مثال الأول** أن يقول الشافعي في
الاستدلال على أن العبد لا يقبل به الحر بالقياس على المكاتب عبد فلا يقبل به الحر بالمكاتب فتعني
عن أتباع المكاتب به الحر موافقة الخصم وإن كان غير منصوص عليه
والأصح عليه بين الأمة فيقول الحنفى الحر وإن كان لا يقتل بالمكاتب عند فليست
العلة عندى كونه عبداً بل جبراله المستحق للقصاص هل السيد لأحتمال

المكتبة
جامعة الزيتونة
دمشق

ان يبقى

ان يبقى عند العجز عن الألفاظ بمالك المكاتبه أو ورثته لأحتمال أنه
كأنه في المال فيصير حراً فان صحّت هذه العلة في عدم قتله بالمكاتب
ولا الامتنع حكم الأصل وقلت **يقول** الحر بالمكاتب لعدم العلة في الوقوع
المانع وعلى كلا التقديرين لا يصح القياس إذا لم يحلوا من عدم العلة في الفرع أو
منع حكم الأصل ويسمى هذا مركب الأصل لأن الأصل فيه مركب من ثبوت الحكم
في نفس الحكم الأمر وتسليم الخصم لذلك لأن القائل استغنى
بإسليمه عن إقامه الدليل عليه فكان مركباً من امرين **ومثال الثاني**
أن يقول الشافعي في الاستدلال على أن تعليق الطلاق لأجنبي قبل
النكاح على شرط لا يصح قياساً على تنجيز طلاقها مثل أن يقول أن تزوج
فلا نه فمطلق ثم تزوجها طلاق معلق على شرط فلا يصح قبل النكاح كما قال
زينب التي تزوجها طالق فيقول الحنفى العلة التي غللت بها وجوبه
تعلقاً مفقوده في الأصل إذ قوله زينب التي تزوجها طالق تنجيز لا
تعلق فأن صح أنها مفقوده في الأصل بطل الاحتجاج بالتعلق به لعدم
الجماع وإن لم يصح منعت حكم الأصل وهو عدم الصحة في قوله زينب التي
تزوجها طالق لأنى أمانعت الوقوع لكونه تنجيزاً فلو كان تعليقاً قلنا
وعلى التقديرين فلا يصح القياس إذا لم يحلوا من منع العلة في الأصل

او منع حكم الأصل المقيس عليه وسمى هذا مركب الوصف لان العلة فيه مركبة من
وصف وتعليق واللام ثبتت الحكم وجواب هذا الاعتراض ان ثبت
المستدل ان العلة هي ما علل به وانما وجوده به دليل من عقل وحس او
شع أو غيرهما فيصح القياس حينئذ وان لم يسلم الخصم اذ لو استرطنا
تليمه لم تقبل مقدمه يقبل المنع والله اعلم **الاعتراض السابع**
عشر التعدي وقد ذكر في مثالها ان يقول المستدل على ان الكبر بالغة
تجبر الصغر بكونه تجبر كالصغير ويجعل العلة المتعدي هي العلة فيقول
المعترض هذا معارض بالصغر وعلتك وان تعدي بها الحكم الى الكبر بالغة
فعلتي يتعدي بها الحكم الى الشيب الصغير وهذا الاعتراض يرجع
الى المعارضة في الأصل بوصف اخر فانه في هذا المثال عارض البكار
بالصغر وهما متساويان في التعدي فلا يرجع وصف المستدل بها فلا
يكون سوى الابرأسمه والله اعلم **الاعتراض الثامن عشر**
منع وجود الوصف المدعى في الفرع وان كان موجودا في الأصل وله
لمثاله ان يقول المستدل يعبد الغير المأذون قياسا على
المأذون ايمان صدر من اهله فيصح كأمان المأذون فيمنع المعترض من
وجود الاهلية في المحور بأن يقول للاهلية فيه **جوابه** ان يبين ما قصد

بالاهلية

بالاهلية ولا ثم تبين وحدها في الفرع بما يبين به وجود العلة في الأصل
صل فيقول ان ريسا الاهلية لونه مظنه لرعايه مصلحه الأيمان ثم يبين وجوب
ذلك في الفرع اما بحسب العقل او شرع بأن يقول العبد بواسطة سلامه
وبلوغه مظنه لرعايه مصلحه الأيمان اي يظن فيه انه يرعاها به لانه العقل
والله اعلم **الاعتراض التاسع عشر** المعارضة في
الفرع وه التي تعرف بالمعارضة عند الإطلاق في باب القياس بخلاف
المعارضة في الأصل فانها تقيد بذلك وهي اعني المعارضة في الفرع
ان يأتي المعترض بوصف يقتضي تقيض الحكم فيه بأن يقول ما
ذكرته من الوصف وان اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعند وصف
اخر يقتضي نفيه فيتوقف عليك ولا بد فيها من بناء العرض على اصلك
يثبت عليه بالمسك الذي اثبت به المستدل عليه وصفه اذا تقر
ذلك فقه اختلف في قبولها والصحيح قبولها لئلا تختل فائدة المناظرة
وه ثبوت الحكم اذ لا يتحقق اعني ثبوت الحكم بمجرد الدليل ما لم يعلم عدم
المعارض بما هدم دليل المستدل وقصود عن افادة مدلوله فكانه
يقول عليك لا يفيد ما ادعت لقيام المعارض وهو دليل عليك
بأبطال دليلك ليسا من طائفة ويفيد وليس مقصوده بها اثبات ما يقتضيه

دليله فلا يصير استدلالاً من معترض فلا يكون فيه قلب المناظره كما هو
قيل وجوب المعارضه بما يعترض به على المستدل من جميع ما من الاعتراف
مثاله ان يقول المستدل على ان العبد اذا احب عليه انه يقضي قيمته بالغه
ما بلغت قياساً على غيره من المملوكات مملوك فتجب فيه قيمته بالغه
ما بلغت كغيره من المملوكات فيقول المعترض عندي وصف اخر
يقضي يقضي هذا او هو ان يقال آدمي فلا يتعدى به دية الحر
فيعارض علة المستدل وهي كونه مملوكاً كما يقتضي نفى الحكم وهو كونه
آدمي والمختار قبول الترجيع فيتعين الأرجح وهو المقصود
الاعتراض العشرون الفرق وهو ان يستخرج
المعترض من العلة التي على ما المستدل علة اخر غير التي على ما
ليبطل القياس ويحصل الفرق بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس
مثاله قول الحنفى في الاستدلال على ان مسح الرأس لا يمسح على
الخف فيقول المعترض ان العلة في سقوط التكرار في المسح على خفه كونه بلا عي
تخليط وهو على القدمين تنحيف والتغشى ليس كذلك فاستخرج علة
للأصل تعليق الحكم عليها أولاً لأنه ابداء خصوصيه في الأصل مع شرطه كانه
يدعى عليه الوصف في الأصل مع خصوصية لا يوجد في الفرع والمستدل يدعى

عليه الوصف

عليه الوصف من دون خصوصيه فيعود حينئذ الى المعارضه في الأصل
وان ابداء خصوصيه في الفرع لا توجد في الأصل كانت معارضه في الفرع
وحينئذ جواب العرق جواباً باقياً واليه علم **الاعتراض الحادي عشر**
والعشرون اختلاف الظابط في الأصل والفرع وهو
الوصف المشتمل على الحكمة المقصوده مثاله ان يقول المستدل
في الاستدلال على وجوب القصاص على شهود الزور بالقتل اقل
المشهود عليه بسبب شهادتهم بالقياس على المكره تسبب القتل
بالشهاده عليه فيجب عليهم القصاص كالمكره فيقول المعترض ان الضابط
في الأصل والفرع مختلف وهو في الأصل الاكراه وفي الفرع الشهاده
فلا يتحقق التساوي **وجوابه** وجهين احدهما ان الضابط ليس هو
الشهاده والاكره بل هو القدر المشترك وهو التسبب فانه امر منضبط
عرفاً فيصلح مقنه وثانيهما بيان ان افضأه الى الحكم في الفرع مثل افضأه
في الأصل او ارجح منه فتثبت التعدي كالمحل جعل الأصل الميسر عليه مثل الشهود
المعري الحيوان ان يقول المستدل تسبب القتل فيجب القصاص كالمعري الحيوان على القتل
فيقول المعترض الضابط في الأصل اغراء الحيوان وفي الفرع الشهاده معجب
المستدل بأن افضأ التسبب بالشهاده الى القتل اقوى من افضأ التسبب

بالأعراء فان اتبعات اولياء المقتول على قتل من سبهود واعليه بأن
قتل طلبا للتشفى بالانتقام اغلب من اتبعوا الحيوان على قتل من يغري
هو عليه وذلك بسبب نعره الحيوان المغري عن الأدمى فأول واخرى ان
يقضى الشهادة الأقصاص من الشهود كما ذكرنا ولا يضر اختلاف اصلي
التعقيب وهو كونه شهادة واعراء فان اختلاف فرج واصل وذلك
كما يقال ارث المرأة التي يطلقها زوجها في مرض موته على القاتل عما في منع الارث
فيتوهم ان الحكم في الفرع هو الارث وفي الأصل عدمه فيمنع صحته وليس كذلك
لأن الحكم هو جوب ارث المرأة وجوب ارث القاتل فلا اختلاف في محل
الحكم لافيه فتأمل والله أعلم **الاعتراض الثاني والعشرون**
اختلاف جنس المصلحة في الأصل والفرع مثال ما ان يقول المستدل
في الاستدلال على وجوب الحد على اللواط بالقياس على الزاني
ايلاج فرج في فرج محرم شرعا مشترين طبعهما في كمال الزاني فيقول
المعترض المصلحة المقصودة من تحريمها مختلفة اذ هي في الأصل وقع محذور
اختلاف النساء المفضى اليه عدم تعهد الأولاد في اللواط دفع رذيله اللواطه
وقد يتفاوتان في نظر الشارع وهذا الاعتراض راجع الى المعارضة في الأصل
بأيذاء خصوصيه مع عمل كانه قال ليس العله في ما ذكرت من اليلاج المذكور

بل مع كونه

بل مع كونه موجبا لاختلاف النسب **وجوابه** بالغائلك الخصوصيه
وبيان استقلال الوصف بشئ من ممالك العله بان يقول لو كانت
العله هي الوصف مع الخصوصيه للزم جواز الربا بالصغير واليسه
وغو ذلك **الاعتراض الثالث والعشرون** مخالفة
حكم الفرع لحكم الأصل **مثاله** ان يقول المستدل في الاستدلال
على عدم صحه النكاح من غير ايجاب وقبول بالقياس على البيع عقد
يملك به البضع فلا يصح من دون ايجاب وقبول فيقول المعترض
عله الأصل وان وان وجدت في الفرع فالحكم فيهما مختلف اذ معنى
عدم الصحه في الأصل حرمة الانتفاع في المبيع وفي الفرع حرمة المباشرة
وهما مختلفان حقيقة وان تساويا بالدليل صورة وانما المطالب المماثلة
لما تقر ان معنى القياس اثبات مثل حكم الأصل في الفرع **وجوابه**
ان البطلان الثابت بالدليل فيهما شئ واحد وهو عدم ترتيب المقصود
من العقد عليه وانما اختلف في محل الحكم واختلاف المحل لا يوجب اختلاف
الحال بل اختلاف المحل شرط في صحه القياس فيكيف يجعل ما هو شرطا
نعا عنه اذ يلزم من ذلك امتناعه اياه فتأمل والله أعلم **الاعتراض**
الرابع والعشرون القلب وهو ان يدعى المعترض

الوصف الذي على به المستدل حكم الفرع يقضي حكمًا مخالفًا للحكم الذي
 اثبت به المستدل فيه وهو ثلاثة أقسام **الاول** ان يكون بتصحيح مذهب المعترض
 فيلزم منه بطلان مذهب المستدل لتنافيهما او بابطال مذهب المستدل
 ابتداءً من غير نظر الى اثبات مذهب المعترض وذلك اما صريحاً او
 بالالتزام **القسم الثاني** وهو القلب بتصحيح مذهب المعترض مثلاً ان يقول
 الحنفي في الاستدلال على وجوب الصوم في الاعتكاف بالقياس على الوقوف
 بعرفة لثبته في مكان مخصوص فلا يكون قرينه بنفسه كالوقوف بعرفة
 فيقول الشافعي فلا يشترط فيه الصوم كالوقوف بعرفة فصحيح الشافعي
 مذهبه بعله الحنفي ولزم بطلان مذهب الحنفي لتنافيهما **القسم الثالث**
 وهو القلب لا بطلان مذهب الخصم صريحاً مثلاً ان يقول الحنفي في
 الاستدلال على انه لا يكتفى بأقل من اربع الرأس في المسح بالقياس على سائر
 الأعضاء عضون أعضاء فلا يكفي فيه اقله كسائر الأعضاء فيقول
 الشافعي فلا يقدر بأربع كسائر الأعضاء فعلق المعترض على مذهب المستدل
 ما يبطل مذهب صريحاً ولا يلزم من هذا تصحيح مذهب الشافعي اذ
 مذهبه انه يكتفى بأول يثبتته القلب **القسم الثالث** وهو القلب
 لا بطلان مذهب الخصم التزم مثلاً ان يقول الحنفي في الاستدلال

على صحة

على صحة بيع الشيء الغائب بالقياس على الكاخر عقد معاوضة فهو صحيح
 مع الجدل باطلاً لا وصين كالنكاح فيقول الشافعي فلا يشترط فيه الجارية
 كالنكاح **وحده** ان من قال بصحة بيع المجهول قال خيار الرؤية فيد
 الرؤية لازم للصحة فقد علق الخصم على مذهب المستدل ما يبطل مذهب صريحاً
 بالالتزام لانه علق عليها ابطال لازم وهو خيار الرؤية وتناقضه
 وهو يلزم منه اتفا الصحة لانه اذا اتفقا اللازم اتفقا الملقوق
 الصحيح ان القلب باسمه راجع الى المعارض لانهما دليل ثبت به خلق
 حكم المستدل والقلب كذلك فيكون مقبولاً لمن هو اول بالقبول منها
 لأن قصد عدم الدليل فيه بأدائه الى التناقض اظهر منه فيها
 ولأنه ايضا مانع للمستدل من الترجيح له لانه لا دليل له لأن الترجيح انما يتصور
 بين دليلين وهاهنا دليل مذهب المستدل ومذهب المعترض
 والله اعلم **الاعتراض الخامس والعشرون**
 القول بالموجب وهو تسليم مدلول الدليل مع بقاء المنازعة بان
 يدعى المعترض ان المستدل ناصب الدليل في غير محل النزاع وهذا
 الاعتراض لا يختص بالقياس بل يجزئ في كل دليل وهو على ثلاثة اشكال
الاول ان ينتفع المستدل من الدليل ما يقع له محل النزاع ولا يرد

فبینه وهو ليس كذلك مثله ان يقول الساقع في الاستدلال
على جوب القضاء في القتل بالقياس على القتل بالحرق كجواب
قل بما قلتم يقل في العادة فلا ينافي وجوب القضاء كالقتل
بالحرق فيقول المعترض نحن نقول بموجب هذا الدليل
وهو عدم المناقاة لكنه ليس محل النزاع اذ هو وجوب القتل
ايضا لا يقتضي محل النزاع اذ لا يلزم من عدم منافاته للوجوب ان
يجب جوابه ان يقول المستدل ان اللازم من الدليل محل
النزاع او ملازمه كما اذا قال المستدل لا يجوز قتل المسلم بالفرق
على حربه فيقول المعترض انا اقول بان لا يجوز لانه ليس بجائر
بل واجب فيقول المستدل الم لا يقول لا يجوز هو المحرم وهو محل
النزاع لا ما رعت واذا كان ذلك هو المراد لم انتفاء قولك ان
التحريم يستلزم عدم الجوب **الضرب الثاني** ينتج
المستدل من الدليل ابطال ما ذهب اليه ما خذ خصم من مذهبه
وتحسم يمنع من كونه ما خذ مذهب فلا يلزم من ابطال ابطال مذهب
مثال ان يقول الساقع في المثال المتقدم وهو القتل بالقتل
المفاد في الوكيله وجه القتل لا يمنع من جوب القضاء كما

بما

يجمع من التوسل اليه وهي انواع الجراحات القاتلة فيرد القول بالوجوب
ان يقول الخفي نحن نقول بموجب هذا الحكم لا يثبت الا بارتفاع جميع
الوانع ووجوب الشرط بعد قيام المقتضى وهذا غاية انتفاء مانع واحد
من وجود الحكم ولا يلزم اثبات بقية الوانع ولا وجود الشرط ولا جود
المقتضى فلا يلزم ثبوت الحكم والمختار ان المعترض اذا قل ليس هذا ما خذ
مذهبي ومذهب امامي قبل قوله لانه اعرف مذهبهم ومذهب امامه
فيصدق في ذلك وان لم مانعا اخر او شرطا اخر او مقتضيا لم يحصلوا اكثر القول
بالموجب من هذا الضرب اعني ما يقع لاسما المأخذ لحقا ما خذ الا
حكما او جواب هذا الضرب بيان انه اي مستنتجه ما خذ
الخصم باسرها به بين اهل النظر والنقل عن ائمة اهل المذهب
الضرب الثالث ان يسكت المستدل عن المقدمه الصغرى
في القياس المنطق وهي الاولى للوزن المشهور **مثال**
ان يقول المستدل في الاستدلال على ان الوضوح يجب فيه النية
ما ثبت قرينه فشرطه النية كالصاوه ويسكت عن الصغرى
فلا يقول الوضوح قرينه فيقول المعترض نحن نقول بموجب هذا
اعني ما ثبت قوته يجب فيه النية لكن من اين يلزم ان الوضوح

شرط التيقن في هذه الما شئت لست أدعي الصغرى واما اذا
 كانت الصغرى مدكوره فانه لا يراد الا نفيها بان يقولوا لا
 الوضوء فيه وهو يكون حينئذ منعاً لعل لا يكون وجوب هذا الضرب
 ان يحد في عند العلم بالحد في سائر المحدثات وما هو معلوم فلا يحد
 مدكوره والدليل هو مجموع لا المذكور وحده فهدى عمله الاعتراض
 على ما ذكره ابن الحاجب وكل واحد منها نوع مستقل ويصح تعدها
 اذا كانت من نوع واحد كاستفسار او معارضة تور على قياس
 واحد اتفاقاً واما اذا كانت من نوعين فصاعداً كان يورد على مسئلة
 واحدة استفسار ومنع ونقض مثلاً فقد اختلف فيه قال ابن الحاجب
 والمختار جواربه واذ اجاز ذلك فيغي ايرادها مترتبة والا كان منعاً
 بعد تسليم مثلاً اذا قال لا نسلم ان الحكم معلل بكذا فقد سلم ضمننا ثبوت
 الحكم حيث منع علقه فقط فاذ قال بعد ذلك لم يسمع منه بخلاف العكس
 فاذ اتقرب ذلك والترتيب الاثني ان يقدم منها الاستفسار ثم
 فاد الاعتبار ثم فاد الوضع ثم منع ثبوت حكم الأصل ثم منع وجود
 العلة فيه ثم الأسئلة المتعلقة بالعلية كالمطالبة وعدم التأثير
 والقدح في المناسبه والتقويم وكون الوصف غير طاهر ولا منطبق

وكونه غير

وكونه غير مخصص الى المقصود ثم المحصل لنقض والكسرة المعارضة في
 الأصل ثم ما يتعلق بالفرع لمنع وجود العلة فيه وبخالفه حكم الأصل واذ
 الضابط والحكمة والمعارضة في الفرع والقلب في القول بالوجوب والله
 اعلم وتما كذا في الكلام في الاعتراض والقياس **فصل**
وبعض العلماء يذكرون من جملة الأدلة الشرعية دليل **الخامس** غير الكتاب
 والسنة والجماع والقياس وهو الذي يسمى الاستدلال قالوا هو
 في اللغة طلب الدليل وفي الفرق يطلق على اقامه الدليل مطلقاً من نص
 او اجماع او غيرها وعلى نوع خاص منه وهو المقصود هنا وهو **النسب**
بنسب ولا اجماع ولا قياس عليه قيد كل قياس الدلالة والقياس في معنى الأصل
 وقد يحد في الحد لفظه فيقال ولا قياس فيخرج من الاستدلال على
 هذا جميع اقسام القياس وهو اي الاستدلال **ثلاثة انواع** على
 المختار الأول **تلازم** بين حكيمين من غير تعيين العلة والا كان قياساً
 والتلازم اربعة اقسام لأنه اما ان يكون بين حكيمين والحكمة اما اشياء
 او نفى **وحصل** بحسب التركيب اربعة اقسام لأنه اما بين شيئين
 او بين شيئين او بين ثبوت ونفى بان يكون الثبوت ملزوماً والنفي لازماً او بين
 نفى وثبوت بان يكون النفي ملزوماً والثبوت لازماً فالأول وهو التلازم

الثبوتين مثل ان يقال من صبح طهارة صبح طلاقه ووجه التلازم
 انما نتبعنا فوجهنا كل شخص يصح طهارته يصح طلاقه وكل شخص يصح له
 الاصح طلاقه **والثاني** وهو تلازم التبيين نحو لو لم تشترط اليه في الوضوء
 لم يشترط في التيمم ووجه التلازم مثل ما تقدم **والثالث** وهو تلازم
 الثبوت والنفي مثل ما يكون مباحا لا يكون حراما **والرابع** وهو تلازم
 النفي والاثبات مثل ما لا يكون جائزا لا يكون حراما فهداه اقام التلازم
 والله اعلم **والنوع الثاني من انواع الاستصحاب**
 للحال وهو ثبوت الحكم في وقت لثبوتها في وقت آخر قبل لفقدان ما
 يصلح للتغير لثبوت الحكم في وقت دون وقت وذلك كقول بعض
 الشافعية في التيمم اذا تيمم لعدم الماء فقط ثم رأى الماء في صلاته فان
 قال يستر فيها ولا يبطل تيممه يرويه الماء وذلك استصحابا للحال
 الاول **لان** اي التيمم قد كان **وجب** عليه المضي فيها اي في الحال قبل
 رؤية الماء ولم يوجد ما يصلح للتغير **واعلم** انه قد اختلف
 في كون الاستصحاب دليلا شرعيا فقل ليس بحجة وقيل بل هو حجة
 والاولى ان يقال ان ساءت الحال الاولى الثانية ولم يطن طر ومكان
 بينه عمل به مثلاً ان لو شك في حصول الروحية ابتداء فانه يحرم عليه

الاستصحاب

الاستصحاب استصحابا للحال الاولى وهي عدم الروحية ولو شك في
 دواء الروحية جازله الاستصحاب استصحابا للحال الاولى وهو بقاء الروحية
 وان لم يساوى الحال الاولى الثانية لم يعمل به لمصلحة التيمم فانه الحال الثانية
 غير مساوية للاولى لوجود الماء فيها دون الاولى وليس مقتضى صحة
 الصلاة في الحالة الاولى الافق ان الماء قد وجد فلم يتشاور كما في مقتضى
 لجواز التيمم وهذا هو مخرج كذا **والنوع الثالث**
 من انواع الاستصحاب **الشرع من قبلنا** من الانبياء عليهم السلام فقد قيل
 انه دليل في حقتنا بحج العمل به اذا علم علينا انه دليل وقيل لا وما في
 حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد اختلف في ذلك على حالين الحالة الاولى قبل
 بعثته فمنهم من قال انه تعبد بشرعه نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى
 وقيل ما ثبت انه شرع ومنهم من قال وهو المختار ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن قبل
 البعثة **تعبد بشرع** من شرائع الانبياء عليهم السلام اذ لو كلف بذلك وتعبد
 به لم يكن له يد من طريق الى العلم به ولا طريق له الى ذلك لعدم التقيد
 بالنقل مع تحريف الكتابين وايضا لم يعرف بالأخذ من احد من اهل
 الكتاب الحالة الثانية **بعد** البعثة فقل انه صلى الله عليه وآله وسلم انه شرع
 مبتداه والمختار عند المصنف **ان** صلح علم **بها** اي بعد البعثة **تعبد**

بما لم ينسخ من الشرائع المتقدمة جميعها واما ما نسخ بشرع الله فظاهر
انه لم يتعبه به بل غير ذلك وهذا القول هو مذهب المؤيد بالله وانه طلب
والمقصود بالله وغيرهم فالاول لا اتفاق على الاستدلال على وجوب القصص
بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الا انه فلو لا انه متعبه
شرع من قبل لما صح الاستدلال بوجوب القصص في دين بني اسرائيل على
وجوبه في دينه **صلوات الله عليه** وايضا فانه **صلوات الله عليه** لم قال من عن صلواته
او نسيها فليصلها اذا ذكرها وتلا قوله تعالى واقم الصلاة لذكرك وهي مقوله
ملوس فدل ذلك على تعبد بالشرائع التي لم تنسخ من شرائع من قبله ويمكن ان
يجب عن هذا الاستدلال بان يقال في الآية الاولى انها حكاية وقررها الله تعالى
في شريعته فاتفق الشريعتان في الحكم وكذا يقال في قوله تعالى واقم الصلاة لذكرك
كذا ذكره الامام المهدي عليه السلام في شرح المعيار وقال بعض
المحققين من اهل المذهب الصحيح عنه نا انه **صلوات الله عليه** والله
لم يكن متعبا بشئ من الشرائع المتقدمة لا قبل البعثة ولا
بعدها الا ما احكاما الله تعالى بالوحى ولم يثبت فيه نسخ ولا انكاس
له فانه متعبه به وكذلك نحن متعبون بربه والله اعلم واذا صح تعبد
صلوات الله عليه ولم ينسخ من الشرائع فيجب علينا حينئذ الاخلاص لك عند

عدم الدليل

عدم الدليل **ونشر** تعنا كما ذكرنا في وجوب القصص **قيل** ومنه اي
ومن الاستدلال نوع رابع وهو الاستحسان والمختار انه دليل
ثابت عندنا وهو عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي كما يقال مثلا
ان القياس يقتضي ان المشي مضمون بمثله فالعمل بحسب المصداق استحسان
لانه دليل قابل القياس كما ترى وقد يكون ثبوته اي الاستحسان
لا يشتر كفا في خبر المصداق والاجماع كفا في دخول التمام باجرة مجعولة
والقياس ان لا يجوز لكن استحسان جوازها للاجماع **وبالضرورة** كفا في
طهارة الحيض والابار على اصول الخفية **وبالقياس** الحق كفا في
الصير في مثلا اذا ملكك دون نص من الذهب او الفضة قيمته نص من
الحسن الاخر فالقياس الجلي على اموال التجاره انما لا تجب عليه الزكاة كما اذا ملكك
ما قيمته دون النص من عروض التجاره لان قوة الصيارفه كسلع التجاره
والاستحسان يجب القياس الحق لانه قد ملكه نصا باجماعا لا تجب فيه الزكاة
على غيره والله اعلم **واعلم انه لا يحقق** استحسانا مختلف فيه لانه قد
ذكر في حقيقته اموالا لا تصلح محلا للخلاف لان بعضها مقبول اتفاقا مثل ما ذكره
المصنف ومثل قول ابي عبد الله البصري وابن الحسن الكرخي انه العدول عن
الحكم في الشئ عن حكم ظاهره لانه لا تخصه ونحو ذلك وبعضها متردد بين ما هو

مقبول اتفاقا وبين ما هو مأمور ود وفاقا مثل ما ذكره بعضهم
من انه دليل يثبت في نفس المجتهد يعبر عنه لانه يقال ما المعنى بقوله
ينقدح ان كان بمعنى انه يتحقق ثبوته فيجب عليه العمل به والاشترار عن
التعبر بالنسبة اليه اذ ليس عليه ان يملكه الجحاج بل العمل بما علمه بعد توفيه
الاخترا حقا وان كان بمعنى ان يشاكر فيه فهو مردود اتفاقا اذ لا
ثبت الاطمان مجرد الشك والاحتمال **واما مذهب الصحابة**
وقوله فالأكثر من العلماء هو الصحيح المختار ان الله سبحانه يحب على المجتهد
الرجوع اليها بل **الصحيح** وغيره على سواء **الأمير المؤمنين** على كرم الله وجهه
فان قوله حجة عند عامة اهل البيت عليهم السلام كما تقدم **واما غيره** فليس
بحجة اما على الصحيح في مثله فذلك اتفاق واما على غيره فالمختار ما ذكره
المصنف وقد قيل بل هو حجة مقدمه على القياس واحتجوا بما روي عنه صلى
الله عليه وسلم **هو قوله** **الصحيح** **القول** **الخبر** **هو قوله** **صلى الله عليه وسلم**
بأيهم اقتديتم اهتديتم ونحوه من الاحاديث الدالة على قوله **صلى الله عليه وسلم** **عليكم بسنتي**
وسنة الخلفاء من بعده **وقوله** **صلى الله عليه وسلم** **خير القرون قرني** ونحو ذلك قلنا
لادليل في ذلك على ما ذكرتم اذ **المراجه المقلدون** في انه يجوز لهم تقليد هم
واما قوله **صلى الله عليه وسلم** **خير القرون قرني** فيدل على فضلهم على الاجتهاد بقوله

والله اعلم

والله اعلم **خاتمة** اي هذه الخاتمة لاله الشرع وهو الله **اذ**
عدم الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وانواع
الاسدلال عند من جعله من الأدلة **فان** ذاعبت هذه الأدلة **عل** حيث
بدليل العقل اي بما يقتضيه من حسن وقبح فمن شرط العمل به عدم الدليل
الشرعي **واعلم ان الله قد اختلف** في اصل الأشياء هل على الخطأ
على الاباحه **والمختار** عند اكثر الفقهاء والمتكلمين ان كل ما يستفاد به من
دون ضرر عاجل فحكمه **الاباحه** بمعنى انه لا اذن ولا حرج في ذلك **عقلا**
اي يقضى العقل بذلك نحو اقتطاع الشجر والانتفاع بها ونحت
الصخور لينفع بها واستخراج المعادن ونحو ذلك فدره يقضى العقل
بالاباحه فيها اذ لا ضرر علينا فيها ولا عجل ولا اجل **وقيل** اي قال
بعض الشافعية وبعض الامامية بل الاصل فيها هو **الحظر**
واختلف الفائلون به فمنهم من قال ما لا يقول الله تعالى
طعوا وشارب ونحوه فباح عقلا وما زاد على ذلك فمحظور ومنهم من قال
بكل ما مست الحاجة اليه فباح وما سواه محظور ومنهم من قال بالجميع
على الحظر **وبعضهم** وهو ابو الحسن الأشعري والصيرفي **وقيل**
وقال بل يلزم من الامتناع من غير ان يحكم بحظر ولا اباحه **والله لنا على**

القول بالاباحة **الانعلم قطعاً** حاله اي الانتفاع من
غير ضرر عاجل ولا اجل **لعلمنا بحسن الأوصاف** و **الأحسان** **وقبح**
الظلم من غير تفرقه ونعلم انتفاء الضرر العام بقصد التألم والأغنى أو ما
الاجل فبنقه السمع اذ لو جوزنا اننا نعاقب عليه لكان مفهوماً ولو كان مفهوماً
لما جان من الله تعالى ان يخيل من الأدلة والله اعلم وتما هذه الجملة **العلم** في شرح
باب الثالث من ابواب الكتاب في المنطوق والمفهوم
وهو وصفان لما يدل عليه اللفظ العربي المنطوق ما يدل عليه اللفظ في محل النطق
اي يكون حكماً للفظ مذكور وما لا من احواله فان افاد اللفظ معنى
لا يحتمل ذلك غير **فقص** في المقصود **والله** اي دلالة ذلك اللفظ على المقصود
قطعيه والايضه ذلك بل افاد معنى يحتمل المقصود وغيره **فظاهر** اي هو المسمى
بالتظاهر **والله** اي دلالة اللفظ على المقصود **ظنية** للاحتمال المذكور
قيل ومنه اي ومن الطاهر **العاقبة** **التخصيص** لأن دلالة اللفظ على المقصود
ظنية للاحتمال **التخصيص** ثم النص **ما صريح** وهو ما وضع له اللفظ ودل
عليه دلالة مطابقة او دلالة تضمن **بخصوصه** يخرج العام فان
اللفظ له خصوصه بل مع مساركة غير المقصود وذلك كقوله
صلوات الله عليه وآله وسلم فيما سقت السماء العشرة فان صريح في

بيان ما

بيان ما يجب فيه الركاب من ذلك حديث التفسير فانه صريح في المقصود
ودلالة امامه امير المؤمنين صلوات الله عليه وآله عامه اهل البيت **وما غير**
صريح وهو ما لم يوضع له اللفظ بخصوصه **واما يلزم عنه** اي يدل عليه
اللفظ بالآثار فغير الصريح دلالة اللفظ على ما لم يوضع له وغير صريح ثلاثة
اقساماً اقتضاءها ما واما واشارته وذلك **لانه** اما ان يكون فيها مذكور ذلك اللزوم
مقصوداً للمتكلم **فادق** فيها مذكور ذلك اللزوم بأطلاق اللفظ وهو قولنا **لانه** اما ان
يتوقف الصدق او الصحة العقلية او الصحة الشرعية عليه **لان** فان توقف
الصدق او توقف الصحة العقلية او الصحة الشرعية عليه اي على
قصد ذلك اللزوم **فدلالة اقتضاء** اي فاللفظ يدل على ذلك المعنى دلالة
اقتضاء اي يقتضيه اللفظ وليس بنص صريح فالذي يتوقف الصدق عليه **مثل**
قوله **صلوات الله عليه وآله وسلم** رفع عن امتي الخطا والسيئات لم ترد لفس الخطا والسيئات بل اراد
المواخذه ونحوها والا كان لذكرها لم يرفع عنهم اذ العلم انهم بنون
ويخطون فعلم ان المراد المواخذه واللفظ لا يدل عليه **الصحة العقلية** **وقوله**
فصل في بصره بل يقتضيهما توقف الصدق على ذلك كما بينا والذي يتوقف عليه الصحة
العقلية نحو قوله تعالى **واسئل القريب** فان العقل قاص بان لم يرد في القريب انما لا يتعلق والعلم
قل لا يأمر غيره بسؤاله ما لا يعقل فعلم انه اراد اهلها واللفظ لا يدل عليه صريحاً يقتضيه

لتوقف الصحة العقلية على ذلك **والذي يتوقف عليه الصحة**
الشرعية مثل قول القائل لغيره **اعتق عبدك عنى** على انه لم يرد اعتقه عنى
وهو مملوك لان العتق عن الغير لا يصح بل اراد اجعله مملوكا ثم اعتقه لتوقف
العتق على ذلك واللفظ لا يدل عليه صريحا بل يقتضيه لتوقف الصحة الشرعية
على ذلك فدلالة اللفظية على استبعاد الملك دلالة اقتضا وان قصد المتكلم ذلك
اللازم ولكن لم يتوقف صدق ذلك النطق ولا الصحة العقلية ولا الشرعية على
ذلك المعنى الذي يلزم من اللفظ ولان قد اقترن ذلك اللفظ بحكم لم يكن
ذلك اللفظ **لتعليله** اي لتعليل الحكم الذي اقترن به لكان اقتران
اللفظ بعيدا لعدم الملازمة بينه وبين ما اقترن به فتنبه من **واما**
اي فهو المسمى ببقية نص **واما النص** فيقال بانه النص على هذا او ما اليه
لان نص صريح فيه وذلك محو قوله **صلى الله عليه وسلم** **عليك الكفار** جوابا **لن قال**
جاءت اهل في نهار رمضان فان الامر بالمكفر قد اقترن بوصف وهي
الجماعة في نهار رمضان الذي لم يكن لتعليله اي لبيان انه العلة في الاعتناق
وهو فاد الصوم لكان بعيدا وكذلك قوله **صلى الله عليه وسلم** **فما كنت** **سبع** جوابا
اكر عليه دخول بيت فيه هرة وكذلك قوله **صلى الله عليه وسلم** **اريت** **نقصت** **اجوابا**
لمن سأل عن القبلة وهو عرهل تقطروا قد مضى هذه ابيان طرق العلة في فصل

القياس فليرجع اليه **واما ان لم يقصد** ذلك لان اللفظ لم يقصد المتكلم
بل فهم منه عند اطلاق اللفظ **فدلالة** **اشارة** اي دلالة اللفظ على ذلك هي في
الاصطلاح دلالة اشارة فيقال اشارة اليه النص ولم يقتضيه ولا بانه ولا وما
اليه وكذلك قوله **صلى الله عليه وسلم** **النساء** **نقصت** **عقل** **من** **فما قيل** **له صلى**
الله عليه وسلم **واما نقصان** **دين** **من** **قال** **تمت** **احد** **من** **طريق** **الاصطلاح** **صلى**
لم يقصد بذلك اللفظ بيان **الكثر** **الحيف** **واقل** **الطهر** **ولكن** **المبالغة** **ان** **في**
نقصان **دين** **من** **لما قصد** **ها** **صلى الله عليه وسلم** **فما** **نقص** **ذلك** **ان** **يكون** **اكثر** **الحيف**
نصف **المراة** **فيكون** **اكثر** **منه** **عشر** **وما** **اقل** **الطهر** **كذلك** **اذ** **كان** **ثلاثة**
الاصلا **وهو** **ما** **الحيف** **اكثر** **من** **ذلك** **او** **زمان** **الاصلا** **وهو** **ما** **اقل** **الطهر** **اقل**
لذكره **فاللفظ** **لا يدل** **على** **ذلك** **بصرحة** **ولا** **بافتصانه** **ولا** **بإيمانه** **بل** **يشير**
اليه **اسارة** **فقط** **كاتبين** **ومن** **هذا** **قوله** **تعالى** **وجمله** **وفصالة** **ثلاثون**
شرا **مع** **قوله** **في** **ايه** **اخرى** **وفصالة** **في** **عامين** **فانه** **نعلم** **منهما** **ان** **اقل** **الحمل**
سبعة **اشهر** **ولكنه** **سبحانه** **وتعالى** **لم يقصد** **بالايتين** **بيان** **ذلك** **لان** **المقصود**
في **الاولى** **بيان** **حق** **الولادة** **وما** **تقاسيه** **المراة** **من** **العقب** **في** **الحمل** **والفصيل**
والمقصود **في** **الثانية** **بيان** **اكثر** **مدة** **الفصال** **ولكن** **لم** **منه** **لان** **اذا** **كان**
اكثر **مدة** **الرضاع** **حولين** **كاملين** **ومدة** **الحمل** **ثلاثون** **شهر** **الرزم** **منه** **اقل** **الحمل** **شهر**

وذلك واضح كاترى **فصل المفهوم وحقيقته ما دل**
 عليه اللفظ لا في محل النطق بان يكون حكما لغير المذكور وحالا
 من غير احواله وهو بان مفهوما موافقه ومفهوم مخالف
النوع الاول متفق عليه ويسمى مفهوما موافقه وهو ان
 يكون اى يكون المفهوم من اللفظ اى المسكوت عنه موافقا
 للمنطوق به في الحكم المذكور فان كان فيه اى في المسكوت
 عنه **معنى الاول** اى تبوت الحكم في المسكوت عنه او لا من تبوته
 في المنطوق به فهو المسمى في الاصطلاح **الخطاب**
 نحو قوله تعالى فلا تقل لهما اف فانه يدل على تبوت الحكم وهو
 تحريم الضرب **بطريق الاول** فانه يعلم من تحريم التأفبق
 المنطوق به ان تحريم الطرب المفهوم منه او لا اذ اذله فيلله
 ابلغ والمقصود المنع منها وهما متفقان في الحكم وهو اثبات
 التحريم ومن ذلك فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل
 مثقال ذرة شرا يره فانه يعلم منه تبوت الحكم وهو
 الجزا في المسكوت عنه وهو ما فوق المتقال **بطريق الاول**
 لانه اذا ثبت الجزا المكى بالرفق به في المتقال فما فوقه اولى

واخرى

واخرى وان لم يكن فيه اى المسكوت عنه **معنى الاول** بان يكون مساويا
 للمنطوق به في تبوت الحكم وهو **الخطاب** اى معناه قال تعالى وتحر
 منهم في لحن القول وذلك نحو قوله تعالى ان يكون منكم عشر من صابون
 يغلبون مائتين فانه اى هذه اللفظ يدل بالمفهوم على وجوب ثبوت
الواحد العشرة للاتحاد في الحكم وهو وجوب الثبوت لكن لا بطريق الاول
 ونحو ذلك والله اعلم **النوع الثاني** من انواع المعاني المفهوم
 مختلف فيه بين العلماء ففهم من يأخذ به اجمع ومنهم من يفاه ومنهم من فصل
 واخذ البعض دون بعض وهو المختار ويسمى هذا النوع مفهوما مخالفا
 لتخالف المنطوق والمفهوم في الحكم كذلك قيل في تفسيره هو ان يكون المسكوت
 عنه مخالفا للمنطوق به في الحكم اثباتا ونفيا **معنى هذا النوع** من المفهوم في الاصطلاح
الاصول دليل **الخطاب** اى الدليل الماخوذ من الخطاب فهو من باب
 اضافة الشيء الى حقه كما في حاتم فضله اى حاتم من فضله وكذلك دليل
 الخطاب اى دليل من دلالة الخطاب وهو اى مفهوما مخالفا **اقا** استه
 الاول **مفهوم اللقب** وهو نفي الحكم عما يتناول له الاسم مثل في الغنم ركاة فيفهم
 منه ان غير الغنم لا ركاة فيها مثل زيد في الدار فيفهم منه ان غير زيد ليس في الدار
 وهذا المفهوم هو **اضعفها** اى اضعف مفاهيم المخالفة لما يأتى **والاجن**

به قليل اي اقل من الاخذ بغيره من المفاهيم والصحيح انه غير
 مأخوذه اذ لو اخذ به لزم الكفر ايل من قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نفى الرسالة عن غيره من الانبياء عليهم السلام ومن قولنا زيد موجود وعمر عالم وكبر قاض
 يفهم منه نفى هذه الصفات عن غيرهم فليزم تغير ما عن الله تعالى واللوازم باطل ^{وهي الصفات}
 فكذلك المألوف وما وهذا او صرح كما ترى وقيل انه يؤخذ به في السماء الاجناس
 كالغشم **والثاني من الصفه** وهو تعليق الحكم بصفه من الصفات اللفظ
 مثله في الغشم الساعه زكاه فان الغشم صفتين السوم والعرف وقد علق الحكم وهو
 وجوب الزكاه بأخذ صفتيها وهو السوم ^{هذا المعنى} وهو اللفظ اقوى مما قبله
والاخذ به الشر من الاخذ بغيره من القلب لان من اخذ بغيره من القلب
 اخذ به من دون عكس قال الامام المهدي عليه السلام في شرح المعيار
 والصحيح انه لا يعمل به ايضا اما الاول فانه لا يلزم في قوله تعالى ولا تأكلوا الربا
 اضعا فاما ضاعفه جواز الكل القليل منه اذ يفهم منه ذلك والمعلوم ان القليل
 والكثر على سوي في التحريم واما ثانيا فلان تعليق الحكم بالوصف لا يفيد نفيه
 اعني الحكم عما لا يتصف به بل انما ينتفى اما لعدم الدليل فيه فيبقى على الاصل
 او الدليل خاص اذ الصفه انما وصفه في اللغة للتشخيص في المعارف
 كما في جاني زيد العالم والتخصيص في النكرات كما جاني رجل عالم فلا يفيده الصفه

في المثالين المذكورين الاتوضيح الذي جاء او تخصيصه انتهى الحق عن
 ليس بعالم اذ لم يوضع للتقييد وهو قصر الحكم على المتصف بها ونفيه عن سواه
 والله اعلم واعلم ان الذي اخذوا به المفهوم اختلفوا هل تدل على نفى
 الحكم عما هو وصفه له في اللفظ وعن كل ما يتطابق به مثله في قوله صلى الله عليه وسلم
 في الغشم الساعه زكاه هل يدل الصفه على نفى وجوب الزكاه عن المعلومه من
 الغشم فقط او على نفيها عن المعلومه من جميع الاجناس الغشم وغيرها قيل
والصحيح انها انما تدل على نفى ذلك الجنس الذي وقعت فيه الصفه
 كما لغشم ولعل ذلك بالنسب واما بالقياس فيصح والله اعلم **والثالث**
مفهوم الشرط وهو تعليق الحكم على الشيء بكمله او غيرها من ادوات الشرط
 اللغويه **وقرأ** مفهوم الشرط **فوقها** اي فوق المفهومين المتقدمين
 في القوه والاخذ به الشر من الاخذ بهما لان من اخذ بهما اخذ به من دون
 عكس **مثاله** قوله تعالى فان كن او لا تحمل فانفقوا عليهن يفرهم منه
 انه من لم يكن او لا تحمل فلا تنفقوا عليهن **واعلم** انه لا خلاف في انه
 يثبت المشروط عند ثبوت الشرط بدلالة ان عليه او هو انه
 بعدم المشروط عند عدم الشرط واختلفوا هل ذلك بدلالة ان عليه
 او هو من بالاصل والصحيح انه بدلالة ان عليه لان النسخه نصوصا على انها

للشروط ويلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط والاكمل كونه فائده
والرابع مفهوم الغايه وهو استمر الحكم الى وقت معلوم مثل قوله تعالى
ثم اتوا الصبا الى الليل فهو ٤ ارتفاع وجوبه عند دخول الليل وكذا قوله
تعالى فانفقوا عليهم حتى يضع جنهم فهو ٥ عدم الاتفاق عند وضع
الحمل وهذا المفهوم هو اقوى اى من الثلاثه المتقدمه والاخذ به اكثر
من الاخذ بما قبله لان من اخذ بما قبله اخذ به من غير عكس والمختار انه يؤخذ
به لان وضع حرف الغايه لرفع الحكم عما بعده كما في المثالين المذكورين والام
يتبين للفعل اخر ولا نه بمنزله قوله اخر وقت وجوب كذا او وقت كذا **فصل**
١ ارتفاع الوجوب عند دخول ذلك الوقت فكذا اذا قال ان كذا او حتى كذا
والخامس مفهوم العدد وهو تعليق الحكم بعد معنى مثل قوله تعالى واجل
وهم ثمانين جمله فهو ٦ تحريم الرباذه وهو ما خوخ من عند اكثر **والسادس**
مفهوم نحو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء او كذا اما افاد القصر والاستثنى نحو ما الصدقات
اللفقراء واما انها لا تجب لغيرهم فنطوق فتامل وكقديم الوصف على
الموصوف الخاص وجعله مبتداء والموصوف خبر نحو العالمين يدينهم
لا عالم غيره **وقيل هما** اى مفهوم العدد وانما وكذا اما افاد الحصر كما في
منطوق ان اى يد لان على الحكم بالمنطوق لا بالمفهوم لا فاده الحصر لا عليه

وشروط الاخذ

وشروط الاخذ مفهوم الحالفه على القول به اى عند من يقول به ويعمل
بمقتضاه ثلاثه شروط **الاول** ايجز مجزى **الغالب** اى ما قد اعتيد
في اغلب الاحوال فان كان كذلك لم يؤخذ به مثل قوله تعالى ولا تأكلوا
في حرمكم فلم يرد به كذا التقييد وان الربا في الجور حلال للاجماع على
تحريم الربيه مطلقا لان الغالب كون الربا في الجور ومن شأنه ذلك فبقيد
به لذلك الغالب لان اللاتى ليس في الجور بخلافه **والثاني** ان الاية بالمفهوم
جوابا **السؤال** سئل عن المدكور نحو ان يسأل صلى الله عليه وسلم هل سائمه
الغنم ركاه فيقول في سائمه الغنم ركاه فلا يؤخذ منه ان المعلومه
لا ركاه فيها لان الوصف انما اتى به لمطابقه السؤال فقه لا لتقييد **والثالث**
قوله او ياتي المفهوم السبب حادثه تجزئه او لسبب تقدير حرمانه
في الحكم المسكوت عنه مثال **الاول** ان يقول في حرمته صلى الله عليه وسلم افلا
غنم سائمه فيقول فيها ركاه فانه لا عمل بهذه المفهوم ومثال **الثاني** ان يقول
المكلف ان في المعلومه ركاه ولم يعلم بها في السائمه فيقول صلى الله عليه وسلم
في السائمه ركاه فلا يؤخذ بهذه المفهوم لانه صلى الله عليه وسلم لم يرد التقييد
بل اراد في **الاول** مطابقه السؤال وفي **الثاني** بيان انما في السائمه كما في
العلوفه او غير ذلك مما يقتضى المدكور بالذكر وعلى الجملة انه لا يؤخذ بمفهوم

المتعالمه الأذ لم يظهر لتخصيص تلك الصفة بالذكر فانه اخر غير الحكم
 عما عدى الوصف المذكور فان ظهر له فانه فلا يؤخذ به والله اعلم واحكم
الباب الرابع من كتاب في الحقيقة والحال أي في بيان لفظيها
 ومعناها لغة واصطلاحاً ما لفظ الحقيقة فهو بها فاعيله وهي مشتقة
 من الحق والحق لغة الشئ ولكن حقت كلمة العدا على الكافرين ومن
 اسمائه تعالى الحق لأنه الثا واما معناها لغة فهو اوما بمعنى فاعل
 لأن فاعله قد يكون بمعناه كسميع بمعنى سامع فمعناها الثانية من
 قولهم حق إذا ثبت وهي ثانية فيما وضعت له واما بمعنى مقول وهو
 ح المثبتة من حقت الشيء إذا أثبتته وهو كذلك في محلهما الأصلي فهذه
 معناها لغة فهي بهذا الاعتبار صفة واما معناها اصطلاحاً فقد
 بينه المصنف بقوله الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما له في الخطاب
 فالكلمة جنس الحد لأنها تشمل الحقيقة وغيرها ولم يقل اللفظة لأن اللفظة
 جنس بعيد من شمول المراد وغيره بخلاف الكلمة فهي جنس قريب لخروج
 المراد منها وان وضعت فانها لا تسمى حقيقة ولا مجاز أو قوله فيما وضعت
 ليخرج الغلط نحو خذ هذا الفرس مشيراً إلى الكتاب والمجاز لأنه يستعمل فيما
 لم يوضع له كالأسد في الرجل الشجاع وقوله في الاصطلاح الخطاب مجاز

المتعمل

المتعمل لكن في غير اصطلاح الخطاب كالصلاة مثلاً إذا استعملها
 الشارع في الدعاء فانه قد استعملها فيما وضعت له لكن في الاصطلاح
 اخر غير اصطلاحه وهذا الحد يشمل جميع اقسام الحقيقة والمرد بالوضع
 أي في الحقيقة اللغوية فهو تخصيص اللفظ بما استعمل فيه واما في غيرها
 فهو عليه الاستعمال فهذا معنى الحقيقة اصطلاحاً فالمتأخير بالنقل
 من الوصف إلى الأسماء كالطبيخ والأكيلة فانها بالنقل إذا تاني في
 الصفة فلا يقال شاه أكيلة ونظيره فان قلت فما يكون لفظ
 الحقيقة بعد استعمالها في هذا المعنى قلنا **المتعمل** أي **المتعمل**
حقيقة عرفية إن كان استعمالها في هذا المعنى غالباً فانه كان غير غالب
 فهي مجاز لأنها قد استعملت في غير ما وضعت له في الأصل والله اعلم
وهو على المختار خمسة اقسام **العولة** وهي ما استعملها الوضع الأصل
 فيما وضع له كالأسد للفرس والفرس والآنسان والفرس والسماء
 والأرض في سمياتها المعروفة والوضع الأصل للآنسان هو البشر
 واحداً وجماعه على المختار وتحصل تعرفها بالأشياء والقرائن
 كالأطفال وطريق معرفتها بالنقل وهو بالتواتر فيما لا يقبل التاكيد
 كالأرض والسماء والحر والبرد ونحوها والآثار حاد في غير ذلك

فإن طريقه النقل عن الله اللغة فإن اتفقوا وهم عدد كثير لا يتواطأ
متكلم على اللب فقطع كنص من القرآن الصريحه فإنها مما اتفق الله
اللغة على أن معانيها ما دللت عليه والافطنته فتأمل والله أعلم **وعرفناه** وهي
ما نقله العرف من معناه الأصل إلى معنى آخر وغلب عليه كالدابة لنور
الأربع بعد أن كانت في الأصل لكل ماداب وكالقارورة لما استقر
فيها الشيء من الرجاء بعد أن كانت في الأصل لكل ما استقر فيه الشيء
من اناء وغيره واشباهها كثير **واصلها** وهي العرفه الخاصه وهو
ما نقله ناس مخصوصون من معناه الأصل إلى معنى آخر وغلب عليه بينهم
وذلك في اصطلاح النحاه لخطهم الرفيع لعلامة العال أو شابهه بعد
أن كان في الأصل للارتفاع ضد الانخفاض وكأصطلاح علماء الكلام في
جعلهم الجوهر النجس بعد أن كان في الأصل للنفيس وما أشبه ذلك **وتعريفه**
وهو ما نقله الشرع من معناه الأصلي معنى آخر وغلب عليه عنده
وذلك كالصلوة لذات الادكار والأركان كان المخصوصه بعد أن كانت
في الأصل للدعاء قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وقالت لاشئ
عليك مثل الذي صليت فاعطى **وتعريفه** نعم ما فإن الجنب المحرم مطهر
أي دعوت وكذلك الركاه فإنها في الشرع كم لأداء مال مخصوص بعد

أن كانت

أن كانت في الأصل المعناه وكذلك الصيا في الشرع للأماكن مطلقاً
وكذلك الحج اسم للعاده المخصوصه بالبيت الحرام بعد أن كانت في الأصل
للقصد للشيء المعظم على حره التكرار **ودينه** وهي اسم لنوع خاص من
الشريعه وهي ما وما وصغه الشارع ابتداء بعد أن كان لا يعرف
أهل اللغة لفظه أو معناه أو كليهما وليس من أسماء الأفعال كالصلاه
والصيا والمصل والصيا والظاهر أن الواقع هو **القائم** وهو ما لم يعرف
أهل اللغة معناه وذلك المؤمن والأيمان فريده هي أقام الحقيقة
على الصحيح **والدليل** اثبات الشريعه وقوعها في لفظ الصلاه والركاه كالتين على
اثبات الدينه أن الأيمان في اللغة التصديق وفي الشرع العبادات المخصوصه لأن الدين
المعتبر بدليل قوله تعالى يعبدوا الله مخلصين له الدين وللمقصود به العبادات
المذكوره وغيرها لكن الكفى بذكرها لأنها الأساس والدين للمعتبر هو الإسلام
لقوله تعالى أن الدين عند الله الإسلام والمراد به الأيمان حيث يقبل من متبغيه
أذ لو كان غير لما قبل لقوله تعالى من يقبل منه وهو مقبول إجماعاً فثبت أن
الأيمان هو العبادات وهو المطلوب والله أعلم **واعلم** أنه قد يخرج عن الأربعه
الأقاييد الغلبه لأن اللفظ إذا أطلق بعد أن قد غلب شيء فخرج
منه ذلك الشيء من غير قرينه والجهان ليس كذلك والحقيقة ثم

أما متباينه ومنفردة ومترادفة ومساوية ومتواطئة وذلك أن
تعددت لفظاً ومعنى أو لا **تعددت لفظاً ومعنى** فمتباينه كالإنسان
والفرس فأنهما متحدان لفظاً وهو ظاهر ومعنى لأن الإنسان هو الحيوان
الناطق والفرس هو الحيوان الصاهل **وان** يتعدد كذلك فاما ان يتحد
لفظاً ومعنى أو لا **ان** **اتحدت لفظاً ومعنى** فمتفردة ان فهي الحقيقة المنفردة
وذلك كالإنسان في افراده لانه يتحد لفظاً ومعنى وهو ظاهر **وان** لم يتحد
كذلك بل **تعددت لفظاً واتحدت معنى** فمترادفة وذلك كالإنسان والناطق فان لفظها
متعدد ومعناها واحد ولو قال متساوية لكان أولى **وان** **تعددت معنى**
واتحدت لفظاً فان وضع اللفظ لتلك المعاني المتعددة باعتبار امر كل مشترك
تلك المعاني فيه اي في ذلك الأمر فشكله لكن **تفاوتت** تلك المعاني في
استحقاق ذلك اللفظ باوليه أو اولوته اي بأن يكون حصول اللفظ في
بعض افرادة قبل حصوله في الأخرى وأولى من حصوله فيهما وذلك
كالنور القديم والحادث فان لفظ الموجود حاصل في القدم قبل حصوله في الحادث
أولى وأتم وسمى شككاً لأن النظر فيه يقع في الشك هل هو متواطئ من حيث
اتفاق افراده في أصل المعنى أو مشترك من حيث تفاوت افراده في
الاستحقاق **وان لم تتفاوت** افراده في استحقاق اللفظ بل تساوت فيه

متواطئ

فتواطئ اذ صدق عليها على سواء كالإنسان والفرس فان صدقها على
افرادهما بالسوية وليس بعض الأفراد أولى من بعض وسمى متواطئاً
لتوافق الأفراد في معناه من التواطئ وهو التوافق **وان** **تفاوتت** المعاني
بل **اتحدت حقائق تلك المعاني** الال عليها اللفظ بأن يكون **فصل** كل حقيقة غير
فصل الأخر **فرو الجنس كحيوان** فان لفظه قد دل على معان مختلفة الحقائق
كالإنسان والفرس والحمل والحمار وهو **تفاوتت** في استحقاق لفظ الحيوان
وحقيقة الجنس هو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو
وهو ينقسم الى قسمين قريب وبعيد لانه ان كان تمام المشترك بين الماهية
وبين جميع ما تشترك فيه كالحیوان مثلاً فانه تماماً مشترك بين الإنسان
وبين جميع ما تشترك فيه في الحيوانية ويكون أيضاً مشتركاً تماماً المشترك
بينه وبين بعض المشاركة فيه فهو الجنس القريب وان لم يكن تماماً المشترك
وبين الماهية وبين جميع المشاركة بل بينهما وبين بعض المشاركات
فيه فهو البعيد كالجسم النافي فانه تماماً مشترك بين بعض الأنس
وبين بعض المشاركات فيه وهو الشجر مثلاً واما بعض المشاركة
فيه فليس تماماً مشترك بين الأنس وبين ذلك البعض كالفرس
لانهما المشترك الجسم النافي الحساس المتحرك **بالأرادته** **والله**

تختلف حقائق تلك المعاني بل اتحدت **فهي النوع كالإنسان** فان
لفظه قد دل على معان متحدة الحقيقة كزبد وعمر وكبر وحال وهي لا تتفاوت
في استحقاق لفظ الإنسان وحقيقة النوع المقول على كثرة المتفكر
الحقيقة في جواب ما هو **وبعضهم يعكس** ويقول ان اختلفت حقائق
تلك المعاني فهو النوع وان اتحدت فهو الجنس وهذا هو اصطلاح الأ
صوليين فانهم قالوا المندرج كالإنسان والمندرج فيه كالحيوان
نوع والأول اصطلاح اهل المنطق وعلى اصطلاح اهل الأصول يقال
للاتفاق في الحقيقة **فجناس** وللأختلاف تنوع **وان وضع اللفظ**
الواحد للمعاني المتعددة الأبا اعتبار امر مشترك فيه بل انما وضع أولاً
شيء واحد ثم حصل الاشتراك من بعده من جهة تعدد الواضع **فهو**
المشترك اللفظي اذ الاشتراك في اللفظ فقط وذلك كعين الجارحة
والجارحة فتسمية كل واحد منهما عيناً ليس باعتبار امر مشترك فيه
اذ الواضع الأول وضع العين للجارحة مثلاً فقط والثاني وضع الجارحة
فقط فلما تعدد الواضع حصل الاشتراك بخلاف لفظ الحيوان
فانه موضوع للإنسان والفرس والجمال وغيرهما باعتبار امر
اشتركت هذه الأشياء فيه وهو الحيوانية اذ الواضع وضع لكل ما

يتصف بها

يتصف بها والله اعلم **فصل** **اما لفظ الجارح** فهو من **فعل**
لان اصله مجوز وأصله اصل وجاز بان نقل وحركه حرف العلة
الى ما قبله ثم قلبت الفاء واما معناه في اللغة فهو انما بمعنى المصدر
وهو الجوارح او بمعنى مكانه او زمانه لأن مفعلا يستعمل لشيء
الثلاثة المعاني ثم استعمل الكلمة الجارحة في متعدديه مكانها الاصل
وإستعمالها في مجاز لغوي للاستعمال في غير ما وضع له لعلاقته وهي
الجزئية ان نقل من المصدر لأنه جزء منه والجارح ان نقل من اسم
المكان **قيل** **والعكس** ان ينقل من اسم الزمان لعدم العلاقة بينه
وبين الجارح واما استعماله في المعنى المصطلح عليه فهو حقيقة عرفية
خاصة **والله اعلم** والمعنى المصطلح عليه **هو الكلمة المستعملة في**
غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب لعلاقته مع قريبه قوله
الكلمة جنس قريب للحد وقوله المستعملة احتراز من الكلمة قبل
الاستعمال وبعد الوضع فانها ليست حقيقة ولا مجاز وقوله في
اصطلاح التخاطب متعلق بقوله وضعت اي لا يشترط ان تكون
مستعملة لغير ما وضعت له الا في اصطلاح التخاطب ولو استعملت
فيما وضعت له في الاصطلاح اخرج ذلك كالكلام اذا استعملها

الشارع في الدعاء كما في قوله تعالى وصل عليهم فأنزلناهم من السماء
 كانت سحابة فيما وصفت له لكن في اصطلاح آخر وقوله لعلافة أي
 بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي واحتراسه عن الغلط نحو استعمال
 الأرض في السماء فإنه لا يكون مجازا لعدم العلاقة بينهما والعلاقة
 تعلق ما بين المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي وسيأتي تفصيلها قوله مع
 قريبه أي تدل على أنه لم يرد معناه الحقيقي قوله في اصطلاح النحاطب
 شمل المجازات كلها اللغوية كالأسد للرجل الشجاع والشرعي
 كاستعمال الصلاة في الدعاء والعرف في العام كاستعمال
 الدابة في كل ما يدب والعرف في الخاص كاستعمال الجوهر في
 النقر والديني كاستعمال الإيمان في التصديق مطلقا **واعلم**
 الجاز لا يقف على نقل العرب بمعنى أنها لا تقتصر في التجوز على ما تجوزت
 فيه على الصحيح بل إذا صحت العلاقة فلكل أن يتجوز ويعد ذلك من كمال
 البلاغة وأما العلاقة المعتبرة مع المجاز من كل أحد **واسأل الله**
 فالصحيح أنه لا بد من اعتبار العرب لها فإذا وجدت العلاقة المعتبرة مع المجاز
 من كل أحد والله أعلم **وهو** أي المجاز باعتبار العلاقة نوعان **مرسل** إن كانت العلاقة
 غير المشابهة كالسبية أي إطلاق السبب على المسبب كقولهم رعينا

الغيث

الغيث أي البتة لأن الغيث سبب فيه أو العكس أي إطلاق المسبب
 على السبب نحو شربت الأثم أي الخمر لأن الأثم سبب عن شرب الخمر أو
 أو تسميه الشيء باسم التثنية **كاليد** التي هي حقيقة في الجاحه إذا استعملت
النقطة كما يقال لفلان على يدي نعمه **واطلاق** اسم الكا الجوز على الكمال **المراد**
اسم العبد التي هي الحقيقة في الحقيقة إذا استعملت **الرياء** وهو
 الجاسوس أو العكس أي تسميه الجوز باسم الكمال تسمية السوء قروا
 وغير ذلك علائق المجاز كما هو مذكور في موضعه **واسأل الله** إن كانت
 العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي المشابهة فإن ذكر المشبه به
 وأريد المشبه به من الاستعارة التحقيق **كالأسد للرجل الشجاع**
 وإن لم يذكر المشبه به بل ذكر ما هو من لوازمه مضافا إلى المشبه به من
 الاستعارة بالكناية كقولهم أظفار المنية نشبت بفلان مشبه
 المنية بالسبع وذكر ما هو من لوازمه وهي الأظفار وإضافة المنية
 وإن ذكرها عافروا وتسميه **المجاز قد يكون** مفردا كما تقدم من الأمثلة
 وقد يكون **مركبا** إذا كان وجهه منترعا من متعدد **كما يقال**
أمرنا أن نقدر رجلا وتؤخر أخرى فقد شبه صورة تروده في ذلك
 الأمر بصورة تروده من قائله ذهب فتارة يريد الذهب فيقدم رجلا

وتلك لا يريد فيؤخر أخرى وقد اترع وجه التسمية من متعدد كما
 ترى وقد يقع المجاز في **الأسناد** فقط اذا كان الى غير من هو له وهو
 المسمى بالمعقل مثل قولهم **مذمومة** ومنه قولهم **شعرى**
سيرة كرى قوسى اذ اجد **جدهم** وفي الليلة الظلماء يفقد البدر
 ومثل قوله تعالى واخرجت الارض **منها** انقالها فاسناد الاخراج الى الارض
 مجاز اذ المجاز هو الله تعالى وقد يقع فيها اي في المفرد والاسناد جميعا كقولك
 لمن تحبه الحياني التحيالى بطلعتك اي سرى رؤيتك فاستعمل الأحياء
 في السرور والالتحال في الرؤيه وهذا مجاز في المفرد ثم اسند الأحياء الى
 الالتحال وهو مجاز في الأسناد لأن المحيي هو الله تعالى **والاستيفاء الظاهر**
في ذلك اي في الحقيقة والمجاز وما يتعلق بذلك في آخر وهو في المعاني
 والبيان فربما الذي ذكره المصنف هو الذي يليق بهذه الفن ومن اراد
 الاستيفاء فليرجع الى ذلك **واذا تردد الكلام بين المجاز والاشتراك**
 اي اذا ورد لفظ يحتمل المعنيين وتتردد بينهما هل حقيقة في احدهما مجاز
 في الآخر او مشترك بينهما **جمل على المجاز** في احدهما والحقيقة في الأخرى
 ان يحتمل على انه مجاز في احدهما ومجاز في الأخرى ولا يحمل على
 انه مشترك وذلك كالنكاح فإنه يحتمل ان يكون حقيقة في العقد مجاز

في الوطن وانه مشترك بينهما حقيقة فيهما فيحمل حينئذ على انه
 مجاز في الوطن حقيقة في العقد ولا يحمل على انه مشترك بينهما لأن
 المجاز أكثر وأغلب من الاشتراك علم ذلك بالاستقراء والظن
 يقتضى بأن المفرد يلحق بالأغلب ولأنه قد يكون ابلغ من
 الحقيقة فان قولك اشتعل رأسي شيئا ابلغ من شئت ولأنه لا يحمل
 بالفهم اذ يحمل مع القرينه عليه ومع عدمها على الحقيقة بخلاف الاشتراك
 عند خفا القرينه فإنه لا يفهم منه شيء على التعيين ولأن المجاز يمكن
 فيه قرينه واحدة والمشارك لا بد فيه من قرينتين **وتتميز**
المجاز من الحقيقة بأمر منهما انه يتميز بعدم الطراد
 في كل ما يصاح له كتحله للرجل الطويل فقط ولا يطرد في كل طويل فلا يقال
 الجدار الطويل تحله بخلاف الحقيقة فإنه لا تطرد **ومنها صفة** بخلاف
 الحقيقة كما يقال للبلبل ليس بجوار **ومنها استعمال اللفظ مع القرينه وهي**
 اما مقاليه كقولك رأيت اسدا في يده سيف او حامله كان يحمل على
 القوم رجل شجاع فيقول اتاكم الأسيد او استعمل اللفظ في المستحيل
 كقوله تعالى واسأل القرينه **ومنها ذلك** من قرائن المجاز واما
 قرائن الحقيقة فهي اما سبق فهم جماعة من اهل اللغة الى أحد

المعنيين بدون قرينه فان يدل على ان اللفظ حقيقة في ذلك المعنى
 كما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم لما سمع قول العباس بن رافع
 ايقم نهرى ونهب العبيد بين عيينة والقرع
 قال اقطعوا نهرى فجوزا في تكينه بالعطا فتبادر الى فرهم بعضهم
 ان المراد القطع حقيقة اي بالكين وتبقى الفرهم اليه لعدم القرينه
 فدل ذلك على ان اللفظ حقيقة فيما سبق الفرهم اليه لان السامع
 لو لم يعلم ان الواضع وضعه له لم يسبق فرهمه اليه دون غيره
 واما تبعد اللفظ عن القرائن حيث سمعنا العرب يعبرون
 باللفظ واحد عن معنيين لكن لا يتعملونه مع احدهما الا بقرينه
 فيكون اللفظ في المعنى الآخر حقيقة كاللفظ الأسد فانه يستعمل
 في الرجل الشجاع وفي السبع الفرس لكن في الرجل بقرينه وفي
 السبع بعيرها واما ان ينص امام في اللغة على ان هذا اللفظ *
 حقيقة او مجاز ونحو ذلك من القرائن كثير **ابن الجارود** من
ابن الجارود في الامور والاشياء اما الامر فالصحيح انه حقيقة
 في الصيغة المخصوصة لسبق الفرهم عند اطلاقه الى ذلك من دون قرينه
 وهي قول القائل لغيري افعل او نحو ذلك **ابن الجارود** في الامور والاشياء

قوله افعل

قوله افعل او نحو جنس المحدود يخرج النهر ونحو افعل يفعل
 ولا فعل واسم الفعل بعده نحو نزال وقد ياتي بصيغة الجر كقوله تعالى
 والوالدات يرضعن اولادهن كما ياتي الخبر بصيغة الامر كقوله
 صلى الله عليه وسلم ان لم تستحي فاصنع ما شئت اي صنعت ونحو ذلك قوله على حرة
 الاستعلاء يخرج ما كان على حرة التفل وهو الدعا نحو اللهم اعف عني وما
 كان على حرة التساوي وهو الالتباس كقولك لعلن يا ويك رتبة
 اصعل كذا ومنهم من اشترط العلو ومنهم من لم يشترطها والاول هو
 المختار والفرق بين العلو والاستعلاء ان العلو هو ان يكون الطالب اعلى
 رتبة من المطلوب منه فان تساوى فالتماس او كان الطالب دون
 المطلوب فهو الدعا والاستعلاء هو الطلب الاعلى وجه التلاذليل
 بعلاظه ونفع صوته وحاصله ان العلو صفة المتكلم والاستعلاء
 صفة الكلام وقوله فريد الماتى وله اي الصفة يخرج التهديه نحو
 اعلموا ما شئتم **والمختار** عند اكثر من العلماء انه اي الامر **للوجوب**
 اي حقيقة فيه **لغة قرعا** اما في اللغة فذلك لمباداة العقلاء
 من اهل اللغة **الخدم عبد لم يمثله** **رسيد** وهم لا يدعون على
 ترك فعل الا والفعل الواجب فلو لانه حقيقة للوجوب لما فرها

ذلك منه وتبادروا إليه وكله فانهم يصفون كل ما هو لم يفعل ما
امر به الله عاص ولا يوصف بالعصيان الا من خالف ما حتم عليه
ومن ذلك قوله تعالى **لَا يَخَاطَبُكُمْ فِي الدِّينِ** الله يخاطبكم في الدين
امر اجاز ما عصيتني فحك ان لم يقبل النصح عاشر اما
في الشرع **فذلك الاستدلال** الماضي من الصحابة وغيرهم
بطواهر صيغ الامر مطلقه مجردة عن القرائن **على الوجوب** وتكرر ذلك
وشا وذا ع ولم ينكر عليهم احدوا والنقل وذلك يوجب العلم انهم
على ما اخترناه كالقول الصحيح من ذلك حملهم قوله صلى الله عليه وسلم
سنة اهل الكتاب وقوله صلى الله عليه وسلم في ناسي الصلاة فليقتصر اذا ذكرها وقوله صلى
عليه وسلم في ولوغ الكلب فليغسله ونظائر ذلك كثير لا يقال ان السلف كانوا
الوجوب الامر على الوجوب حموله ايضا على النبى ونقل ذلك عنهم كقولهم على
الوجوب حموله ايضا على الاباحه فلا يصح هذا الاستدلال لاننا نقول انهم
واه حموله على النبى والاباحه ونقل عنهم ذلك فانه نقل عنهم انهم
انما حكموا بذلك لقرائن اطرها عند الاستدلال تدل على ذلك بخلاف
الواجب فلم ينقل عنهم انهم اقتصروا الى قرينه في حمل الامر عليه
فصح ما قلنا والله اعلم **وقد ترد صيغة** الامر وهي افعل للندب والاباحه

والترديد

والترديد **وغیر عاجز** او المجاز لا بد فيه من علاقة وتسندها في
سياق الأمثلة ان شأ الله تعالى اما النذر فذلك لقوله تعالى فمات بهم
ان علمت فيهم خيرا ومن النذب التاديب لقوله صلى الله عليه وسلم اكل ما يليك
فالادب منه وب اليه والعلاقة بين المدب والوجوب مشابهة محذو
وهي الاشتراك في الطلب واما الاباحه فلقوله تعالى يكون الطيبا قيل واما
قوله تعالى كلوا وشربوا فلا يكون للاباحه لأن الأكل والشرب واجبان
الاحياء النفس **واعلم** انه يجب ان تكون الاباحه معلومة من غير الامر
ليكون قرينه حملة على الاباحه كاقوع في اباحه الأكل من الطيبات
والعلاقة هنا هي الأذن وهي مشابهة محذو فاستعمال صيغة الامر
في هذين الاستعاره لان العلاقة هي المشابهة كما ترى واما الترميد
فلقوله تعالى اعملوا ما شئتم فليس المراد الامر بكل عمل شاؤا وذلك ظاهر
بل المراد الترميد والتخويف وهو اعم من الامر **بأنه** ابلغ مع التخويف
مثال قل **فستعوا** فان مصيركم الى النار والعلاقة بين الترميد والاباحه
هي المضادة لأن الشيء المهدد عليه اما حرام او مكروه بخلاف الواجب فيكون
عاجزا امر سلا قوله وغيرهاى غير هذه الثلاثة وذلك كتنويه لقوله تعالى
اصبروا ولا تنصروا اسواء عليكم اي الصبر **وصح** عدمه والفرق بين

التسوية والأباحة ان الخطاب في الأباحة كأنه توهم كون الفعل محظوراً
عليه فأذن له فيه مع عدم الحرج في تركه وفي التسوية كأنه توهم ان احد الطرفين
من الفعل والترك انجح فرفع هذا الوهم بالتسوية بينهما وعلاقة التسوية
هي المضادة ايضاً لأن التسوية بين الفعل والترك مضادة لوجوب
الفعل والدعا قول القائل اللهم اعف عني وهو طلب الفعل على سبيل التصريح
والعلاقة فيه هي الطلب والتعجيز كقوله تعالى فأتوا بواحدة من مثله ليس المراد
بطلب اتباعهم بوجوبه مثله لكونه محالاً والعلاقة بينه وبين الأيجاب
هي المضادة لأن التعجيز انما هو في المستعصيات والأيجاب في الممكنات
والتعجيز كقوله تعالى كونوا فرقة خاسئين فليس المراد ان يطلب منهم ذلك
لعدم قدرتهم عليه لكن في التعجيز يحصل الفعل اعني كونهم فرقة الأهانة
ومعناها التسخير الانتقال الى حاله فمنه لأن التسخير هو إلهاءه وإشغاله في العمل
ومنه قوله تعالى سبحان الذي سخر لنا هذا أي ذلله وإهانته لتركه والعلاقة فيه
مشابهة معنوية في وقوعه وفعل الواجب والأمانة كقوله تعالى كونوا
أحاديثاً فليس الغرض طلب ذلك منهم لعدم القدرة عليه ولا يحصل منهم
ايضاً بل المقصود قلة المبالاة بهم والعلاقة فيه هي المضادة لأن الأيجاب
على العباد تشريف لهم طافيه من رفع درجاتهم بدليل قوله صلى الله عليه وآله

التقربون مثل آد

التقربون مثل آد ما فرضت عليهم وكما قالوا اللهم اكفوك لمن يابك قوله
افعل كذا والعلاقة فيه هي الطلب ونحو ذلك كثير مما لا يصيغه الأمر ولم يربطها بالوجوب هذا
واعلم ان الأمر ومقيداً بالمرور حمل عليها وان لم يقيد بالكرار حمل
عليه وكذا القول التراخي لأن ذلك قريب منه داله عليها وان لم يعلق اي غير
مقيد بشئ من هذه القيود فقد اختلف فيه من حريتين احدهما هل
يدل على المرة ام على التكرار فقيل يدل على المرة وقيل يدل على التكرار وقد اورد
والجواب لا يدل على المرة ولا على التكرار بل يفيد طلب الماهية من غير اشتراط
بأيها الماهية لا يمكن ادخال تلك الماهية في الواجب بأقل من مرة فصدقت
من ضرورة تلك الأمور به محينة يدل عليها من هذه الحقيقة فتأمل اما
انه لا يقتضي التكرار فلان الأمر واحد ومثلاً بمره واحدة ولما انه لا يدل
على المرة فلانه لو ورد مقيداً بها لكان تكرر أو لو ورد مقيداً بالمره لكان نقصاً
لما دل عليه الأمر واما اذا ورد مقيداً بشرط كقوله تعالى وان لستم جنباً فاطهروا
أو بصيغته كقوله والشارق والشارقة فأقطعوا ايديهم فكرر المأمور
عنه تكرر شرطه أو صفته من قال بذلك في الأمر المطلق قال به هنا ومن قال
انه لا يدل على ذلك فقد اختلفوا على ثلاثه اقوال فقيل لا يقتضيه الامر مرة
اللفظ والامر مرة **القياس** وقيل يقتضيه من مرة اللفظ اي هذا اللفظ

قد وضع للتكرار وقيل وهو المختار انه لا يقتضيه لفظا يقتضيه من حرر
القياس لما انه لا يدل عليه من جهة اللفظ فلانه لو قال طلقها ان دخلت
الدار لم يلزم تكرار الطلاق بتكرار الدخول بل يعده لا وذلك بمرور ذلك
معلوم لغة وشرعا ولو كان يقتضيه لتكرار كالوقال كلما واما ان
يقتضيه قياس فلان ترتب الحكم على الشرط او الصفة فيدل على ذلك
الحكم فتكرار ذلك الحكم بتكرار علته كما في القياس الثاني هل يدل على الفور
ام على التراخي فمن قال بالتكرار قال بالفور ومن لم يقل به فقد احتلفوا فقل فيه
الفور اي وجوبا وقيل انه يفيد التراخي اي جوازا **والمختار انه لا يدل ايضا**
على الفور ولا على التراخي بل يدل على الطلب **الفعل** **والمخرج في ذلك**
اي المروءة والتكرار الى **القرائن** الدالة عليها اما على المروءة كما في الحج واما على التكرار
كافي الصلاة والزكاة والصيام **والمختار ايضا انه** اي الامر اذ كان بفرض وقت
معين **لا يستلزم وجوب القضا** ولا الادا فيها بعد ذلك الوقت اذ لم يفعل
فيه **واما يعلم ذلك** اي وجوب القضا **بدليل** اخر غير الامر بقوله تعالى
فعده من ايام اخر وقوله صلى الله عليه وسلم من ناس صلاته او صيامه فليصلها اذا
ذكرها وذلك لاننا نعلم ان حكم ما بعد الوقت حكم ما فعل قبله فكلما لم يقبل
الوقت الا بدليل كذلك بعد اذ الشئ صالح ولا يجتمع ان يعلم الله تعالى

المكرر في الزكاة
في غير الطلوعات

ان المصلحة

ان المصلحة في الفعل في وقته بعينه دون ما قبله وبعده وايضا
فان الموقت كالمعلق بمكان مكان المكان لا يقتضي
الفعل في غير ذلك المكان كذلك هذا كما اذا قال لعبد اضرب يدك
في الدار لم يلزم ضربه في غير هذا الموضع في الدار **والمختار**
العلق نحو صلى ركعتين وصلى ركعتين **يقتضي تكرار الامر** **بالحجب**
تكرار الامر **بالحجب** بين العلم اذ لو لم يقتضيه كان الثاني تأكيداً
للاول ولم يعهد التأكيد بواحد العطف عن العرب او نقل فان ود في
المعطوف ما يقتضي التأكيد كالتعريف نحو صلى ركعتين وصلى ركعتين او غير نحو
اقتل زيد او اقتل زيدا او وقع التعارض بين العطف المقتضي للتكرار
والقرينة المانعة منه المناسبة للتأكيد فيرجع الى الترجيح بينهما
فان لم يرجح رجوع اليه والاوجب الوقف **وكذا** اذا تكرر الامر
بغير حرف عطف نحو صلى ركعتين فانه يقتضي تكرار
الامر **بالحجب** به **على القول بالمختار** لان فائدة التأسيس وجوب يقتضي
التكرار ايجابا اخر اظهر من فائدة التأكيد الاول وهو في الجواب وكذا يقال الا
فانه خير من الاعادة ولانه اذا انفرد كل واحد منهما اقتضاها مطلقا فكذا
اذا اجتمعا لان ذلك مقتضى اهل الامر والله اعلم **القرينة** منع من

ذلك من تعريف اللباني نحو كل ركعتين صل ركعتين فان التعريف
 ح العهد الخارجي فيكون عبارة عن الاول لأن اعارة المنكر معرفة
 يقتضي الإيجاب فهو من باب وضع الظاهر من وضع المضم فكأنه قال
 صلها أو غيره من أهل القرائن المقتضية ان الثاني عبارة عن الاول
 كعادته استقاماً فان العادة قاضية بأن المراد ان يقيده
 ما ذكره به العطش وذلك يحصل بمرقة وإشارته نحو صم هذا اليوم
 فان ذلك كله يقتضي ان الثاني تأكيد للاول فلا يقتضي الأمر للتكرار ^{و الله}
اعلم واذا ورد الأمر بشي مطلقاً غير مشروط بما لا يتم الا به وجب
تحصيل الامور به ويجب ايضاً تحصيل ما لا يتم الا به حيث كان ما
 لا يتم الامور به ^{الامور} **مقدوراً للامور** قوله مطلقاً غير مشروط بخبر من
 ان يرد الأمر مشروطاً بما لا يتم الا به نحو قوله اصعد الصلح ان كان
^{مكتفياً بالشرط كما لا يخفى} التسليم منصوباً فإنه لا يجب عليه الصعود الا حيث وجد منصوباً ولا يجب عليه
 تحصيل ما لا يتم الصعود الا به اعني نصب التسليم لان الأمر لم يجب
 عليه الصعود الا حيث وجد منصوباً لا غير وقوله وكان مقدراً للامور كخبره
 مما لا يدل تحت قدره المكلف نحو تحصيل القدم للقيام وكذا المقدرة فان
 الواجب وان لم يحصل الا بها فليس يجب تحصيلها اذ ليست داخله في تحصيل

المكلف وكذا الأسباب الوجوب كالوقت للصلاة كالتكليف فإنه
 لا يجب تحصيلها وان الواجب لا يتم الا بها فاذا حصلت هذه الشروط
وجب تحصيل ما لا يتم الواجب الا به سواء جعله الشارع شرطاً للفعل
 وان كان يشترط وجوده بدونه كالطهارة للصلاة ولم يجعل شرطاً للكنهه
 يلزم فعله كترك الأصدا في الواجب وفعل ضد المحرم او عاده
 كأدخال جزء من الرأس في غسل كل الوجه وجزء من الناق في ستر كل
 الركبة وجزء من الليل في الصبا وانما وجب كذا لانه يجب ما امر به الحاكم على
 كل حال ^{وهذا معنى} ايقتضى وجوب تحصيل ما لا يتم الا به لأننا نعلم قطعاً ان لا يمكن
 عن الخروج عن عهد الأمر الا به الذي يتوقف عليه وهذا يقتضي
 وجوبه اذ لو لم يجب لكان الأمر كأنه قال افعل كذا احتماً وانت مخير في
 فعل ما لا يتم الا به وهذا يستلزم بما لا يطاق او نفص الحكم وهو لا
 يصدر من حكيم فاستلزم ذلك ان الأمر بالشيء امر بما لا يتم الا به
 فهذا هو المختار عند الأكثر **وقيل** ان الأمر بالشيء لا يقتضي وجوب
 ما لا يتم الا به مطلقاً اى سواء كان شرطاً او غير شرط وقيل يجب بالامر
مطلقاً قيل ولا حفا في ان وجوب الشرط الشرعي واجب معلوم قطعاً
 اذ لا معنى لشرطيته سواء حكم الشارع انه يجب الاتيان به عند الاتيان

بذلك الواجب فلا نزاع في ذلك وإنما النزاع في أن الأمر بالشئ
هل يكون أمراً بما لا يتم الإبه وجاباً والله أعلم **والصحيح عند الأكثر**
من أئمتنا والمحققين أن الأمر بالشئ ليس نهياً عن ضده لا في المعنى
ليخاير المفترق فأن مفروض الأمر مضاف إلى شئ والنهي إلى ضده
ولا في اللفظ لأن صيغة الأمر أفعل ذلك الأمر نفس النهي عن ضده
مثلاً إذا قال تحرك فأن ذلك بعينه نهى عن الكون لأن فعل الحركة
هو عين ترك الكون قيل وهذا الخلاف يعود إلى الفعل المأمور
به هل يسمى تركاً لضده أو يسمى طلباً نهياً عن ضده فيجوز لفظياً والله أعلم
والعكس وهو أن النهي عن الشئ ليس أمراً لضده والخلاف فيه كالأول
فصل في النهي قول القائل لغيره لا تفعل أو نحو ذلك
الاستعلاء كارجها ذلك القائل لما تناوله **النهي** وهذه القيود كلها قد
عرفت في حد الأمر فلا حاجة إلى عاداتها ونحو لا تفعل حرمت عليك أو
نهيتك ونحو ذلك **والنهي يقتضي مطلقه** إلا مطلقاً على ترك النهي عنه
وذلك لأن المطلوب بالنهي مع الإطلاق أن لا يكون النهي عنه حاله وجوده في جميع
الأحوال لئلا يفعل كذا المشابهة كفه عن هذا الفعل ولا معنى للنف عنه إلا أنه
لا يوجد فإذ أوجده في حال فقد حالف ولم يمثل النهي بخلاف الأمر فإن المطلوب

فيه ثبوت

فيه ثبوت المأمور به وإيجاده فمقتضى وجوده امتثال فتأمل والله أعلم
لا مقيد بشرط أو وقت أو نحوها نحو لا تفتح بابك إن لم يكن عندك
أحد أو ليلاً فأن هذا لا يدل على دوام ترك النهي عنه بل لا يدل إلا على مرة
وأحد فيقتل بالترك منه عند حصول القيد وهذه المرة تتعين أول
أحوال وجود القيد وقيل بل القيد أيضاً يقتضي الدوام كالمطلق وهذا هو الأقرب
لأنه قد ثبت اقتضاؤه للتكرار مع الإطلاق ومع التقييد أظهر الأثرى
أنه قال بالتكرار في الأمر المقيد بمثل ذلك من لم يقل به في الأمر المطلق كما
تقدم **والنهي على قبح المنهي عنه** فيكون حقيقته في الحفرون
الكرهية **لإفاده** أي المنهي عنه لأن معنى الفساد في الشئ عدم ترتيب
ثمراته وإثارة عليه والمعلوم أن المنهي عنه وترتب ثمراته وإثارة عليه
وذلك كطلاق البدعة فإنه منهي عنه وثمرته وهي انفاخ النكاح
وأوجه ولو كان يقتضي الفساد لما وقعت وكذلك البيع وقت النداء
فأنه منهي عنه وثمرته وهي اقضاء المال حاصله على الجاني **فيها**
في الطرفين جميعاً وهو كونه مطلقاً يقتضي الدوام لا مقيد
وكونه يوجب على قبح المنهي عنه لإفاده والله أعلم **باب الأساس**
أبو بكر الكتاب في العموم والخصوص

والإطلاق والتقييد العموم مصدر عزم على شئ أو تخصيص

مصدر يخص يخص وهو خلاف العموم وأم الفاعل عا أو خاص **العام**
وهو اللفظ المستغرق لما يصلح له من دون تعيين مدلوله والعدد

قوله اللفظ جنس الحد قيل ولو قال الكلمة كان أولى لأن اللفظ جنس
بعيد للحد وبه لأنه يطلق على الماهل والمتعمل والمفرد والمركب بخلاف
الكلمة وقوله المستغرق خرج به ما لم يتفرق كالناتج في سياق الثبات
كرجل ورجلين ورجال فأنزلت استغرق جميع ما يصلح له أما في الخبر
نحو جاني رجل فلان عزم وأما في الأمر نحو ضرب رجلا فإنه عزم البدل أي
يصدق على كل واحد من الاثنين الآخر وكذا إذا كانت النكرة عدده عشرة
فأنزلت استغرق جميع العشرة وقوله ما يصلح له احتراز عما يصلح
له فأن عدم استغرق اللفظ لا يمنع من كونه عاما وذلك لمن فأنزلت لا
تستغرق إلا العقلا وعدم استغرقها لغير العقلا لا يمنع من عمومها والمراد
بالصلاحية أن يصدق عليه في اللغة وقوله من غير تعيين مدلوله ولا
عده يخرج نحو الرجال المعروفين ونحو عشرة فأنزلت أن استغرقا ما
يصلح له وكان مع تعيين المدلول له والعدد فليس بعاميين ومنهم من
راد في الحد موضع واحد وذلك ليدخل فيه المشترك إذا استغرق

جميع

جميع أفراد معينين معنى واحد كالمعين إذا أريد بها المبصرة في قولك
رأيت العيون فأنزلت استغرق جميع ما يصلح له من هذا المعنى وإن
لم يستغرق غيره صلاحيتها موضع ثان غير هذا الموضع ونحوه به أيضا
المشترك إذا استعمل في حقائقه فإنه يصدق أنه متعلق بما يصلح
له وليس بعام لتعدد الوضع فتأمل والله أعلم وهذا القيد يدخل المشترك
باعتبار ونحوه باعتبار كاتري والخاص بخلافه وهو اللفظ الذي
لا يستغرق ما يصلح له **والخصيص** أخرج بعض ما تناول له **العام**
أي أخرج ما يقتضيه ظا اللفظ من الأرادة والحكم لاعت الحكم
نفسه ولا عن الأرادة نفسها فإن ذلك الفرد لم يدخل فيه ما حتى
يخرج ولا عن الدلالة فإن الدلالة هي كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم المعنى
وهذا حاصل مع التخصيص هكذا ذكره بعض المحققين والمخصص
بفتح الصاد هو العام الذي أخرج عنه البعض والمخصص بكسر هاء هو
المخرج بكسر الهمزة والمخرج حقيقة هو إرادة المتكلم وقد يطلق مجازا على
الدال على التخصيص شبيهة للدليل باسم المدلول **والفاظ العموم**
الموضوعه له التي لا يفهم منها عند الإطلاق سواء أكانت منها كل شيء
وهما يستعملان في كل شئ سواء كان من أول العلم أو من غيره **ومنها أسماء**

الاستفهام **والك** نحو من للعقل والغیر في الأغلب أي لهما
 وابن وانا في المكان ومتى وایان في الزمان وهذه تستعمل تدخل فيه
 الاستفهام والشرط جميعاً **ومنها** **الترك المنفية** ما ونحوها من
 حروف النفي نحو ما من رجل لا رجل فانها في سياق النفي تنفي العموم
ومنها **المجمع المضاف** نحو عبيدي وعبيدك في قولك اكرم عبيدي
 او عبيدك من يد بخلاف غير المضاف اذ الم يعرق نحو اكرم عبيدك فانه
 ليس بجمع الا انه كرجل فكما ان رجلاً لا يعمر الا عموم البدل **ومنها**
 في قولك اضرب رجلاً كذلك حال وعبيد لا يعمر الا عموم البدل **والله اعلم ومنها**
الموصول الجنس أي الذي يراد به الجنس نحو الذي يأتي في قوله
 درهم لا الذي يراد به الم لعهد بأقسامه لان حكم الموصول حكم
 المعرف باللام في اقسامه **ومنها** **المعرف بلام الجنس** الذي
 يراد به الاستغراق مفرد كان ذلك المعرف مثل ان الانسان لفس
 خسر **والمتكسر** والسارقه فربما تعميم المفردات **او جمعاً** نحو
 العبيد ورجال والافراس والناس وهذه تعميم المجموع لان التقيد
 العموم فيما دخلت عليه فان دخلت على مفرد افادة العموم في الأفراد
 وان دخلت على جمع افادة في المجموع وفائدة هذه ان يتعذر الاستدلال

به في حال

به في حال التي النهى على ثبوت حكمه لفرد انه انا حصل التقى والنهي
 على افراد عن الجموع والواحد ليس بجمع وهذا معنى قوله ولا يلزم من نفي
 الجموع نفي كل فرد ولا من النهى عن النهى عن كل فرد والمختار عند الأكثر من
 العلماء **ان المتكلم** اذا خاطب المكلفين لمخاطب هو داخل في عموم
 مخاطبه وهو الحكم الذي ورد فيه الكلام فانه حج يدخل في عموم متعلق
خطابه لتناول صيغة الخطاب بحسب اللغة سواء كان امراً مثلاً من حسن
 اليك فأكرمه فالتكلم داخل في عموم الأكرام أو بما مثلاً من حسن اليك
 فلا ترينه او خبر نحو والله بكل شيء عليم ونحو ذلك فوجب ان يتناول في الشرط
 ومنهم من قال لا يدخل الا بقوله كونه متكلماً وايضاً يلزم في قوله تعالى
 خالق كل شيء والصحيح الأول لما ذكرنا من ان اللفظ يتناول ولا يمنع من
 ذلك كونه متكلماً واما قوله تعالى خالق كل شيء فخصص بالعقل قلت
 وما يدل على ان المتكلم يدخل في عموم كلامه قوله تعالى كل شيء هالك
 الا وجهه اذ لو لم يدخل لما صح الاستثناء لا يستقيم جعل الا بمعنى غير في
 ذلك ولا جعل الاستثناء منقطعاً وذلك ظاهر فتأمل والمختار ايضاً
ان مجي العا للذم والذم لا يبطل عموم بل يبقى كذلك فثبت الحكم في
 جميع متساواته مثاله قوله تعالى ان الأبرار لفي نعيم وان الفجار لفي عذاب

والذين يكفرون الذهب والفضة الآية فيعم ذلك كل ذهب وفضة
 في وجوب الزكاة ونقل عن الشافعي خلاف ذلك حتى قال الصحابة
 ان الذهب والفضة ليس عاماً فلا تدخل فيه حتى تجب فيه الزكاة بناء على
 ان سوق الكلا في قوله تعالى الذين يكفرون الآية للزم الا لا يحجب
 الزكاة في كل ذهب وفضة قلنا هو عام بصيغته وضعا ولا منافاه بين
 المخرج والذم وبين التعميم والمختار ايضا ان نحو قول القائل والله اكلت
 ومثل ان اكلت عام في دفعه للته التي هي المأكول وغيرها لانه في سياق
 الكف والشرط فيكون عاما لكل مأكول ولا يختص بنوع دون نوع واذا
 كان كذلك كان كالفاء العموم فيصح تخصيصه بان ينوي شيئا
 معيناً او زماناً او مكاناً معيناً واستثنا ذلك فاذا قال اردت
 اني لا اكلت التمر او في زمان كذا او في مكان كذا او الا التمر لم يحث
وقيل لا يصح تخصيصه اذ التعميم فيه بما ذكر فيه اذ هو حقيقة
 الفعل من غير نسبة الى شيء والحقيقة الذهبية لا يدخلها زيادة ولا
 نقصان فلا يصح تخصيصها قلنا نعم ولكن في الحقيقة انما
 يتحقق بالنسبة الى كل مأكول ولذا يحث بأي اكل اتفاقاً وهذا معنى
 العموم فوجب قبول التخصيص كسائر العمومات والله

اعلم

اعلم واعلم ان منشا الخلاف ا يكون فحلاً متعدياً لم يكن
 مقيداً بشئ وقعاً بعد النفي او الشرط كما صور في الكتاب والمختار
 انه يجب العمل بالعام قبل البحث عن تخصيصه لانه المحصل في الشرع لغيره بقاء
 العام على ظاهره فقد قيل ما من عموم الا وفاد حله التخصيص لا قوله تعالى
 والله بكل شئ عليم واذا كانت كذلك لم يحصل ظن ببقاء العموم على ظاهره
 بعد البحث واذا لم يحصل ظن لم يحز العمل به مع الشك فيجب على المطلاع على
 العموم الوقوف عن العمل به حتى يحصل البحث وقد قيل ان هذا اجماع ومنهم من
 نقل عن الصوفي في جواز العمل عند الاطلاع عليه حتى يوجد التخصيص وذكر بعض
 المحققين ان خلاف الصوفي انما هو في اعتقاده وهو قبل دخول وقت العمل به
 فانه قال اذا ورد لفظ العام لم يدخل وقت العمل به وجب اعتقاد
 عمومته ثم ان ظهر له تخصيص تغير ذلك الاعتقاد والله اعلم نعم واذا وجب
 البحث عن التخصيص كما الباحث اذا لم يجد ظن فقهه اذا كان ذلك بعد الاطلاع
 على ما يصح التخصيص به ولا يجب السمع اذ العلم بالعدم لا يتصور والله
 اعلم وكذلك المختار ان ما وضع لخطأ المشركه مثل يا ايها الناس يا ايها
 الذين امنوا فمروا بآيات الله فكل من سجد لله سجدة يرفع الله بها مائة الف حسنة
 الذين امنوا فمروا بآيات الله فكل من سجد لله سجدة يرفع الله بها مائة الف حسنة
 غير الخطأ من اجماع او قياس او ما عجز الصيغة فلا يدخل

وذهبت الحنا بلبه الى دخولهم في الخطا مع الموحدين قلنا المعلوم
قطعا انه لا يقال للمعدومين يا ايها الناس ونحوه وانكاره
مكابر وايضا فانه لا يتناول الصبي والمجنون اذا لا يخاطبون بمثل
ذلك لقصورهم عن الخطا واذ لم يتناولهم مع وجودهم فالمعدومون
او الابان لا يتناولهم اذ تناولهم بعد **علم** **والمختار** **ان خطاب**
الذكر الذي يتناول عن الخطاب بعلامه كالسليم **وفعلوا**
لا يدخل فيه الاشارة لاجماع اهل العربية على ان مثل ذلك جمع مذكر هو
جمع لم وفعل ولا نزاع في ان المسلم وفعل فاعل المذكر خاصة
وكذا جمعه **واما دخول النساء في عموم** ذلك وفيما اشبهه
مثل يا ايها الذين امنوا **او نحو** فذلك انما هو **بنقل الشرع**
لدخولهن لحمل الصمى به والتابعين ما كان كذلك على الجنس
وذلك دليل خارجي ولا مانع من دخولهن به ولما لم يدخلن في
الجراد والجمعه في قوله تعالى فجاهدوا فاسعوا العدم الدليل
واعلم ان الصيغة التي يصح اطلاقها على الذكور قد توضع بحسب
المادة المذكورة مثل الرجال والنساء ايضا في انهما لا يتناول النساء
وقد يوضع لهما هو عم مثل الناس ومن وما والنزاع ايضا في انهما يتناولهن

وقد يكون

وقد يكون بحسب المادة موضوعه لهما وبحسب
الصيغة المذكورة نحو مسلمين وافعلوا وهذا
هو المختار فيه ذكره عن ذلك بعض المحققين **او**
بالغلب عطف على قوله او بنقل الشرع كما بينا وبالغلب
للكور على الاشارة **لاختراكم** في صفة الايمان كذلك المختار
ان ذكر حكم الجملة لا يخصه ذكره اي ذكر الحكم مرة ثانية **لعنه**
يعني اذا ورد بعد العام احكام لا يتأتى الا في بعض افراده لم يكن خصصا
لذلك العام مثاله قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لبعثتهن
ثم قال لا تدريه لعل الله يحدث بعد ذلك امرا يعني المراجعة وهي التناهي
في البائن فعلم ان المراد الرجعي الاول عام للرجعي والباين فيبقى حكم
عمومه ولا يخصه ذلك البعض كذا ذكره بعض المحققين
في بيان هذه المسئلة **وكذا عود الضمير الى بعض افراد العام** يقتضي
التخصيص يعني انه اذا ورد عام او بعده ضمير يرجع الى بعض
ما يتناولها العام فان عود الضمير الى ذلك البعض يقتضي تخصيص
العام بل يبقى على عمومته مثال ذلك قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن
ثلاثة قفر فمن هذا عام الرجعية والبولان ثم قال وهولتهن **احق**

بردهن والضمير يعود الى الرجعية فقط لا الى البواين اذ الزوج
 الاملاك جمعهم فيبقى الأول على عمومته فلا يخصه عود الضمير الى البعض
 اذ لا تنافي بين ذلك اي بين انه يذكر بعد الحكم لا ينافي الا في بعض
 افراده وبين بقاء العام على عمومته ولا بين عود الضمير الى بعض افراد العام
 وبين العام اذ يبقاء العام على عمومته في هاتين الصورتين جميعاً اذ يجوز
 ان يخص بعض مدلول العموم بحكم دون البعض الآخر ولا تنافي في ذلك
 والوجوب للتخصيص هو التنافي او ما يجري مجراه فلا يحمل على التخصيص الا حيث
 يحصل ذلك اذ يمتنع العمل به من كل وجه فيصار الى العمل به من وجه
 ومثال ما يجري مجراه اقتناء المشركين الموال اهل الذمة فمما **علم**
والمخصص بكسر الصاد للعام قد يقيد ان المخصص في الحقيقة هو اراده
 المتكلم وانه يطلق مجازاً على العام الدال على التخصيص وهو المراد هنا
 فالتخصيص بهذا المعنى قسمان **متصل ومنفصل** لانه اما ان يستقل
 بنفسه او لا يستقل ان استقل فهو المنفصل وان لم يستقل فهو متصل
فالمخصص المنفصل خمسة اقسام الأول الاستثنائي وهو قسمان
 متصل وهو المخرج من متعدد بالا واخواتها مثل قما القوم الا يريد
 ومنقطع وهو المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج مثل قما القوم الاحرار

وتسميه

وتسميه او مستثنا مجازاً كذا اكثر اذ لا يتبادر من لفظ المستثنى
 الا المتصل **علم** انه قد اختلف في تقدير الاله في الاستثناء في مثل
 قول القائل على له عشرة الاثلاثه لانه يسبى الى الدهر عند التلفظ
 المتناقضه لان قولك عندي له الاثلاثه اثبات لثلاثه في ضمن
 العشره ونفي لباقيها فتكون مثبتة منفيه وهو محال وقد ذكرنا كتاب
 الله تعالى الذي لا ياتي به الباطل من يمين يده ولا من خلفه فاحتمل في ذلك قيل المراد
 بقوله عشرة الاثلاثه سبعة ولفظ الاثلاثه يدل على ذلك كالتخصيص في الاستثنائي فيكون
 غير دخل في المستثنا منه وهذا غير متقيم للقطع بانه من قال استثنت الجارية
 الانصاف لم يريد استثنى نصفها من نصفها لانه كان يميز ان يعود الضمير
 من نصف الجارية في قوله الانصاف لان المراد بالجارية ذلك والمعلوم
 انه الجارية بكاملها ولا فاعداً متغزاً وايضا قد اجمع اهل اللغة على ان الاستثنى
 اخراج والاخراج اجمع الدخول وقيل بل قولنا عشرة الاثلاثه كماله موزع
 اسبعه فكان لسبعة سبعين احدهما سبعة واخر عشرة الاثلاثه
 فلا دخول ولا اخراج وهذه القول ضعيفه على ان الاستثنى اخراج
 بالاتفاق ولانه خارج عن قانون اللغة اذ الاسم مركب من ثلاثة
 الفاظ ولا مركب بمعرب اوله وهو غير مضاف ولا متنازع اعاده الضمير الى

بعض اصنافهم في الانصاف **وقيل** هو الصحيح المنفرد عنه ما على هذين
القولين من اشكال ان المراد عشرة وعشرة باعتبار الأعداد ثم اخرجت
الثلاثة والأسفاد فما حصل بعد الإخراج فلم يستدل إلا إلى سبعين
والله أعلم فكانه قال المخرج منها ثلاثة له على فلا يناقض فحصل من هذه
ان الاستثنى **على القول الأول** تخصيص **وعلى القول الثاني** تخصيص
القول الثالث محتمل الأول انه يختص اذ لا يحتل سواه **الثامن**
المخصص المتصل وهو في اللغة العلامة ومنه اشتراط
الاعادة علامتها وفي الشرع ما يتوقف عليه تأثير المؤثر في الوجود وقولنا
تأثير المؤثر في الوجود في ذاته ^{كالقصاص} ^{في التكاليف} ^{في التكاليف} وقولنا الوجود يخرج هذه فان
التأثير والوجود كلاهما منوققان علميا بخلاف الشرط فان تأثيره في الوجود
وجود المؤثر يتوقف عليه لا غاية يتوقف عليه تأثيره فقط كالاحصاء فانه تأثير في الوجود
لتوقف تأثيره في الوجود فانه في ذاته وجود الزنا فلا يتوقف عليه لانه لا يكره تترى
واعلم ان الشرط ثلاثا فما شرعي كما قلنا وعقليا كما يقال الحياء
شرط في العلم ولعمري انكر الناس ان كانوا علماء فقصر شرط الأكرام
على العلماء دون غيرهم وهذا هو المراد هنا وهو كما استثنى في ماسياتي من
وجود الاتصال من انه ياتي بعد الحمل المتعاقبه وعود إلى جميعها الاقرب

على الصحيح

على الصحيح كما سياتي **والقسم الثالث** المخصص المتصل
القسم نحو اكرم الرجال العلماء فان التقييد بالعلماء يخرج لغيرهم بشرط
فيه ايضا وجوب وادكانت بغير الجمل عادت إلى جميعها الا لغيرهم
والقسم الرابع المتصل **الغايه** وغايه الشيء طرفه ومنها
ولها فطمان احدها الى مثل اتموا الصيام الى الليل والثاني حتى نحو ولا
تقربوهن حتى يطهرن واما بعد الغايه مخالف لما قبلها لانها لا يخرجها
محكوم عليه بنقيض ما قبلها لانها لو لم تحذف الحكم لم يكن الحكم مترياً ولا
منقطعاً فلا تكون الغايه غايه والله أعلم واما ادخال جزء من الليل
في الصوم وجوب غسل **الفرق** مع الساعد فلا احتياطاً فخرج
لما بعدها من الحكم ومخصصه له وهي كالتى تقدم في وجوب الاتصال والعود
الى الجمل المقدمه **والقسم الخامس** المخصص المتصل **بدل**
البعض كقولك اكرم الناس قريش فان ذكر قريش يقتضي تخصيص الناس بهم وان
ان الشروع من المخصص الأربعة الأول اما هذا فتراده المصنف تبعاً لابن
الحاجب فترده اقام المخصص وانت تعلم ان بعضها مخرج
للمذكور كالمستثنى والغايه في قولك اكرم الناس الا يزيدوا وتموا
الصيام الى الليل اخرجت من يد الليل من الحكم وبعضها مخرج بغير

المذكور كالثلثة الباقية وأما في قولك أكرم الناس ان دخلوا الدار
وأكرم الناس العلماء وأكرم الناس قريشا خرجت من لم يدخل الدار وغير
العلماء وغير قريش من المحاكم فتأمل **والجواب** عند الأكثر من العلماء **أنه**
الشأن لا يصح تراخي الاستثنى عن المستثنى منه بل لا بد من الاتصال
لفظا **أن** يفصل عنه ويتراخا **قد** تنفس **أو** يتقرب **أو** نحوهما من معال
أو تفكر ما استثنى ما لا يعد معه مفصلا في الغرض وقد مر عن ابن
عباس رضي الله عنهما جواز التراخي قيل إلى شيء وقيل إلى سنة قيل إلى
وعن بعضهم يجوز إلى أربعة أشهر وعن آخرين في المخلص فقط والصحيح
هو الأول بدليل قوله صلى الله عليه وسلم من خلف عن شيء ورأى غير خير أمه فليأت
الذي هم خير ثم كيف عن يمينه معينا وكان يجوز تراخي الاستثنى لخير
بيغرها لأن الاستثنى أسهل فأذا لم يعينه فالأقل من أن يخير بيغرها أيضا
لجواز لم يقطع بمضمون جملة من طلاق أو عتاق أو نحوهما يجوز أن يرد
عليهما الاستثناء أنصرفا عن طاهرهما فيصيرهما صدقة وإن كان
ظاهرهما الكذب والعكس أي كافأنا بحكم أن قائلا لو قال على ما ذكره ثم قال
أشهر الأربعة قطع بكذبه وعد كلامه لغوا والله أعلم **والعلم**
أنه لا خلاف في امتناع الاستثنى المستغرق وأنه باطل سواء كان

مثل المستثنى

مثل المستثنى منه أو أكثر وخلاف أيضا في جواز استثنى الأقل أي دون
النصف ويبقى فوق النصف واحتلف في استثنى الأكثر حتى يبقى دون
النصف وفي استثنى المساوي حتى يبقى النصف المستثنى **والجواب**
أنه يصح استثنى الأكثر حتى يبقى دون النصف المستثنى منه وكذا
المساوي ومنهم من يخرج منها لنا وقوع ذلك وأنه دليل الجواز وذلك
في قوله تعالى إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من تبشركم من
الغافلين وهم أكثر من غيرهم بدليل وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين
فدللت على أن الأكثر ليس بمؤمنين وكل من ليس بمؤمن غاي وقوله تعالى
والبقرة والغنم حرما عليهم شحوا ما إلا ما حملت ظهرها يربد شحم
الظهر وما الجنب والحويا يربد ما حوت عليه من الشحم وهي الميايع
من الأمعاء أو ما اختلط بعظم وهو الشحم إلا إليه فربد جحر ما مستقناه
من الشحم من أنرا حلال لهم وهي أكثر الشحم كما ترى **والجواب**
فإن العلماء قد اجمعوا على أن القائل لو قال على له عشرة الأربعة
يصح هذا الاستثنى ولزم المقدرهم فثبت وذلك دليل على جوازه
لغة واللام تقع الاتفاق عليه عادة ولذهب جماعة ولو قليلا إلى لزوم
العشر أو يكون الاستثنى لغوا كما في المستغرق وأذا خالف استثنى الأكثر

فأما **الأولى** بالمختار أيضا أنه أي الاستثنى من النفي إثبات
 لما استثنى نحو ما عندى له عشرة أدرهما فبروا ثبت لديهم عند الأكثر
 خلافا للحقيقة مخرج مما قبله غير محمول عليه بالشبوت اللفظي والمعنى لما اللفظ
 فلعمري ما يدل عليه هذا التصدير وأما المعنى فلأن الأصل عدمه والدليل على ما
 ذهبنا إليه أن المعتمد في دلالة الألفاظ هو النقل عن أهل العربية
 والمنقول عنهم أنه كذلك وأيضا فلم يكن إثباتا لما كان قول القائل
 لا اله الا الله توحيدا لأن المعنى التوحيد نفي الألوهية عما عدى الله عز وجل
 وإثباتها له فأذا لم يدل هذا اللفظ على إثبات الألوهية لله تعالى بل كان كونه
 عنه فاشطرا لتوحيده والمعلوم أنه توحيد فثبت ما قلنا وكذا **العكس**
 وهو أنه من الإثبات نفي قيل وهو اتفاق لأنه عند الحنفية موافق الحكم
 الأصل ببراءة الذمة والظاهر أنه يتفق عندهم للأجل الاستثنى
 وعندنا للاستثنى ولنقل ذلك عن أهل العربية والمختار أنه أي الاستثنى
بعد الجمل المتعاطفة أي المعطوف بعضها على بعض قيل بالواو فقط
 وقيل مطلقا أي بالواو وغيره وقيل بل الأولى أن يفضل ففي بل والواو لكن يرجع
 إلى الجمع وسائر حرفي العطف كما لو أضافت هذا فلا نزاع في أنه يمكن
 أنه يرجع إلى الجمع وإلى الأخير وأما الخلاف في الظهور والمختار عند الأكثر

أنه ظاهر

هذا من الرضا عن
 ما في نسخة - وفيه غلط

أنه ظاهر في أنه **يعود إلى الجمع** فيحمل على أنه استثناء من كل واحد
 منهما **القريته** تصرفه عنه وتقتضي العود إلى بعضها مثاله
 قوله تعالى الذين يرمون **المحصنات** لم يأتوا بأربعة شهداء
 فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ولو كانوا من
 سفوف إلا الذين تابوا وهذا الاستثنى واقع بعد ثلاث جمل
 الأولى امرية والثانية نهيية والثالثة خبرية فيعود إلى جميعها
 فلا يحكم بفق الثانية وقبل شهادته فكان القياس سقوط الحد
 لكنه حق لا دمي فلا يقطر إلا بسقاطه فلا يعود إلى الاستثناء
 إليه لقيام القريته وقيل بل الظاهر رجوعه إلى التي تليه فيخرج عن
 الفسق فقط ويبقى الجمله وعدم قبول الشهاده **والدليل على**
 ما ذهب إلى الجمهور أن العطف يصيرها كالجمله الواحدة لأن العطف
 رابط كما أن عطف المفرد الواقعة موقع الخبر لمتبدا يصيرها بمنزلة أم
 واحد كما إذا قلت اضرب الذين هم قتلهم وسرقهم وزناه الا من تاب أعاد
 الاستثنى إلى الجمع اتفاقا لأنهما بمنزلة خبر فكذا الجملة في قوله اضرب الذين قتلوا
 وسرقوا الا من تاب لعلم ما يصلح فارقا والله أعلم نعم فإن ثم قريته يقتضي
 عود الاستثناء إلى البعض حين يعود إلى ذلك البعض فقط كما يحصل تنا في

بين الرجل واضرب عن اولها مثال الثاني في اضرب بني تميم والفقراء
 هم اصحاب الشافعي الا اهل البلد الفلاني فالجملتان متنافيتان لاختلاف
 فيها في النوع فيعود الاستثنى الى الذي يليه والمجمله الاولى
 مستقلة بنفسها لانها في نوع اخر ومثال الاخر ان بني تميم ثم تضرب
 عن هذا الكلام وتقول قريشا الا اشراف فان الاستثنى يعود
 الى الذي يليه فقط فتأمل **والله اعلم وما فرغ من بيان**
المخصص شرع في بيان المخصص المنفصل فقال
اما المنفصل
 وهو الذي يستقل بنفسه **فالكاتب والسنة** بأقلامها **والاجماع**
والقياس والعقل والمفروء **على القول به** فلهذا المخصص
 المنفصل هو في قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي هو الكتاب والاجماع
 والمعنوي الاجماع والقياس والعقل والفعل والتقرير اما الكتاب
 والسنة فقد اختلف في تخصيص بعض البعض **والجواز** عند اكثر
 من العلماء **بجواز تخصيص كل من الكتاب والسنة بمثله** اي
 بجواز تخصيص الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة اما الكتاب بالكتاب
 فقد قيل انه اجماع وقيل بل منعه بعض الظاهرية لنا وقوله كثير من
 ذلك قوله تعالى **اولا الاحمال** اجملهن اهن **يضع حملهن** فانه مخصص

لقوله تعالى

لقوله تعالى **والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن** بافسرين
 اربعة اشهر وعشر الا ان هذا عام للحاملات وغيرهن فخصص به
 بالاول لان عدتهن ليست بالاشهر فقط بل بتمام الوضوح
 فايها تقدم لم يحكم به بل ينتظر الاخر ونحو ذلك كثير وايضا قال تعالى
 تبينا لكل شيء والقرآن شيعي والتخصيص نوع فيبين نفسه والامان
واما السنة بالسنة فالمختار اذ قد وقع وهو دليل الجواز وذلك
 في قوله **صلى الله عليه وسلم** ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة فان ذلك
 مخصص لقوله **صلى الله عليه وسلم** افيما سقت السماء العشرة لان هذا يتناول
 فيما دون خمسة اوسق وقد خرج بالاول وكما يجوز تخصيص
 الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة بجواز تخصيصها **بسانرها**
 اي بسانر المخصص المنفصله فجوز تخصيص الكتاب بالسنة
 والاجماع والقياس والعقل والفهم وكذلك السنة اما
 تخصيص الكتاب بالسنة بأقلامها فذلك جائز على المختار بل كان
 قولنا متواترا جائزا اتفاقا وان كانت احاديا جائزا على المختار بل وقوعه
 فان قوله تعالى **واحل لكم ما وراءكم** كما يدخل فيه جواز نكاح المرأة
 على غيرها خالها وقد اجمعت الصحابة على انه مخصص لقوله **صلى الله عليه وسلم**

لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها وكذلك قوله تعالى **يُؤْتِي سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ**
فانه يوجب الميراث للولد عموما وقد اجمعوا على تخصيصه بقوله صلى الله
عليه وسلم لا يرث القاتل المقتول ولا الكافر المسلم ونحو ذلك ان كان فعلا
جائزا ايضا وذلك كرحمة صلى الله عليه وسلم للمخصص فانه مخصص لقوله تعالى
الرائية والرائي فاجله واكل واحد منهما مائة جلده وهذا على مذهب
من يقول بسقوط الجلد وامام من لا يقول فلا تخصيص والله اعلم **واما**
تخصيص القرآن بالعقل فذلك جائز كما في قوله تعالى الله خالق
كل شيء فان العقل قاض بخروجه تعالى عن هذا العموم الاستحالة كونه مخلوقا
ونحو ذلك **واما تخصيص القرآن بالليل** فان كاجليا جائز التخصيص
به عند الأكثر وذلك بحكم القياس العمد على الآية في تصنيف الحد بحكم الملك
فانه مخصص لقوله تعالى فاجله وهم ثمانين جلده وكذلك ان كان خفيما فانه ايضا مخصص
به على الصحيح مثل ان يعم قوله تعالى من لم يؤد صدقة المديون وغيره ثم
تخص المديون قياسا على الفقير **واما تخصيص القرآن بالأجماع** فالاحتياط
ايضا جازمه مثل اجماعهم على ان القريب اذا كان مملوكا لا يرث فان كان
مخصص لعموم اية الموارث والتحقيق ان التخصيص به انما هو لتضمنه
نصا وهو المختص بالحقيقة اذ الاجماع متأخر فتأمل **واما**

جائز التخصيص بما ذكر

جائز التخصيص بما ذكر لان كل واحد منها دليل على العمل به كاتين
في موضعه فجاء التخصيص به كما صرح تخصيص الكتاب بالكتاب والسنة
اذ لا فرق **واما تخصيص السنة بالكتاب** فهو ايضا جائز كما قال
تعالى بيان لكل شيء فدخلت السنة اذ هي شيء والتخصيص نوعين
واما تخصيصها بالسنة فهو ايضا جائز سواء كانت قول او فعلا
او تقرير او قول كما في قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت النخلة العشر ثم قال
صلى الله عليه وسلم ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة والفعل مثل ان يقول لا
تقبل قبل القبلة يقول ولا غائط ثم يفعل ذلك من غير تراخ فان الفعل
مخصص لعموم الأول فلا يبقى على ظاهره **واما التقرير** فمثل ان يقول لا تقبلوا
القبلة يقول ولا عايط ثم يبر من يفعل ذلك **فكذلك** فسكت فان يكون
مخصص لذلك الفاعل ثم يحمل عليه غيره اما بالقياس اذا جاز عليه جماعه
او بقوله حكى على الواحد حكى على الجماعة **واما تخصيصها بالأجماع** فهو
ايضا جائز اذ هو دليل قطعي قبيح والخلاف فيه **واما تخصيصها بالقياس** فهو
ايضا جائز كما ذكرنا من ان يقول الشارع لا تتبع المذنبون بالمؤمنين متفاضلا
ثم يقول يعمو الحميد بالحميد كيف يتم في قياس الناس والصلح عليه جماع الأنبياء وذلك
يحمل به تحصيل الأول **واما تخصيصها بالفعل** فذلك جائز ايضا على

الصحيح كما اذا قل الشارع المخرج واجب على الناس فان العقل قاطع بخروج
 من لا يفر من الخطأ من هذا العموم وذلك تخصيص **و** اما التخصيص
 للكتاب والسنن بالفرع فان قل من قال به صح التخصيص به سواء
 كان مفرقا موافقا ومفروضا مخالفا كما اذا قيل في مفرور المخالف
 في الغنم زكاة فهدى الى المعلوفه وغيره انما يقول في الغنم السائمة
 زكاة فيدل بالفرع على ان ليس في المعلوفه زكاة فيخصص
 الأول أو انما مثل بالخالفة لأنه اضعف فيثبت الموافقة بالأولى
والتواتر من الكتاب والسنن يجوز تخصيصه **بالأحادي** وقد
 من حقيقة فهدى جملة التخصيص المنفصلة على المختار وقد ذكر منها
 امور غير هذا منها عود الضمير الى بعض العام ومنها ذكر حكم بعض
 جملة بعد ذكره ليجبرها وقد تقدم ذلك ومنها السبب **وطائفة** عند المحققين
ان لا يقصر العموم الى سببه ولا يخص به بل يبقى العام على عمومته
 بمعنى انه اذا بنى على سبب خاص سواء كان ذلك السبب سوا
 ام لا فربما يعتبر بعموم اللفظ او بخصوص السبب المختار ان المعتبر بعموم
 اللفظ لا بخصوص السبب مثاله في السؤال قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن
 بئر بضاعة خلق الماء طهورا لا ينجسه الا ما غير لونه وطعمه وشمه ومثاله

في غير السؤال

في غير السؤال قوله صلى الله عليه وسلم حين مر بشاة يمينه وهي ميتة فأتاها
 دبح فقد طهر فإنه في هاتين الصورتين يعتبر بعموم اللفظ فيحكم بطهارة
 كل ما لم يتغير احدا وصافه وطهارة كل اهاب بالمال بلغ ومنهم من اعتبر
 خصوص السبب فيحكم بطهارة بئر بضاعة واهل الشاة يمينه بذلك
 فقط وهذا اضعف لان الصحابة رضي الله عنهم أكثر العمومات مع
 ورودها في اسباب خاصة منها اية اللعان وهي نزلت في هلال بن امية
 ومنها اية الظهار وهي نزلت في سلمة بن صخر ومنها اية الزفره وهي
 نزلت في شرقه المجن اوراء صفوان على الخلاف واحتمال كون تعديده
 الحكم في مثل هذا العلم بذلك من ضرورة الدير للخطا احتما ليجد الرفع
 الظهور الاحتجاجهم بنفس الخطا والله اعلم وهذا الخلاف اذا كان العام
 مع قطع النظر عن السؤال وافيا بالمقصود مستقلا بنفسه وما اذا كان
 غير مستقل بدون السؤال فإنه تابع السؤال في عمومته وخصوصه اتفاقا
 فأذا قال هل يجوز الوضوء ما البحر فقال نعم كان عاما واذا قال هل يجوز
 الوضوء ما البحر كان خاصا والله اعلم **ومنها** مذهب الراوي للعموم
والمختار انه لا يخص العام **مذهب** **راويه** يعني ان الصحابة اذا روي
 حديثا أو عمل بخلافه فإن مذهبهم لا يخص شأنا ذلك ما روي عن ابن

عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاقتلوه وكان
يدل ذلك في حق الرجال دون النساء فلهذا لا يخص العم عند
الاكثر بل يبقى على عمومته فتقتل المرأة له نحوها في العم وكذا اذا كان مدعيه
ولم يكن الراوي ففهم من قال يخص مدعيه ويحضرهم مطلقا ويحضرهم اذا
كان هو الراوي للعموم والصحيح انه لا يخص مذهب الصحابة مطلقا لان
العامة مذهب الصحابي ليس بحجة فلا يجوز تخصيصه به ولا ترك الدليل
لغير دليل وذلك لان يجوز كون مخالفة العامة استدعى دليلا يخص
انما هو في ظنه وما ظنه المجتهد دليل لا يكون دليلا عنه غيره ما لا يجعله بعينه
ويعلم وجه دلالة **ومنها** العادة والمختار عند الجمهور **لا** يخص
العامة بالعادة يعني اذ وجب كما يتناول انواعا من المتناول والمخاطبون
انما يعتادون نوعا واحدا مما يتناولها العامة يأكلونه فانه لا يخص ذلك
العامة بالعادة بان يكون المراد به ذلك النوع خاصة مثل ان يقول
حرمت الربا في الطعام فلهذا يتناول البر وغيره والمفروض ان عاده
المخاطبين يتناول البر فقط وعند الجمهور بان حرمت الربا يعم كل
مطعم لان المعتبر يتناول اللفظ وعند بعضهم يتناول العادة فيخصص
بالبر والمختار هو **الاول** لان اللفظ عام اللغة وعرفاها في اللغة فكذلك ظاهر ما في

العرف

العرف فلان لفظ الطعام لم يطر عليه عرف بلفظه المفروض ان البر فقط واللفظ
العامة باق على عمومته فيجب العمل به في دليل على تخصيصه والاصل عدمها ما
اذا فرض انه قد صار لفظ الطعام حقيقة عرفية في الجملة لانه لا يرد
فلا عوارض **ومنها** اذا كان المخاطب مركب من اثنين احدهما مدعي
على الآخر حايث اظهر في الاول شيء ان يضمن في الثانية اذ لم يطر او في الثاني
ذلك وكان ذلك هذا المضمون الجملة الثانية مخصصة بشيء فهل يجب ان يكون
المضمون الجملة الاولى مخصصة بك الشيء او لا الذي عليه الجمهور ان هذا
ليس من التخصيص **وانه** لا يخص عموم ما ظهر في الجملة الاولى المعطوف
عليها بقدر الذي يخص به ما اضمير في المعطوف وهو ما اضمير **مع العامة**
المعطوف عليه ونعم من يوجب تخصيص ذلك مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذؤن في عهده في عهده فالتقدير عند من اوجب التخصيص
هنا ولا ذؤن في عهده بكافرا **الجملة** في الحالم لان حروف
العتف يقتضي ذلك وما كان الكافر المعاهد يقتل بقتله علمنا ان الكافر
المؤمن عن قتل المعاهد به في قولنا ولا ذؤن في عهده هو الحرف فيخصص
بذلك فيكون التقدير فيه بكافر حرم واذا كان كذلك وجب ان يقد في المعطوف
عليه حريسا ايضا كما قدر في المعطوف فيخصص الكافر الاول به لان الثاني كذلك

فيستدل بقول المسلم بالله في العموم قوله تعالى النفس بالنفس والخياران هذا
 لا يقتضي التخصيص لان الواجب للعموم في المذكور والمقدر متحقق لوقوع
 النكره في سياق النفي والمخصص موجود في الثاني وهو النص والاجماع
 دون الأول فوجب القول بمخصص الثاني لوجود محصنه دون الأول
 لعدمه فتأمل والله أعلم **والجواب عن المصنف ان العا بعد محصنه**
 بأي المحصنات المتقدمه لا يصير مجازا فيما بقي داخل في صيغة العموم
 دون التخصيص بل حقيقة فيه وذلك لان تناوله للباقي قبل التخصيص
 كان حقيقة وذلك التناول بعده باق مكان حقيقة والذي عليه أكثر
 العمل انه يصير مجازا في الباقي مطلقا لان الصيغة حقيقة في الاستغراق
 فلو كانت حقيقة في البعض ايضا لزم الاشتراك وقد تقدم انه
 اذا ادا للفظ بين المجاز والاشتراك حمل على المجاز وايضا فانه
 لا يحمل على البعض الاقرينه وهي علامة المجاز واما ما ذكره
 فالجواب عنه انما كان تناوله للباقي قبل التخصيص حقيقة لا لانه عليه وعلى سائر
 الأفراد لا عليه **والجواب** فتأمل وعند بعضهم انه اذا خصص متصلا كالشروط
 والتشاور هو حقيقة وان خصص منفصلا كالكتا والسنة ونحوهما مجازا
 عند المحققين انه يصح تخصيص الخبر **كله** تخصيص الأمر والنهي **فيهم** من معناه

لانه يلزم

لانه يلزم منه الكذب فلا يصح الا في الأنت آت كأم والنهي اذ لا يحمل
 صدقا ولا كذبا بخلاف الخبر في محتملها فإطلاق العموم فيه يقتضي الأخبار
 بما تناوله اللفظ **والجواب** التخصيص بذلك فيلزم كذا أحدهما وايضا فانه
 نفي فيصدق النفي فلا يصدق هو ولا يصدق النفي والأشياء معا وهو محال فاذا
 ثبت انه كذب فلا يقطع لان كلام الحكيم منزعه عنه والصحيح هو الأول به ليل
 وقوعه كثيرا والله خلق كل شيء وهو مخصص بالعقل كما تقدم وتل وتناوله
 من كل شيء وهو كذلك لانها لم تؤت من كثير الأشياء والشرها **والجواب**
 عما قالوا المنع من ذلك لان الحكم لنا يثبت بعد التخصيص كما تقدم
 في الاستشاق من الاسناد انما يكون بعد الإخراج والثاني فلان صدق
 النفي انما هو بغير العموم لا مطلقا فعني قولك لم يؤت من كل شيء اعلم به
 العموم وقولك او نأت اعلم به التخصيص فلم يتوارى النفي والأشياء على وجه
 فلا تنص منهم من منع من تخصيص الأمر والنهي ايضا قال لانه بدأ **والجواب** انما
 يلزم البديل الأول في العموم من أول الأمر واما اذ لم ير فلا فإلخصه فانه علم انه
 لم ير العموم فتأمل والله أعلم **واعلم** انه لا يصح تعذر العمومين في حكم
قطعي عند جميع العلماء ذلك لمسائل اصول الدين التي يستدل عليها بالنهي
 كالوعود والوعيد وسئل الشفاعة ونحو ذلك من القطعي لا نهى او تعارضا

لزم حقيقة مقتضاها فيلزم وقوع المتسافين وهو محال ولا يلزم الرجوع
 الى الترتيب لانه فرع التفاوت في احتمال النقيضين وذلك لا يتصور
 في القطعي **ويصح التعارض في العام والخاص والعو به ح على المختار فيعمل**
بالتأخر منهما اذا علم تأخره ولكن اذا كان المعلوم تأخره هو العام كان
 ناسخا للخاص وح يجب ان يتراخا عنه وقتا يتسع للعمل بالخاص ويمكن
 منه لانه شرط في النسخ على ما سيأتي ان شاء الله تعالى وان كان الخاص
 فان تراخا اكثر اثنى التاسع كان ناسخا لبعض ما يتناولها العام وان لم يتراخ
 كان مخصصا ان مبينا للمراد بالعام **فاجعل التارخ** فلم يعلم بها المتأخر
 منهما **المراد** واخذ في الحادثة بغيرهما لكن لا يخفى انما يطرح من العام
 ما يقال بل الخاص فقط دون ما عداه اذا لموجب لسقوطه وهذا هو الذي عليه
 الجمهور **وقال الشافعي والصحابه** بل يثبت العام على الخاص ومعنى بانه عليه **يعمل**
 في الخاص فيما تناوله وبالعام فيما عداه تقدم الخاص انا خرام **المراد** التارخ
 وانما جبر ذلك عندهم **لحصول العمل** بما جبره فانه اولى من اطرهما ومن
 اطرهما احدهما وظاهر كلامهم ان ذلك **مبني على التخصيص** حيث تقدم الاول ولو
 كان ورود العام متراخا عنه وقولون تقدم الخاص قرينه تشعبه ما ربه
 العمول بل المراد ما عداه وكذا حيث رمل التارخ وما حيث تأخر الخاص مضافا

بالعام فلا اشكال في كونه تخصيصا فريدا تحقيق مذهب الشافعي وهو المصنف
 رحمه الله تعالى يقوى هذا القول لما قالوا من ان العمل بكما شاء الله تعالى **وهو**
 خلاف قاعده والله اعلم **فصل في المطلق والمقيد** وهما قريبان
 من العام والخاص فلذلك يذكران في بابهما اما **المطلق** فهو ما دل اي
 شئ دل على ماهية **مجردة** اي حقيقة من الحقائق غير مقيدة بشئ من
 القيود فتخرج المعارف كلها بقيدها البعض معين وجميع الاستغراق
 نحو الرجال وكل رجل والرجل بالاشتراف وح معناه ما دل على حصه ممكنه
 الصدق على خصص كثيره من الحصص المندرجه تحت مفهومه كل ذلك **اللفظ** الرجل
 مثلا واما **المقيد** فهو ما دل على اي على تلك الماهية لكن **الاصح** مجردة **مع**
زيادة قيد فتدخل المعارف كلها وجميع الاستغراق وكذلك يدخل فيه نحو
 رقيه مؤمنه فانها وان كانت شايعة في الرقبه المؤمنه لكنها قد خرجت
 من شيعه ما لانها كانت شايعة بين الف من غير المؤمنين فليس
 قيد بشئ بل القيد زال **الشاعر** فتأمل **وهما** اي المطلق والمقيد **كالعام**
والخاص في جميع ما تقدم من الانجاء ويختصان بزيادة بحث وهما انهما
 اذا ورد في حكم واحد حكم بالقيد اجماعا مثل ان يقول اطعم عييتي

اطعم جميعا عالما ومثلا ان ظهرت فأعتق رقبته ان ظهرت فأعتق رقبته
مؤمنه فيحمل المطلق على المقيد اي ليعلم بان المراد من المطلق هو المقيد فلا
تطعم جميعا غير عالم ولا تعتق رقبته غير مؤمنه قيل بياننا اي ان المقيد
بيان المراد بالمطلق وقيل ناسحا ان تأخر المقيد وقتا يتسع للعقل
بالمطلق وما وجب ذلك لان العمل بالمقيد عمل بالمطلق لان المطلق جزء منه
ففي العمل به جمع له ليلين بخلاف العكس وايضا يخرج عن العبد بيقين وذلك
واضح اذا وردا في حكمين مختلفين من جنسين فلا يحمل احدهما على الآخر
الاخر اتفاقا سواء كانا نعيمين او امرين اتحد سيرا او اختلفا مثال
النهيين ان يقول لا تكس تميميا ولا تطعم تميميا عالما ومثالا الامرين اطعم
جميعا وكس تميميا عالما وكذا لو قال اكس ثوبا يانيا واطعم طعاما فلا يقيد
التمس المطعم بالعالم ولا الطعام بكونه يانيا **الاقياسا** يعني اذا كان
هناك علمه جامع له وجب الحاق احدهما بالآخر لان القياس احد
طرق الشرع المقررة **والا** يحمل احدهما على الآخر **حيث اختلف السبب**
واقتد الجنس مثل كفارة في الظهار والقتل حيث اطلق في كفارة الظهار
فقال فتحرير رقبته من قبل ان يتمسا وقيد في كفارة القتل فقال
فتحرير رقبته مؤمنه فالجنس واحد وهو الكفارة والسبب مختلف وهو الظهار

والقتل

والقتل فلا يحمل احدهما على الآخر **على النخار** مطلقا وقيل يحمل
مطلقا وقيل ان حصل قياس لتقييد المطلق بما يقيد به المقيد قيد
وذلك كاشتراك الظهار والقتل في خلاص الرقبه المؤمنه عن قيد
الرق لشوق الشارع اليه وان لم يحصل ذلك فلا هلك اذكره بعض
المحققين فتأمل والله اعلم وتما هذا في الكلام في العموم والخاص
باب السبب في الحمل **في الظاهر والمآول**
اما الحمل فهو في اللغة المجموع وحمله الشيء مجموعه واحملت الحيا
اي جمعتها واما في الاصطلاح فحقيقته **بالا** يفهم المراد بالتفصيل عدل عن قولهم
اللفظ الذي الى لفظه ما يتبع كل مجمل من لفظه او فعل لان الاحمال يكون
في الفعل كما يكون في اللفظ قوله المراد به يخرج المراد به لا انه لم يرد به شيء
لاجملة ولا تفصيلا وقوله تفصيلا قيل انه لا يخرج المراد به هو غير مستقيم
لانه خارج من قوله المراد كما ينما وحينئذ فلا حاجة اليه اللهم **الا ان**
يكون بياننا لقوله لا يفهم اي لا يشترط في الاحمال الاعداد فهم التفصيلي
لا الاجمالي هذا **واعلم** ان الاحمال قد يكون في الفعل كالتقيا من الركعة
الثانية من غير تشديد فانه يحتمل الجواز اذا فعل متعمدا او سهوا فلم يفهم
المراد به فكان محملا بينهما وقد يكون في اللفظ **المفرد** وذلك كما لم يترك فانه

محل المتردد بين معانيه واحماله اما بالاصالة كالعين او بالاعلال
 كالمختار فانه متردد بين اسم الفاعل واسم المفعول ولكن بعد الاعلال واما
 قبل فانه كان مبنيا بالحركة بالياء الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح وقد
 يكون في اللفظ المركب وهو انواع منها ما هو في جملة اللفظ نحو قوله تعالى
 او يعفو الذي يمدح فانه متردد بين الاستعاط والرياء
 لانه ان اريد به الزوج فالمراد به الزيادة وان اريد به الولي فالمراد به
 الأسقاط ومنها ما هو في مرجع الضمير حيث تقدمه امر ان
 يصلح ان يرجع اليهما مثل قوله تعالى او لحم خنزير فانه جرس فانه
 يتردد بين اللحم والخنزير ومنها ما هو مرجع في الصفة نحو جاني
 علام يزيد الكاتب لاحتمال ان تكون الصفة لزيد أو للعلام
 ومثل زيد طبيب ما هو فأن الماهر محتمل ان يرجع الى زيد وإلى
 طبيب ومنها ما هو في تعدد الجان اذا عذر حمل الكلام على الحقيقة
 مثل بل يدها مبطون فانه بعد تعذر الحقيقة وهي الجارية متردد
 بين مجاز الاحتمال ارادة النعجة وارادة التشبيه وقد يكون في
 غير هذه الأمور فانه هو المحمل بأقسامه واما المبين فهو مقابل
 أي مقابل المحمل وهو ما يفهم المراد به تفصيلا وكما انقسم المحمل الى مفرد

ومركب

ومركب فكل ذلك مقابل له وهو المبين قد يكون مفردا وقد يكون مركبا
 وقد يكون في الفعل ايضا وقد يكون فيما سبق له اجمال وهو
 واضح وقد يكون فيما سبق لمن يقول ابتداء والله بكل شيء عليم
 والبيان يطلق على معنيين اعم وهو فعل المبين أي لتبيين كالمسألة
 بمعنى التسليم وذلك لخلق العلوم الضرورية ونصب الأدلة والتمكين
 العقلية والشرعية واخص وهو المراد هنا وهو ما يبين به المراد
 بالخطأ المجمل وهذا يشمل العلم الضروري والدلالة والأماره سواء
 كانتا قولاً أو فعلاً واعلم انه يصح البيان للمحمل بكل واحد من
 الأدلة والأمارات السميحة وهي الكتاب والسنة المقالية والفعل
 والتقريب والأجماع والقياس اما الكتاب والسنة المقالية والأجماع
 فلا خلاف في صحة البيان بها واما الفعل والتقريب والقياس فيصح
 البيان بها على المختار ومنهم من منع من البيان بالفعل لانه لا ظاهر له
 واما البيان بما تضمنه من القول الذي يؤخذ منه ومنهم من منع من
 البيان بالتقرير قال لان دلالة تضعيفه لاحتماله والصحيح هو
 الأول بدليل رجوع الصحا اليهما أي الى الفعل صلى الله عليه وسلم
 وتقريره في بيان المجملات واعتقادهم عليها كاعتقادهم وجوعهم

ومنها انه لا اجمال في تحريم الأعيان أي التحريم المضاف الى الأعيان
 نحو قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم حرمت عليكم الميتة والميتة ونحوها **لا اجمال في**
المعاد من ذلك كالوطي والموطوء والأكل في المأكول والملبس في اللبس
 والمشرب في المشروب فإذا قال حرمت عليكم الأمهات والميتة والحريم
 والحريم منهن تحريم الانتفاع بهما الأكل ونحوه إذ ليس هو في الفهم إلا ذلك فهو
 متضمن للدلالة على اجمال ما يكفأت الصحابة ومن بعدهم استدلوها
 على تحريم الفعل المقصود **منها** كما وقع منهم حين سمعوا من أبيه **صلى الله عليه وسلم**
 قد حرم الخمر يشكون أن المراد تحريم شربها ولذا عمد كل منهم الى ما عنده منها
 فاهرقه وكذا فقهوا من قوله في الذهب والحريم هما حرمان على ذكر
 انتهى أن المراد تحريم لبسها لا ملكها والنظر اليه **منها انه لا اجمال في**
نحو العلم المخصص والمراد بنحو العلم المخصص المطلق إذا قيل **واعلم**
 التخصيص لا يخلو إما أن يكون بعينه أو مبين أن كان بعينه فلا يحتاج
 به على شيء من الأفراد اتفاقاً لو صرح اجماله مثاله قوله تعالى أحلت
 لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم وإن خص بعين كالأوفيل
 اقتلوا المشركين الأهل الذمة فالجمله أنه لا اجمال فيه فيصح الاحتجاج
 به على ما بقي بدليل أنه كان قبل التخصيص **منه** حجه في الجميع فتبقى حجيته حتى

يظهر المعارض

يظهر المعارض ولم يظهر إلا في القدر المخصوص فيبقى حجه في الباقي وأما
 فإن الصحابة كانوا يستدلون بالعمومات مع وجود محضات وشاع
 ذلك عنهم وذاتهم وتكرروا ولم ينكر فكان اجماعاً وذلك واضح
 الدلالة على عدم الأجمال **ومنها انه لا اجمال في قوله صلى الله عليه وسلم**
صلاة الايتام لا صلاة الابغاث لا تكاح الابوي ومحو ذلك كثير مما بقي
 فيه الفعل والمراد بقي صفته **والدليل** على ذلك أنه ان ثبت عرف شرعي فطريقه
 للصحيح كان معناه الصلاة صحيحة ولا تكاح صحيحاً وبقي مسام
~~وهو ان قوله صلى الله عليه وسلم~~ ممكن فيتعين فلا اجمال وإن لم يثبت عرف شرعي فثبت عرف
 لغوي وهو مثله يقصد منه تقي القائه والجدوى نحو لا علم إلا مانع ولا
 كلام إلا ما فاد فيتعين فلا اجمال أيضاً وإن قدر انتفاء العرفين
 فالأولى جملة على نفي الأجزاء دون الكمال لأن ما لا يصح كالعدم في
 عدم الجدوى بخلاف ما لا يكل فكان اقرب المجازين الى الحقيقة
 المتعذر فكان ظاهراً فيه فلا اجمال **ومنها انه لا اجمال في قوله**
صلى الله عليه وسلم **لا اجمال بالبيت** فيجوز صريح دليل على وجوب اليه في كل
 عمل لأن المراد بذلك أنه لا عمل الابنية والعمل بنفسه بدون غيره مشتق
 لعلمنا بوجوده فيبقى المراد بقي جميع احكامه من الصحة والكمال في الشرب

والطاعة ونحو ذلك اذ لا تنافي بينهما ولا قرينة تشعر بخصوصية احدهما
فلا اجمال لا في قوله **صلوات الله عليه وعلى آله** **ففع** عن امي **الحطاط** **والنسان**
بما نفي صفة والمرد في لازم من لوازمها وذلك لأن العرف في مثلها
قبل ورود الشرع رفع المؤاخذه والعقاب قطعاً بدليل ان السيد اقال
لعبه رفعت عنه الحطأ والنسيان كان المفروض ان لا اخذك
بهما ولا عاقبتك عليهما فذلك بعد ورود الشرع فلا اجمال حينئذ
والله اعلم **والمختار** **المجوز** **للسرور** **صلوات الله عليه وعلى آله** **تأخير التبليغ** لما اوجبه
من الأحكام الى وقت الحاجة اليها اذ لا مانع من ذلك لأعقلا ولا
شرعاً وايضا يجوز ان يكون في التأخير مصلحة يعلمها الله تعالى وقوم
لا يجوز ذلك لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك والامر للرجوع
واللفظ قلنا لا يمنع جواز التأخير **اذ المقصد المصلحة** فكانه قال بلغ على
ما تقتضيه المصلحة من التأخير وغيره لان المقصود بالشرائع المصالح
فتبليغها يكون على وفق المصالح لأن الفرع تابع للأصل وقد تكون
المصلحة في التأخير **والله اعلم** **واللجوز** **تأخير البيان** **للمحمل** **والانحصار**
للعامة والتقييد للمطلق **عن وقت الحاجة** اي وقت امكان العمل
بما اقتضاه الدليل المحمل او العامة المطلق فلا يجوز ان يخاطبنا بها

بالصلاة مثلاً وقد علمنا انه لم يرد بها المعنى اللغوي من غير ان يبين لنا ما
فصد بها مع نصيب وقتها فهذا ممتنع **اجماعاً** **اذ يلزم من ذلك التكليف**
للعامة **لا يعلم** وهو قبيح على الله تعالى الا عند مجوزي تكليف ما لا يطاق
واكانه لم يعتمد عذبتهم لختته فلم يذا قال اجماعاً **فاما** تأخير البيان
والانحصار ونحوهما **عن وقت الخطأ** الى وقت الحاجة فقد اختلف
فيه على اقول الأول انه يجوز مطلقاً لأن الصحابة سمعوا قوله تعالى
ام قتلوا المشركين كافة وهو عام ولم يسموا تخصيصه وهو قوله صلى الله عليه
وله وسلم في **المجوز** سنوهم سنة اهل الكتاب الا بعد حين ونحو ذلك
كثير الثاني لا يجوز لانه كالخطأ بالمرمل وما لا يفهم معناه وهو ممتنع
والجواب انهم ما فرقوا لأن الحمل ونحوه يفهم منه احد مدلولاته فيطبع
او يعصى بالعزم على فعله او تركه بخلاف المرمل اذ لا يفهم منه شيء
الثالث يجوز التأخير في البيان اذ لا يطالب المحمل بشيء معين اذ
لا ظاهر له فيعقده فلا يحمل الخطأ به على اعتقاد الجرم ولا يجوز في
التخصيص ونحوه لان التأخير يوجب حمل الكلام على ظاهره فيحققه
العموم ونحوه والمراد غير فيقيم لما فيه من اللبس واستقرب هذا
الأما المهدى عليه السلام وروى بأن ساءعه ممنوع من اعتقاد

على بعض الولادة كما يقهر العام على بعض ما يدل عليه **لقرينة اقصرها اي**
 الصنف والقرينة الصنف قد تقدمت وقرينة القصر اما عقلية كما في قوله
 قوله تعالى والله اعلم كل شئ قلير فان طاهره العموم لكن القرينة العقلية كون
 بعض الاشياء لا تدل في مقدوره تعالى كما عيان افعال العباد
 وغير ذلك من التحليل على تعالى قهرته على بعض الاولاد وكذلك
 سائر النقصان العقلية اما مقابل **كالمخصصة** المقالية المتصلة
 والمنفصلة كما تقدم **فان قلت** لمفسر الماويل والتاويل ولم
 يقصر الظهور وانما في الظاهر فقط **قلت** لان المقصود من العجز
 هو الظاهر دون الظهور فليس بمقصود وانما في التاويل وان كان ايضا
 غير مقصود من العجز لان بيانه للماويل اليه اي المعنى الذي صرف
 اليه الظاهر فامل **والله اعلم نعم** والتاويل ثلاثة اقسام لانه **قد يكون**
قرينا في قوله **فان قلت** كما ذكرنا في تاويلي اليه بالنعمة فانها حجاز
 في النعمة في قوله العلاء وكتاويل **فان قلت** الجدل في الرأي على التخصيص
 في البعد قياسا على الامة لان هذا النوع من القياس الجلي قد قصر العام
 على بعض الاولاد **وقد يكون بعيدا** او بعد مجي خفاء العلاقة **فان قلت**
مرجح اقرب مرجح به التاويل القريب لانه مرجح بالمرجح الا في من ذلك تاويل

بعض الخفية

بعض الخفية وبعض امتنا قوله تعالى فاطعام سنين مكيثا بان المراد
 اطعام طعام سنين مكيثا واحدا وكذا قالوا الاول المقصود دفع الحاجة
 وحاجة مسكين واحد في سنين يوما كالحاجة سنين شخصيا لا فرق
 بينهما عقلا ووجده بعده انهم جعلوا المقدم وهو طعام مذكور الجب
 الاول مع ظهور ان يكون المذكور وهو سنين هو المراد لانه يمكن ان يقصد
 اطعام سنين مكيثا دون واحد في سنين يوما الفضل الجماعي بمرتهم
 بدليله الله مع الجماعة وتطابق قولهم على الدعاء فيكون اقرب الي
 الاجابة ولعلي فهم مستجابا بجملة الواحد وفرد ذلك من التاويلات
 البعيدة على ما هو مبسوط في بساطة هذا الفن **وقد يكون خفيا**
 لا يحتمل اللفظ **فان قلت** يحجب به والحكم بطلانه وذلك ككتاويل الباطنية
 تاويلهم ثعبان موسى تحته ونبخ الماء في بين الاصابيح بكتوه العلم وقولهم
 في قوله تعالى صرحت عليكم امرانكم المراد بالامران العلماء وبالتمجيز محرم
 مخالفهم وكتاويلهم الجيت والطاعون بكتوه عمر حية النعمهم وبالفرد في حان
 البياض ان تدعى لبقه بعائنه وغير ذلك كثير في انا طاهر وتمام هذه التاويل
 فخرج بالجل والبيان **الباطنية من الكتاب في الشرح**
 في اللغة يطلق على الازالة مثل ان يمس الظل ايد الله وعلى النقل التحويل

مقرين فعل الطاعة العملية واما المنكرات فمكونها مسميات للوجبات
واما المحرمات فمكونها مفسدة والشك ان جلب الفدية اعم من جلب
المنفعة واما المنكرات فمكونها مفسدة لا احتساب المحرمات وحينئذ فيلزم
ان تتغير بتغيرها فانها تقطع بأن المصلحة قد تتغير بحسب الأوقات كما تتغير
بحسب الأشخاص فلا بعد في ان تكون المصلحة تقتضي شرع حكم في وقت
ورفعه في وقت آخر واما النقل فقوله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها
أي نؤخرها نأخبر منها أو مثله أو مثلها فانها موحدة بوقوع النسخ في القرآن
وأيضا فإنه قد وقع وجود دليل الجواز وذلك كما جاء في التورات
ان آدم عليه السلام امر بتزويج بناته من بنيه وقد حرر ذلك باتفاق
وان كان قد روى عن جعفر الصادق عليه السلام المنع من ان يكون آدم
امر بتزويج بناته من بنيه بل انه انزل لابن آدم حورا فقلت فجاننات
ابنتها لابن أخيه قال الامم المهدى عليه السلام لا الزهراء وبنه مشادة
مخوذة غير مشهورة عن الصادق عليه السلام والله أعلم قيل النسخ من روي
الدين فهو معلوم ضرورة بدليل نسخ بعض احكام الشرائع السابقة من
شرائع الأنبياء عليهم السلام بالأدلة القاطعة على حقيقة شريعتنا ونسخ
بعض احكام شريعتنا بالأدلة القاطعة منها والله أعلم وهو ايضا جائز

وان لم يقع

وان لم يقع الاشعار به على الختام فلا يشترط في جواز ذلك ومنهم
من اشترط ان يقع الاشعار به **او** اي عند الابتداء بذلك المنسوخ مثل
قوله تعالى او يحيل الله لرسوله سبيلا لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا
قالوا لان الظاهر من الأمر المأمور والخفاء انما يراد به ظاهره فلم يكن من اشعار
لما قد يسر على الكلف وحمله على اعتقاد دوامة وهو قبيح فلا يجوز على الله تعالى
فيجب الاشعار بأن الحكم سينسخ دفعا لهذا الظاهر والوجوب ان لا نسلم
الاحتياج الى ذلك لان لفظ الأمر لا يقتضي ذلك اي الدوام لا الغنى
ولا عرفا لا عاما ولا خاصا بأهل الشرع فاذا اعتقد دوامة لغير دليل فقد اتى
من جهة نفسه لا من جهة الله تعالى فيجوز له لا يجب الاشعار به **والجواب**
جواز نسخ ما قبله بالتأييد ان كان التأييد قيدا للفعل مثل ان يقول
صوما ابدوا الدليل على ذلك انه قد ثبت جواز تخصيص العام الموكلا
واجمعين فيجوز نسخ ما قبله من الفعل بالتأييد بمثابة التاكيد بكل
واجمعين والنسخ والتخصيص واحد غير ان احدهما في الأعيان
والآخر في الأزمان وهذا لا يقتضي فرقا بينهما فيما ذكره فان كان التأني قيدا
للوجوب وبيان لمده بقاء الوجوب واستمراره فان كان نصا نحو ان
يقول الصوم واجب مستمر ابد لم يقبل خلافا وان لم يكن نصا بل ظاهرا مثل

الصوم واجب في الأيام والأشهر زمان ونحو ذلك قبل النسخ
 الذي خلاف التآني وحمل ظاهر التأييد على الجواز كالتمحيص
 ونحوه كذا اقرره بعض المحققين والله أعلم **ولذلك يجوز النسخ على المختار**
الى غير بدل يعني انه يجوز نسخ التكليف من غير تكليف آخر بدل عنه
 الشافعي وقال لا نسخ فرض الا اذا ثبت مكان فرض آخر والصحيح هو
 الأول والدليل على ذلك اما اولاً فقد ثبت ان الأحكام مباحة ونحوها انقضاء الصلح
 ولا يدل لها ولا يمنع من ذلك عقل ولا شرع **واما ثانياً** فإنه قد روي عنه
 دليل الجواز وذلك كنسخ **وجوب الإمساك بعد الفطر** تقديم الصدقة
 قبل نحو الرسول فإنه كان واجبا ثم نسخ الى غير بدل وكنسخ **وجوب الإمساك**
 بعد الفطر كما قال جابر الله انه كان الرجل اذا مسى حازه الأكل والشرب والحجاء الى
 ان يصلي العشاء الأخره فاذا صلاها او ناء ولم يفطر حرر عليه كل صغرة القابلة
 ثم نسخ ذلك بقوله تعالى احل لكم ليلة الصبأ الرفث الى نسائكم الآية من غير بدل
 ونحو ذلك كثير **وكذا يجوز نسخ الحاكم الاخف بالحكم بالاشق كالعكس** اي
 كما يجوز العكس ونسخ الأشق بالاخف اما الثاني فاتفق بين
 من اثبت النسخ وكذلك النسخ بالمساوي واما الأول فمنهم من منعه
 والصحيح الجواز والدليل عليه العقل والسمع اما العقل فقد ثبت من

ان الأحكام

ان الأحكام مباحة والأمانع من ان تكون المصلحة بالاشق بعد الاحق
 اكثر وذلك كما ينقل من الصحة الى القسم ومن وهذا واضح
 واما السمع فأدلت كثيرة منها نسخ التحجير بين الصوم والفدية الثابت بقوله
 تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية الخ اي على المطيقين الصيام الذين لا عذر
 لهم فدية طعام مساكين بقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه **والاشك**
 ان التزم احد الأمرين اشق من التحجير بينهما ومنها نسخ صوم عاشوراء
 بصوم شهر رمضان وصوم شهر اشق من صوم يوم واحد ومنها نسخ وجوب
 الكف عن قتل المشركين الثابت بقوله تعالى ودع اذهم ونحوها بايجاب
 القتل بآيات كثيرة مع الشديده حتى اوجب ثلثا الواحد للعشرة ثم للأثنين
 وهو اقل من الكف ونحو ذلك كثير **واعلم** ان المراد بالعكس في قوله
 كالعكس مجرد تقديم ما اخر وتأخير ما قدم لا معناه الاصطلاح اعني تبديل
 طرفي الفضية كما تقدم ببيان وتسميه ذلك عكسا يجوز للمناسبه بينهما والله
 اعلم **وجوز نسخ التلاوة** فلا يبقى اللفظ قرآنا **ولذلك** فلا يبقى الحكم بحواله **جميعا**
 قاله كل من حال كون النسخ لهما جميعا وكذلك كاري مسلم عن عائشة انهما قالت
 كان فينا النزل من القرآن عشر ضعات محرما ثم نسخ خمس فقد نسخ
 تلاوته وحكمه ويجوز ايضا نسخ **احكام دون الآخر** اي اما التلاوة فلا يبقى

اللفظ قرأنا دون الحكم فيبقى وأما الحكم دون التلاوة بأن يبقى اللفظ قرأنا
يتلى بحرف أو لا يبقى الحكم الدال هو عليه مثال الأول ما روى الشافعي عن عمر أنه
قال ما أنزل الله في كتابه الشيخ والشيخه إذا زنيا فأرجمهما البتة وفي
بعض الروايات كما لا من الله وسوله والمراد بها الحصن والحصنه ثم نسخ
تلاوته دون حكمه فهو باق وهذا الأول وهو ما نسخ تلاوته وحكم الأصح
أنه يجوز للحدث والجنب تلاوته وله اذ ليس بقرآن حينئذ ومثال
الثاني نسخ الاعتداد بالحوال في حق الميتة الثابت بقوله تعالى إلى الحول
غير إخراج بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأفصرهن أربعة أشهر وعشرون نسخ آية السيف وهي في قوله تعالى إذا طلق
الأشهر الحرام فاقتلوا المشركين الآية آيات كثيرة كالآيات التي في
الأعراض والصفحة وقد قيل إنها ناسخة لما نه وأربع وعشرين آية
نعم والمراد بالأشهر الحرم ذو القعدة والحجة ومحررم ورجب
ومنها وهو ما نسخ عند الأكثر وقيل المراد أشهر الأجل وبما أحرمها
لحرمة العربة والله أعلم وما نسخ حكمه تلاوته كما قدم الجوز
للحدث تلاوته وله لأن قرآن ويجوز نسخ **مفهوم الموافقة** وقد تقدم بيانها مع
أصله أي الذي له المفهوم كما ينسخ تحريم الضرب وأصله الذي هو تحريم

التأفيف

التأفيف وهو جوب قيا الاثنين وأصله الذي هو قيا المائتين **و**
يجوز نسخ **أصله** أي أصل مفهوم الموافقة دون أن يكون المفهوم كما ينسخ
تحريم التأفيف ويبقى تحريم الضرب **وكذا يجوز العكس** أي يجوز نسخ المفهوم
دون الأصل لكن إن لم يكن المفهوم **فحين** بل كان لمفهوم كما ينسخ وجوب
قيا الواحد للعشرة ويبقى قيا العشرين للمائتين وأما أن كان محو
فلا يجوز فلا ينسخ تحريم الضرب الذي هو أولى بالحرمة من التأفيف لأن الآية
فيه أكثر دون التأفيف فيبقى تحريمه وهذا بين كما ترى المتأخر عند المحققين
من العلماء أنه لا يجوز نسخ الشيء قبل إمكان فعله سواء كان قبل دخول
الوقت أو بعده قبل انقضاء زمان يسع المأمور به فلا يصح أن يقول جواز هذه
الشيء ثم يقول قبل دخول عرفة لا تجوز أو لا أن يقول يوم عرفة
قبل انقضاء زمان يسع الأسباب الحج لا تجوز **والدليل** على ذلك أنه لو
صح نسخ الشيء قبل إمكان فعله أذ انتهى عن نفسه ما أمر به أو العكس فيكون
أما به حيث تبين من بعد القبح أو الحسن أو قصد إلى النهي عن الحسن أو
الأمر بالقبح أو عبثا حيث لم يتبين له ما لم يكن عرفة مما ذكر وكل
من ذلك محال في حقه تعالى أو ما إذا إلى محال فهو محال فيكون النسخ قبل
التمكن من فعل المنسوخ حتى نسخ محالا لأن المكلف مع عدم التمكن

منه غير مكلف به فلا نسخ وان كان قد كلف به ولم يتمكن منه فهو يد اكل
بيننا وما بعد التمكن فيجوز سواء كان قبل فعله او بعده فلا شرط في
الفعل ولا فيهم من جاز النسخ قبل الامكان واقتوى حججهم على ذلك ما استجوابه
من ان ابراهيم عليه السلام امر بدخول مكة قبل التمكن **والجواب** ان الا
ن لم ينزل ابراهيم عليه السلام امر بالنسخ على الحقيقة وإنما فعله من اضجاع ولده
واخذ الله به فقط به ليل قوله تعالى يا ابراهيم قد صدقت رؤياي وهو لم يدخ
وان سلمنا انه امر به فلا يخلو الامر اما ان يكون مؤقتا او لا والاول باطل
اذ ليس في الاية ما يدل على التوقيت وان كان مطلقا كما هو الظاهر فلا حجة
لهم فيه اذ ليس مما نحن بصدده لان الخلاف في الفعل المؤقت قبل
دخول حوله وقته او بعد دخول الوقت قبل انقضاء زمان يسع المأمور به
والفعل عاجزا مطلقا موعود غير مصيق به ليل فانظر ماذا ترى
ولو كان مصيقا لما اشتغل عنه بمراودته وحينه فالغرض حصول
الفعل فيجوز ان يكون قد مضى وقت يمكن فيه ايجاد الفعل فالنسخ بعد
التمكن لا قبله وذلك جائز كما بينا والله اعلم **والزيادة على العباد** نسخ لها
اي للعبادة المزيده عليها لكن لا مطلقا بل ان لم يجز **المزيد عليه** به **وقد** اي
ان كان الزيادة مخرجا للأصل عن الاعتدال به بحيث يجب استشفاه لو فعل

وحده وقد كان يفعل اوله وحده ويجزى بحسب ما يمكن من نسخا
وذلك كزيادة ركعة او سكون او سجود في احد الصلوات الخمس كما
ركعتين في الرباء فياشرح لنا في فرضت من نسخ في هذه في الحرفان هذه الزيادة
تتطلب اجراء المزيد عليه وذلك واضح وان لم تكن كذلك لكانت باطلا
به دون الزيادة وانما يلزم ضم الزيادة اليه بحيث الاستناق فلا يكون
نسخا وذلك لزيادة عشرين جلده في خلافه فادور باده التعديل
الجلد في الزيادة وانما كانت الزيادة على العباد نسخا في الاول دون
الثاني لانه ارفع برأى الاول حكم شرعي هو الاخر آفاقا فزيادة
ركعة على الفجر يتطل اجراء الركعتين لواقع علمها المصلحة **والجواب**
فلا تتركها من اجماعنا في الثالث فان الزيادة لم ترفع حكما شرعيا فعليا
ومر السمع على كون المرفوع بالناسخ حكما شرعيا والله اعلم وهذا في
الزيادة العباد المستقلة واما زيادة عباد مستقلة عما في نوعا من
العبادات المستقلة فنسخا على الصحيح كما اذا ريد على الصلوات الخمس صلوة
سادسة ومنه من قال بل ذلك نسخ لا يخرج بزيادة صلوة سادسة
مثلا الوسط عن غيرها وسطا فيطل وجوب المحافظة غير ما ذكره حكم
شرعي الخواب ان لا يطل وجوب ماصدق عليها انها وسطا فينا بطلانها

وسقط وليس حكما شرعيا وكذا لو خير المكلف بين شيئين أو ثلاثة
ثم زيد عليها واحد فإن تلك الزيادة نسخ على الصحيح من التحريم المكلف
في خصال الكفارة بين ثلاثة أسباب المعوق والكسوة والأطعمة فأنسخ
تقتضي تحريم الأحلال بما فلو زيد عليها رابع كالصوم مثلا كان خالفا لانه
رفع تحريم الحلال بالثلاثة وهو حكم شرعي والله علم **النقص** أي من العبادة
سواء كان جزءا أو شرطاً في **الساكن** من الجرد أو الشرط اتفاقا ولا يكون
نسخا **للجميع** من العبادة على المختار إذ لم يرفع حكما شرعيا لأنه لم يرفع وجوبها
ولا اجزائها فلو نقص ركعة من أربع أو شرطاً منها بقيت على الوجوب غير دليل
ثان ولو كان نسخا لانتقلت إلى دليل آخر وهو باطل بالاتفاق **والنسخ**
الأجماع وذلك برفع الحكم الثابت به لانه لو نسخ فما مبني قاطع أو
بأجماع قاطع أو بغيرهما وكل ذلك باطل أما الأول فإنه يلزم أن يكون الأجماع
على الخطأ لأنه على خلاف القاطع وهو محال وما الثاني فإنه يلزم منه خطأ
أحد الأجماع عين المنسوخ أو الناسخ لانه على خلاف القاطع وأما الثالث
فأنه أبعد مما قبله للأجماع على تقديم القاطع على غيره فيلزم خطأ هذا
الأجماع مع تقديم الأضعف على الأقوى وهو خلاف المعقول وكذلك
لا يصح نسخ القياس بأن يرفع حكم الفرع مع بقاء حكم الأصل قال المصنف

أجماعا

أجماعا يعني في كلا الطرفين والظاهر أن هذا الغالب قول الأكثر وأن
الخلاف ثابت في كل الطرفين كما هو مذكور في مسائل هذا الفن والله
اعلم بالصواب **النسخ** أي بالأجماع والقياس غيرهما من الأدلة كما أنها لا
ينسخان على القول المختار أما الأجماع فما علم بنسخ به الأمرين الأول
أنا لما تبعه نابه بعده صلى الله عليه وسلم والنسخ بعده لأن النسخ
أما يرد بالتغير المصلحة ولا هداية للمكلفين إلى ذلك والثاني أن
الأجماع لا يخلو ما ان يكون عن نص أو غيره إن كان عن نص
فروى الناسخ لا الأجماع وإن كان غيره فإن الأول أي المنسوخ بالأجماع
قطعي لم الأجماع على الخطأ وهو باطل كما وان كان ظاهرا لم يفتى بالأجماع
دليلا لأن شرط العمل به رجحانه وإفادته الظن وقد انتفى بمعارضته القاطع
له وهو الأجماع فلا يثبت له حكم فلا يتصور النسخ فتأمل وأما القياس فكذلك
لا يصح به سواء كان جليا أو خفيا الأمرين الأول أجماع الصحابة على منعه
وجود النص وهذا ظاهر في عدم النسخ به والثاني نسخ معاذ رضي الله عنه فإنه
قدم فيه النص على القياس يدل على وجوب تقديم النص عليه وإنه لا عبرة به
مع وجود النص خالفه أو وافقه بالقياس كان مخالفا لذلك علم
والله أعلم بالصواب على المختار نسخ متواتر بأحادي وذلك لأن المتواتر

فطعنوا الأحاديث والظنون لا يقابل الفاعل هذا أو اعلم
 ان عدم جواز النسخ بالقياس والأجماع وكذا عدم جواز نسخ المتواتر
 بالأحادى إنما هو عند من فرق بين التخصيص والنسخ وقال ان التخصيص
 بيان وجمع بين الدليل والنسخ ابطال ورفع لأحدهما وما من لم يفرق
 بينهما وحكم بأن النسخ بيان لا رفع وجعله نوعا من التخصيص
 خامسا بالآراء ما بخلاف غيره فإنه يكون في الأعيان والأزمان فإنه
 يجوز النسخ بالأجماع والقياس بما يجوز التخصيص بهما ويجوز نسخ المتواتر
 بالأحادى وجوايا نعم عما استدلل به المانعون مذكورة في المطلب الأوفى قومه
 جدا والله أعلم **وطريقنا إلى العلم بالنسخ** اعلم ان معرفة الناسخ من
 والمنسوخ طريقان أحدهما صحة ومنها قاسده والصحة مما ادله على
 بهما في المعلوم والمظنون ومنها ما لا يعمل بهما في المظنون فقط أما
القسم الأول من الطرق الصحيحة فهو ما نص الصادق من النبي صلى الله عليه وآله
ومن أهل الأجماع الذين هم جميع الأمة الذين يعتقد بهم الإجماع أو
 عترة النبي صلى الله عليه وآله عند من جعل إجماعهم حجة ويكون ذلك النص
 الصادق من ذكرهما **مخا** نحو ان يقول أى هو إلا نسخ هذا به أو هذا
 ناسخ وهذا منسوخ وغير ذلك بان ذكر ما هو في معنى النص في قوله

صلى الله عليه وآله كفى نهيتكم عن زيارة القبور الا فروروها كانت نهيتكم عن
 ادخال الجحوم الاضاحى الأفاد حروها وقوله تعالى ان حلف الله عليكم بعد
 قوله ان يكون عشرين صلبون يغلبون ما تبين وان يكن منكم مائة يغلبوا
 القاصم الدين كفو فانه ان الطريقان دليلان على ما في المعلوم والمظنون
والقسم الثاني من الطرق الأول بينه بقوله **والمالاة** ويشترط فيها
 ان تكون **قوله** بحيث يحصل بها الظن بتعيين الناسخ من المنسوخ وذلك **كسائر**
الخبر من كل وجه مع معرفة المتأخر منها قبل من احد الصحابة كان
 يقول هذا الخبر متأخر عن ذلك وهذه الآية نزلت قبل تلك فأن
 نقبله قال بعضهم ولو كان يقتضى نسخ المتواتر بالأحادى لان النسخ اذا
 حصل بطريق الشك قلت وهذا على قول من يعمل بهذا في القطعي والظني وأما
 من لم يعمل به الأفي المظنون فقط كما سيأتى عن قريب فلا يقبله اذا كان
 يقتضى ذلك فتأمل والله أعلم فاما لو قال هذا ناسخ وهذا منسوخ
 فلنا لا نقبله لأنه من الطرق الفاسدة كما سيأتى او تعارضهما من كل
 وجه مع حصول **قوله** فيحصل معهما غلبة الظن كابتن آخر
 احدهما **الغزاة** أى ينسب الصحابي احدهما إلى غزاة أو ينسبه إلى حاله
 متقدمه وينسب الآخر من المتعارضين إلى غزاة أو حاله متأخره

نحو ان يقول نزلت هذه الآية في غزاة بدر وتلك في غزاة احد وقال هذا الخبر
 في خامسة العجوة وذلك في سادستها **فيعمل بذلك في المظنون**
فقط اي اذا كان الخبر الذي عرف نحيه بأى هذه الاماكن مطلقا فقط لا اذا
 كان معلوما فلا يعمل به لتلايودي الى ترك القاطع الظني **على المختار**
 لأن منهم من قال انه يعمل به في القاطع ايضا لأنه اذا تعارض قطعيان
 تعين احدهما فاذا قال الصمائي هذا ما خر عن ذلك سمع منه فالتسريح
 انما حصل بطريق التبع لا بقول الصمائي واجيب عن هذا بأنه اذا قبله
 قول الصمائي في المتأخر كان التسريح في الحقيقة هو قول الصمائي اذ لو لا
 لما وقع التسريح وفيه ضعف **واما الطرق** الفاسدة فمنها قول الصمائي
 سواء عين التسريح بأن يقول هذا الحكم منسوخ بكذا او لم يعينه نحو نحو ان
 يقول هذا الحكم منسوخ اما الاول فلأنه لم يبين الوجه في كونه
 ماسيا بل احواله علينا ولم يتحمل عهده فلا يقبل ولو كان الحكم ظاهريا
 واما الثاني فلا احتمال ان يكون مذهبنا له او مذهب الصمائي ليس
 بحجة كما تقدم **ومنها** قبلته في المصحف فأنه لا يشعر بقبلته في النزول
 لأن الآيات لم ترتب على ترتيب النزول **ومنها** أنه من الصمائي
 لأنه متأخر الصحيح فلا يدل على تأخر ما نقله لان قوله متأخر الصحيح قد

يكون

يكون متقدما وبالعكس ومنها تأخير اسلامه وهو كاذب قبله
 ونحو ذلك فهذه هي الطرق التي تعين التأخر وعرفته من المنسوخ
 وما ليس بناسخ ولا منسوخ والله الهادي فاذ اعرفتها ولم تعلم الناسخ
 من المتعارفين طريق معين منها وجب التوقف حتى يظهر دليل
 الاختيار فيها والأبطال لها والأخذ في الحادثة بغيرها لان مرجعها
 الى رفع حكمها مع العلم بأن احدهما حق وذلك مما لا يجوز والله اعلم
الباب التاسع من احوال الكتاب في الاضراء والعلل
الاضراء فهو في اللفظ استغراق الواسع في تحصيل الشيء ولا يستعمل
 الا فيما فيه كلفة ومشقة بل اجتهد في حمل الصغرة ولا يقل اجتهد في
 حمل النواة وهو مأخوذ من الجهد بضم الجيم وفتحها وهو
 الطاقة وفي الاصطلاح **استغراق الفقيه الواسع في تحصيل الحكم**
 قوله استغراق الفقيه الواسع في حمل من الأفعال وقوله حكم شرعي صريح
 العقلي الغوي فلا يسمى الاستغراق لتحصيل امر اذا الحكم الشرعي اعم
 من ان يكون أصليا او فرعيا قيل والدولة يقال في تحصيل حكم
 سريع القطع والظن **والفقيه في الاصطلاح** العلم **من يمكن**

استنباط الشريعة **عن ادلتها** واما ترتيبها **التفصيلية**
وقد تقدم بيان هذه القيود في الكتاب **وانما يمكن من ذلك**
اي من الاستنباط المذكور الفقيه وهو المجتهد على ظاهر كلام القوم وان
كان قد شاع اطلاقه على من يعلم من الفقه وان لم يكون مجتهدا او المجتهد
هو **مصل من العلم ما يحتاج اليه** في الاستنباط والمحتاج اليه
في ذلك علوم قد يكتفي بقوله **من غور العرس** من نحو تزييف ولغة
وذلك لأن الأدلة من الكتاب والسنة عربية الدلالة فلا يتمكن من
استنباط الأحكام **منها** الا بفهم كلام العرب افراد او تركيبا
والذي يحتاج اليه **منها** قدر ما يتعلق باستنباط الأحكام من
الكتاب والسنة **والاصول** والمرد بها اصول الفقه دون اصول
الدين لانه لا يسمى علم الاصول مطلقا الاصول الفقه وسمى اصول الدين
علم الكلام كما هو محقق في البسيط وذلك لان علم الاصول مشتمل على
معرفة حكم العموم والخصوص والمجمل والمبين وشرط النسخ ما يصح
نسخه وما لا يصح وما يقتضيه الأم والنهي من الوجوب والخطر والفور
والترخي والتكرار وغيرها ومعرفة الأجماع والقياس وشروط
صحتها وفاسدها مع ما صم الى هذه من معرفة المفاهيم والترجيحات

والحقيقة والمجاز وغيرها فلا يمكن استنباط الأحكام الا بمعرفة
هذه الأمور واما فروع الفقه التي ولدها المجتهدون بعد ايفاءهم
بالاجتهاد فليست بشروط لأنها نتيجة الاجتهاد فلا تكون شرطا
له والزم توقف الأصل على الفرع وهو دور نعم يشترط ان
يعرف منها مسائل الأجماع كالمسياني واما غيرها فأنها ليست من كمال
الاجتهاد كما ذكرنا لكن يشترط في المجتهد ان يكون معرفته في الحاجة
الناس اليها **والله أعلم** والكتاب وهو كتاب الله تعالى ولا يشترط معرفة
جميعه كما زعم بعضهم بل المسترطان يعرف منها الأيات المتعلقة بالأحكام
التي تؤخذ الأحكام من ظواهرها ولا يشترط حفظها غيبا بل يكفي ان
يكون عارفا بوضعها من السور حتى يرجع اليه في وقت الحاجة
من دون ان يمضي على القرآن جميعا وقد افردها كثير من
العلماء كتابا مستقلا في تعيينها وبيان معانيها وما يؤخذ **منها** من
الأحكام **وسنة** اي سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يشترط فيها أيضا
الحفظ غيبا وان كان أحسن فيكون كتابا مصححا جامع لاكثر ما ورد
في الأحكام ويعرف موضع كل باب بحيث يتمكن من الرجوع اليها وذلك
مثل كتاب الشفاء للتومير الحسين واصول الأحكام للأمام المتوكل

احمد بن سليمان واما الى احمد بن عيسى وكتاب السنن لا بد
 وقد قيل ان عدد الاحاديث يحتاج اليها الف حديث وقيل
 سبعمائة الف حديث **ومسائل** الأجماع هي المسائل التي وقع عليها
 الأجماع الصحابة والتابعين وغيرهم من محدثي هذه الأمة وهي قليلة
 جدا قيل سبعة عشر مسئلة واما اشتراط معرفتها **ليعلم** ان
 ما ادى اليه اجتهاده ليس مخالفا للأجماع بأن يعلم انه موافق
 لمذهب او واجعه متجده لا خوض في أهل الأجماع فيها فانه
 علوم الاجتهاد ادعى الصحيح وقد اشترط غير ذلك منها حال
 الرواية للأدلة قليل لا بد من معرفته حالهم في القوة والضعف ومعرفته
 طرق الجرح والتعديل وهذه ليست بشرط الا عند من لم يقبل المراسيل
 واما من يقبلها فالمعتبر عنده من المصنف ثم العهد **عليه** **ومنها علم**
 اصول الدين فقليل ليس بشرط الا مكان استفادة الأحكام من أدلتها
 لمن جزم بحقيه الأسلاك على سبيل التقليد وقيل بل هي شرط لتوقف
 الأستاذ بالسمعية على ثبوت الباري وصدق المبلغ ولا
 يعرف ذلك الا به قليل وهذا في التحقيق من لوازم منصب الاجتهاد
 وتوابعه لا من مقدماته واشراطه والمختار عند المحققين **جواز** **الشي**

هذا هو الأصل في
 معرفة الأصول
 في علم الأصول

صلى الله عليه وسلم

١٣٠
 صلى الله عليه وسلم **بالاجتهاد** فيما انصرف فيه عقلا فانه لا مانع من جوازه
 ومنهم من منع من ذلك واحتج بأنه لو جاز ذلك لجازت مخالفتها كائنا
 المجتهدين لان جواز المخالفة من لوازم الحكم المجتهدين والأجماع
 متعقد على المنع من مخالفتها **والجواب** عن ذلك ان قياسه على مثل
 المجتهدين قياس مع جو الفارق بينهما ان الله اوجب علينا اتباع قول
 رسوله صلى الله عليه وسلم سواء صدر عن وحى او عن اجتهاد بخلاف غيره
 واما وقوع الاجتهاد منه فقد اختلف فيه **فمنهم** من قال لم يقع ومنهم
 من قال بل قد وقع **ومنهم** من قال وهو المختار انه لا يقطع بوقوع
 ذلك اى الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم **ولا انتفائه** لعدم الدليل عليهما
 وهذا في الأمور الدينية واما الأمور الدنيوية وفي الأراء والخلافات
 قد دل الدليل على وقوعه من ذلك اذنه للمخالفين بالخلاف فانه كان
 عن اجتهاد به ليل انه عتب عليه في قوله تعالى عفا الله عنكم اذنت لهم
 اذ لا يتعبد على ما كان بالوحى وكاروه انه صلى الله عليه وسلم في بدو احكامه **وعنه**
 بدليل انه سئل هل ذلك عن رأى او عن وحى فقال بل عن رأى فراجع فانتقل
 والقصة مستوفاه في سيرة بن هاشم وغير ذلك من الوقائع كثيرة كتبت اليه فاما
 ما عدى ذلك من أمور الدين فلا دليل على وقوع الاجتهاد والأصل عدمه

فأنتان على القول بقوع الاجتهاد منه **صلوات الله عليه** **الأولى** اذا اجتهد
صلوات الله عليه في امر هل يجوز ان يخطي فيه قيل لا والواجب اقتباعه فيه وقيل يجوز
بشرط ان لا يقر عليه قلنا اذا قلنا بوقوعه فلا خطأ قطعاً اذا المطلوب من المجتهد
ما أدت اليه ظنه لا غير ذلك فلا خطأ حينئذ مع توقيفه الاجتهاد حقه فتأمل
الثاني اذا اجتهد **صلوات الله عليه** فقايس فرعاً على اصل فأنه يجوز القياس على
هذا الفرع لانه صار اصلاً بالنص وكذا اذا اجمعت الأمة على ذلك ذكره بعضهم
والمختار ايضا انه يصح الاجتهاد في غيره **صلوات الله عليه** **انه قد وقع** من عاصره
في غيبته **صلوات الله عليه** لم يدل خبر معاذ رضي الله عنه حين جرحه **صلوات الله عليه**
الى البعن حين قال اجتهد رأي وقره وفي حضرته ايضا **صلوات الله عليه** كقول ابي
بكر يوم حنين فمن سلب قتيل غيره لاها الله اذا التزم الى اسد من اسد الله
يقاتل عن الله وسوله فيعطيك سلبه فقال **صلوات الله عليه** صدق وكلم
سعد بن معاذ في بني قريظة في حضرته **صلوات الله عليه** بقتلهم وبسب ذرايعهم
فقال **صلوات الله عليه** لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة ارفعه والمختار ايضا
ان الحق في المسائل **القطعية** وهي التي تكليفنا متعلق فيها بالعلم واليقين
ولا يكفي فيها الدليل الظني بل لابد من القطعي المسائل العقلية والكلامية
مع واحد والمخالف مخطأ ثم سواء اجتهد ولم يجتهد يعني ان الحق

فيها مع واحد فمن اصابه فقد اصابه الحق ومن اخطأ فقد اخطأ فان
مما يرجع الى الله وسوله فكفر والافأبتدع فاما المسائل **الظنية** التي تكليفنا
متعلق فيها بالظن ولا يحتاج فيها الى دليل قطعي بل دليلها ظن العملية التي
المطلوب فيها العمل دون الاعتقاد فكل مجتهد مصيب اي لاحكم الله تعالى
فيها معين قبل الاجتهاد وانما المطلوب من كل ما اداه اليه نظره فمراد الله تعالى
وحكمه فيها تابع للظن لان الظن تابع لمراد الله تعالى فظنه فيها كل مجتهد فمراد الله تعالى
فيها في حقه في حق مقلده **والدليل** على ان ما ذكره هو المختار في الطرفين جميعاً
أما الطرف الأول اعني كون الحق في القطعية مع واحد فالدليل على ذلك اننا قلنا
كل مجتهد فيها مصيب وان الحق فيها ليس واحد الا أدى ذلك الى الحكم باحتماء
القيمين وهو محال كما اذا قلنا **ظن** اصبه قوله من يقول بحديث العالم وقوله من
يقول بقدمه حكماً اصبه الحديث والقدم واحتماءهما وهو محال ونظائر
ذلك كثيرة **والطرف الثاني** فيدل عليه امران عقلي ونقلي اما الفطري فتحرره ان
يقال كل مسئلة من الأحكام العقلية وغيرها نحن مكلفون بها ولا دليل عليها قاطع
لا يخلو اما ان يكون مراد الله تعالى منها فيها متعيناً في علمه او لا ولا قسم
ثالث ان كان الأول اعني الله تعالى متعين فلا يخلو ايضا اما ان يكون
المطلوب منافي معرفته اي مراد الله تعالى الوصول الى العلم اليقين او لا والثالث

الاول باطل اعني ان يكون المطلوب منا الوصول الى العلم اليقين لتضمنه
تكليف بالايطاق اذ المفروض ان لا دليل عليها قاطع فلا يكون ثم طريق
وصل الى العلم اذ الوصول اليه هو القاطع والمفروض عدمه وان كان **الثاني** اعني
ليس المطلوب منا في معرفته الوصول الى العلم اليقين بل الظن فقط فلا
يخلو اما ان ينصب لنا اماره تثبت الظن بما اراده تعالى منا فيها او لان كان الثاني
اعني لم ينصب لنا اماره كذلك فباطل ايضا لانه امان لا يكون له منا
فيها مراد نحن مكلفون به فهو خلاف الفرض اذ المفروض اننا
مكلفون بها وان كان له منا مراد فيها ولا دلالة عليه ولا اماره له فتكليفنا
بمراد الله تعالى بعينه تكليف بالايطاق وذلك واضح وان نصب لنا اماره تثبت
الظن فقط مراده في ذلك فلا يخلو اما ان يريد منا يتقن اصابه الظن المطابق
لمراده تعالى المتعين او لا ان اراد منا ذلك ادى الى احد الطرفين
لان امان يريد منا يتقن اصابه الظن المطابق لمراده تعالى لزم ان يكون
عليه دليل قاطع حتى يحصل التيقن وذلك يستلزم كون ذلك الظن علما العنا
مطابقته بمقتضى هذه هي حقيقة العلم كما تقدم في صدر الكتاب وهذا باطل
لان الظن غير العلم قطعا ولا يريد منا يتقن اصابه الظن المطابق لمراده
تعالى وانما يريد منا ظنا اصابته سواء اصابناه او لم نصبه لزمه من ذلك ان

يكون

يكون مراده تعالى منا انما هو ما ادعى اليه اجتهادنا ولا مراد له مناسبا لذلك لان
ارادة ما سواه ان تتعلق بتكليفنا اي كنا مكلفين بذلك فهو تكليف بالايطاق
من حيث انه اراد منا ظنا اصابه الظن المطابق لمراده تعالى وهذا يلزم منه
ان مراده منا ما ادنا اليه الاجتهاد وهو يريد منا سوا ذلك وان اراد منا
سوى ما ادنا اليه اجتهادنا ولم يتعلق به تكليفنا فآرائه عبث وهو فيهم
والله تبارك وتعالى يتدبره عن ذلك وهذا ايضا باطل كما ترى فبطل
ما ذكره ان يكون مراده الله في تلك المسائل متعينا في علمه تعالى واما اذا لم يكن
له منا تعالى في تلك الأحكام التي لا دليل عليها قاطع مراده معين فاما ان يكون
علينا فيها تكليف او لا ان لم يكن علينا فيها تكليف فلا اسكال وهو خلاف الفرض
لان المفروض اننا مكلفون بها وان كان علينا فيها تكليف مراده منا فاما ان
ينصب لنا امارات ويامرنا بعمل بما اذتناول تلك الأمارات اليه من المظنون او لا
ان لم ينصب كان التكليف بالعمل بها حينئذ تكليف بالايطاق وان نصب فالعامل
بما ادعى اليه اجتهاده تعالى حينئذ تكليفه بما اراد الله تعالى وقد عمل
بمقتضى الأماره التي نصبها تعالى وليس له تعالى فيها مراد متعين وذلك واضح الاشكال
فيه فيلزم من ذلك ان يكون كل محقق مصيبا لانه قد فعل مراده الله تعالى غير شك
فهذه **الادلة العقلية** على ان كل مجتهد في المسائل الظنية العملية مصيب

ذكر معناه الأمام المهدي عليه السلام في المنهاج قال عليه السلام وهو دليل
 قاطع لا غبار عليه مبني على القول بالعدل والحكمة وهو واضح المالك ولما
الدليل النقلي فمن ذلك قوله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها
 فبأذن الله **وجه الاستدلال** بها انها نزلت في رجلين من
 الصحابة في حال حصار النبي صلى الله عليه وآله لم يبق قريضة كان احدهما مجتهدا
 في افادتهم وقطعها والاخر مجتهد في تقويمها وتصلحها فبلغه
 صلى الله عليه وآله خبرهما فاستخبرهما فآلها عن شأنهما في ذلك فقال الذي
 كان يفهما ما انا يا رسول الله فحسبت ان لا يحصل الاستدلال عليهم وارتدت
 ان لا ينفخوا بها ان يقولوا قال الاخر وانا وندبت من الله تعالى بالطرسولة
 وتكلمت منهم فتبقى ارضهم فيا المسلمين ينفخون بها في عات اصحابها ذلك
 فتوقف رسول الله صلى الله عليه وآله في تصويب ايها حتى نزلت الآية مصرحا
 فيها بأنه اراد من كل واحد منهما ما اذاه اليه نظره لقوله تعالى فبأذن الله
 والاذن منه تعالى في تلك الحال الا الارادة فكذلك حال المجتهدين في المسائل
 الظنية **قلت** ومما يدل على الاصابة ايضا قوله تعالى قصة موسى
 وهارون عليهما الصلاة والسلام حيث قال حاكيما ما منعك اذ رأيتهم
 ضلوا الا تتبعني او عصيت امرى فقال هارون عليه السلام اي خشيت

ان تقول

ان تقول فرقت بين بني اسرائيل ولم ترقب قولي **وجه الاستدلال**
 بها انه اخبر هارون عليه السلام ان عدم اتباعه لآخيه كان عن اجتهاد وهو انه
 ظن انه اتبع اخاه لانه على مفارقة بني اسرائيل الا عن وحى بدليل قوله اي
 خشيت اذ الخشية عبارة عن الظن ولم يعترضه موسى عليه السلام بل
 قبل ذلك منه وصوبه وقراه فدل ذلك على انه مصيب في اجتهاده وان
 كل مجتهد مصيب فاقامل ومما يدل على الاصابة ايضا قوله صلى الله عليه وآله
 كالخوم بأبيها اقتديتم اي اهتديتم فدل ذلك على ان كل مجتهد منهم مصيب اذ لو كان
 الحق مع واحد وغيره مخط في اجتهاده لم يكن سايعته هدى الى الهدى
 لئلا يكون في متابعة الحق دون الخطي جعل **وجه الاستدلال** الهدى
 في متابعة ايرام كان واختلف فهم في المسائل الظنية معلوم فدل ذلك على
 علا اصابهم جميعا فيها وذلك واضح فهدى الأدلة على ما ذكرنا هاهنا اقوى
 ما يستدل به على الاصابة لظهورها في ذلك وقد يستدل بغيرها لكن
الجواب عليها بآدنى نظره فتركناها لعدم الحاجة اليها وخشيته
 التطويل بذكرها ليعرف انه فتأمل **والله اعلم** والخيار عند الجمهور ايضا
 انه في الشأن لا يلزم المجتهد اذ كان قد اجتهد في حادثة ووفي
 الاجتهاد حقه فاداه نظره فيها الى حكم فانه لا يلزم حينئذ تكرار النظر في

وجه الاستنباط لتكرار الحادثة بعينها بل يكفيه النظر الأول فيها اذا كان
 ذكر المأمور من طرق الاجتهاد وما قضى به له فيها فبقي به اذ قد اجتهدها
 الاجتهاد **الأول** وان جوزه ما يقتضيه بطلانه لك الاصل عدمه وانما
 لو وجب التكرار لذلك التجوز لو جرت تكرر النظر ابدان لم يتكرر الواقع
 لأن تجوز ما يقتضيه بالتخيير محتمل ابدان غير مقيد بتكرار الواقع والاتفاق على طاقته
والله اعلم فان شئ ذلك لم يرد استنباط الاجتهاد فان تغير اجتهاده لم
 العمل **بالتاني** والخبر عند جمهور العلماء انه ان المجتهد اذا استدل بدليل يجب
 عليه البحث عن الناسخ لذلك الدليل هل هو موجود ام لا وكذلك المخصص
 حتى يعلم او يظن عدمه اي الناسخ والمخصص يعني ان المجتهد اذا اراد ان
 يستدل بدليل فان كان نصا في المقصود او ظاهرا فيه لم يستدل به **والله اعلم**
 حتى يعلم او يظن انه غير منسوخ ولا متاؤل بتاويل يخالف ظاهره وان كان
 فلا بد ايضا ان يعلم او يظن هل هو مخصص **بغيره** ام غير مخصص وقد روي عن الصيرفي
 ان ذلك لا يجب وقد تقدم في **باب العموم** استيفاء الكلام في بيان هذه
 المسئلة ومحقق خلاف الصيرفي فليرجع اليه **واعلم** انه لا يجب عليه البحث
 الا في كتابه ما قد ظهر نصيحه كاحد الصحاح المشهورة او ما رواه علماء
 اهل البيت عليهم السلام في الكتب التي قد صحت عنهم واما ما لا يحجب علمه استيفاء

جميع الاخبار الواردة عنه صلى الله عليه وآله واستقصاؤها من التعداد ذلك
 لكثرة ذلك الرواية عنه صلى الله عليه وآله والرواه حتى خرجت عن حد الضبط
 فتأمل ذلك موافق ان شاء الله تعالى والمختار ايضا عنه اكثر العلماء انه لا يجوز
 له ان المجتهد تقليد غيره من العلماء في شئ من الاحكام الشرعية مع تمكنه
 من الاجتهاد لانه انما يكلف بقله ولا شك ان المجتهد يجد **الطريق**
 الى الفن فليس له العمل بغير ظنه وهو ظن من يقوله ولو كان ذلك في بعض
 المسائل على القول بتجزي الاجتهاد **والله اعلم** ولو كان ذلك الغير اعلم منه
 ومنهم من ذهب الى جواز تقليد الأعم ولو كان ذلك الأعم منه صحابا ايضا
 ومنهم من قال يجوز تقليد الصحابي ولو لم يكن اعلم منه والحجة لنا ما مر انفا
 لا يجوز له التقليد ايضا **فما يخصه** ومنهم من قال يجوز فيها تخصيصه دون
 ما يفتي به **فهم** هذا الخلاف انما هو قبل ان يجتهد في الحكم وما بعده فانه
 يخرج عليه ان يقلد بعد ان قد اجتهد اتفاقا بين العلماء واذا تعارضت على
 المجتهد الامارة في حكم رجع الى الترجيح بينها فيعمل بما ظهر له فيها
 من اي وجوه الترجيح الا انه ان سأل الله تعالى فان لم يظهر له رجحان فقد
 اختلف العلماء في ذلك **فقد قيل** اي قال ابو علي وابوه شام ان المجتهد
 يخرج حينئذ معني ان له ان يعمل بما يشاء **وقيل** اي قال ابن ابيان

بل يجب عليه ان **يقول اعلم** منه في جميع العلوم او ذلك الفن التي تلك
 الحاجة فيه يعني انه اذا روى احد المتحاربين اعلام من
 روى الآخر فانه يعدل الى روايه الأعلام من المرحلات لأن العلوم
 على اختلافها تتركى الفطن العقلية فكثير الناس علماء اثبتهم عقلا ووجدتهم
 ضبطا لما يروون وقيل والقاتل ابو طالب عليه السلام والكثير الفقهاء بل اذ لم يطرأ له
 مرجع فانه يجب عليه ان يطرأ له من ماصار بها بالتعارض كأنها لم يوجد وجبته
 يرجع اما الى غيرهما من ادلة الشرع ان وجد ولا يرجع الى حكم العقل
 فيجعل مقتضاه في ذلك الحكم **وتحج هذا القول** الأما لكه عليه السلام
واعلم انه لا يصح لمجتهد قولان متناقضان في حادثة واحدة في وقت
 واحد بمعنى انه لا يصح له ان يقول في وقت واحد تحليل امر وتحريمه او نذبه
 واباحه بالنسبة الى شخص واحد لتعدرا اجتماع التقيصين في حكم
 واحد ولانه ان تعادل دللاهما وجب الوقف وان ترجح دليل احدهما
 فهو قوله فيعين قولنا المجتهد احتراز من الأكثر لكثرة تناقض اقوال المجتهدين
 وقولنا في حادثة واحدة لانه لا تناقض عند تعدد الحوادث **وقولنا**
 في وقت واحد للقطع بجواز تغير الاجتهاد وقولنا بالنسبة الى شخص
 واحد لانه لا تناقض في التحليل لزيد والتحريم له وعند تعادل الأمايتين

عنه يقول

عنه يقول بالتخيير فيصح ان يفى به في وقت لشخصين والالتناقض
وما يحكى عن الشافعي رحمه الله تعالى هذا جواب سؤال مقدرا قبل
 قد حكتم بأنه لا يصح لعالم قولان فأتقولون فيما يحكى عن الشافعي فانه قد
 حكى عنه انه قال في اربع عشرة مسألة فيها قولان فأجاب بأنه تناول
 بوجوه اصحها انه يعني ان له فيها قولين قال بأحد هاتين قال بصدق
 بعد واعقده **والله اعلم** ويعرف مذهبه المجتهد في المسئلة بأمر منها قوله انه
 اى المجتهد المصنف على تلك المسئلة فخوان يقول كل المثلث حرام **ومنها** بالعموم
 الشامل لتلك المسئلة ولغيرها فخوان يقول كل مسكر حرام فيعلم انه يحرم المثلث
 عنه **ومنها** مماثلة تلك المسئلة مانص عليه من نظائر هاتين ان يقول
 السفحة لجار الدكان فيعلم ان جارا الدكان مثله عنه اذ لا فرق بين الدكان والدكان
ومنها تعليله لمسئلة بعللة بوجه في غير مانص عليه فخوان يقول
 يحرم النفاضل في بيع البر بالبر للأستواء في الجنس فيعلم منه انه مذهبه في
 التعيين وغيره كذلك وان كان ذلك المجتهد يرى جواز تخصص العلة فان
 ذلك مما يتبع من الجزم بثبوت الحكم حيث وجدت العلة وانه مذهبه في
 ذلك ولا يلزمنا ان نتوقف حتى يبحث هل يقول بتخصيصها في ذلك النظر
 ام لا مهم لم يكن منه نص على تخصيصها بذلك المحل فهذه الأمور هي التي يعرف

بها مذهب العالم فيصيح ان يخرج له مذهباً على ايها **والله اعلم**
 واذا رجع المجتهد عن اجتهاده كان قد قلده فيه غيره وجب عليه ايدان
 مقلده برجوعه حتى يرجع ان كان مؤخر العمل بقتواه او كان العمل بها في
 المستقبل مما يتكرره كالصلاة او كان مما له حكم مستدام كالنكاح وامام قد فعله
 وليس مما يتكرر ولا مما له حكم مستدام بل قد قد ولا حكم لرجوعه فيه فخوان
 يقلده في شيء من اعمال الحج ثم يرجع المجتهد بعد ان قد اده على اجتهاده
الاول فربما الاحكام لرجوعه فيه فلا يجب الايدان فتأمل **والله اعلم وفيه حوان**
 يخرج الاجتهاد في فن دون فن ومثله دون اخرى **خلاف** بين العلماء
 فمنهم من قال يصح لجور ان يطالع القاصر عن الاجتهاد الاكبر على
 امارته في او مثله دون فن اخر ومثله اخرى فيصير في ذلك
 مجتهداً ولا يمنع من ذلك ومنهم من قال لا يصح ذلك بمعنى انه لا يكل
 للاجتهاد الاصغر الا من يكل للاجتهاد الاصغر الا من يكل للاجتهاد
 الاكبر لجور ان يتوقف شيء من ذلك على ما لا يعلمه قلنا ذلك خلاف
 الفرض **والله اعلم** **فصل في التقليد في اللغة مشتق من القلاد**
 كان المقلد يجعل قول العالم الذي يتبعه فيه قلاده في عنقه او يجعل قوله الذي
 يتبع فيه العالم قلاده في عنقه العالم وفي الاصطلاح اتباع قول الخمين

دون حجة ولا شبهة اي من دون ان يطالب المتبع صاحب القول بحججه ولا
 شبهة اذ لو طالب في ايها لم يكن متقلداً لغيره المقلد هو المتبع للغير سواء
 كان ناولاً للعمل بقوله ام لا او اما المستفتي فهو من لم يولد العمل بقول عالم وانما
 يعتمد على السؤال وسواء عمل ام لا او اما الملتزم فهو من نوى العمل بقول عالم
 في مثله او اكثر مستمراً وسواء عمل ام لا **واعلم انه لا يجوز التقليد**
في علم الاصول سواء كان من اصول الدين كعرفة الباري تعالى وقدمه
 ومعرفة صفاته واسماؤه ومعرفة النبوات وما يتعلق بها والوعد
 والوعيد او من اصول الفقه او من اصول الشريعة التي هي الصلاة
 والصوم والحج ونحوها تقرر ان الحق فيها مع واحد والمخالف مخطئ انهم
 فلا يأتى المقلد ان يكون من قلده مخطئاً فيكون على صلاله في دينه
 ويكون ولهذا احتسب الله تعالى النظر والتفكر فقال ويتفكرون في خلق
 السموات والارض الا انه افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت وغير ذلك
 في القرآن كثير واحبب تعالى الكفار في جميع القرآن ومهم على تقليد
 علي الاباء في قولهم انا وحدنا اباناً على امه وانما على اثارهم مقتدون **ولا**
 يجوز ايضاً التقليد في **العلمية** وان كانت من الفروع وذلك كمثله
 الشفاعة وفق من حالف الأجماع وسميت علمية لانها لم تتعلق بها

كيفية عمل وفرعيه لا يتنازعها على غيرها لأن المسائل المأخوذة من الأدلة
أما ان تتعلق بها كيفية عمل وتسمى اعتقادية عليه وذلك كقولنا الباري تعالى
سميع بصير لأن الغرض منها مجرد اعتقاد العمل وتسمى أصلية أيضا لا يتنازع
المعليا عليها وأما ان تتعلق بها كيفية عمل وتسمى عليه كقولنا الوتر منه وما إذا
المقصود منها الأعمال وفرعيه لا يتنازعها على الاعتقادية وتعلقها بالعمل
الذي هو فرع على العلم وهذه يجوز التقليد فيها كالمسألة **والجواز أيضا التقليد فيها**
يقرب عليها أي على العملي وذلك كالمواصلة للمؤمن وحقيقتها ان تجب له
كل ما تجب لنفسك وتكره له كل ما تكره لها ومن ذلك تعليمه واحترام
دمه وماله وعرضه فذلك وان كان عمليا فلا يجوز التقليد فيه لترتبه على
امر علمي وهو الأيمان وكذلك المعاداة وهي تقيض المواصلة فهذه الأمور المتقدمة
لا يجوز التقليد فيها ولا العمل بالظن بل لابد من العلم اليقين عن الدليل
الدال عليها والله أعلم **وجب التقليد من غير شرط في العملية المحضه** أي
التي تتعلق لها بالعلم وذلك بدليل قوله تعالى فأسألو أهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون فقيده تعالى الأمر بالعلم التي هي عدم العلم فيتكرر بتكررها فكما
تحقق عدم العلم محقق وجوب السؤال فامل والله أعلم ومنهم من قال
انما يجب عليه التقليد بشرط ان يسأل العالم لينبهره على طريق الحكم وبين

له صحة اجتهاده بدليل والمختار انه يجب التقليد بخير شرط في العملية
وسواء في ذلك الظاهر وهي التي دليلها يثمر الظن كسائل الخلاف
من الفروع والقطعية وهي التي دليلها يثمر القطع كوجوب الوضوء قوله
تعالى اذا قمتم الى الصلاه وكترتم الزنى في الأشياء **الطائفة الثابت بالنص**
منه **صلاة على النبي** ومنهم من قال انما يجب ذلك في الظنية فقط وأما القطعية فلا يعلم
والصحيح ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من وجوبه مطلقا **والدليل** على ذلك
ان العلماء رحمهم الله تعالى لم يروا يستقون في المسائل القطعية والظنية فيفتنون
وينبجون في ذلك من تفرقه بين معلوم ومظنون ولا بداء مستند وشاع
ذلك عنهم وذاع وتكرر وتكرر عليهم احد وكان اجماعا على ما ذهبنا اليه
من لزوم من غير شرط واقتضاء التعيم ايضا فثبت ما قلنا وبطل
ما قال الخطيم والله الموفق وانما يجب التقليد فيما ذكر على غير المجتهد سواء
كان عاميا صرفا او عارفا بطرف صالح من علم الاجتهاد لا المجتهد فلا يجوز
التقليد كاتقدم **وجب على المقلد البحث** عن كل من يقله اذا جرح حاله
في علمه وعدالته وذلك لانه يشترط في المقلد صلاحيته لتقليد العلم والعدالة
ولا طريق اليهما مع جهل الحال الا بالبحث فيجب عليه ان يعلم هل هو جامع للاجتهاد
والعدالة فيقلده او لا فلا يقلده وبكيفية اي المقلد عن البحث في جواز تقليده

من اراد تقليده انتصانه اي المقلد للفتيا في بلد امام الحق لا يجوز تقليد
كافر التأويل وهم الجبرون والمشيبه وفاسقه وهو الناع على امام الحق واقفا
ام شرط ذلك لانه مما لم يكن انتصابه كذلك كذا لم يامن المستفي الذي
يحرم عنده تقليد فاسق التأويل وكافره ان يكون هذا المنتصب فاسق تأويل
او كافره عنده فلا يجوز الأخذ عنه اذا لا يحصل ظن بصلاحيته فاما اذا كان
انتصابه في البلد المذكور فإنه يختص في الظن انه ليس كذلك نعم
وهذا الركن مخربا عن حال المفتي لان كان مجتهدا له وعارضا بحديثه
فانه يجوز له التقليد والأخذ عنه وان لم يكن كذلك والله اعلم ولزم المقلد
ان يتحرى الأكل من المجتهدين في العلم والورع من علماء بلده وغيره وذلك
لأن اموال المجتهدين بالنسبة الى المقلد كالأدله بالنسبة الى المجتهد اذا
تعارضت فكلا لا يجوز للمجتهد اذا تعارضت الأدله ان يصير الى ايها
محكما بل لابد من مرجح كذا المقلد والترجيح في حقه انما يكون بالاكليه
في العلم والورع فيلزمه تحري ذلك ليقوى الظن بصحة قوله تقليد المجتهد
الحق **اولى** من تقليد المجتهد الميت وان كان يجوز تقليده على الصريح وانما
كان اولى العلم باستمراره على قوله بخلاف الميت اذا لم يكن له مكان جازع
عنه وايضا فان الطريق الى كماله يكون اقوى من الطريق الى الميت في عالم الأحوال

وايضاً فإنه

وايضاً فإنه قد خالف في صحة تقليده بعض من قال بالتقليد بخلاف الحق
وكذلك تقليد المجتهد الأعلم وسواء كان حيا او ميتا **اولى** من تقليد المجتهد
الاول بعد استكمالها النص الاجتهاد والعدالة ولان احدهما زاد
في العلم والاخر في الورع فان الذي زاد في العلم **اولى** من الذي زاد في الورع لان
الظن بصحة قوله اقوى لقوة معرفته بطريق المحلثة **والله اعلم** بالمشهور
بكمال الاجتهاد من والعدالة من اهل البيت عليهم السلام اكانوا من فاضل او ادعا
كالقائم والهادي عليها السلام وغيرهما الا لعلي بن الحسين والصادق عليهما السلام
وغيرهما **اولى** بان يقلدوا **ابن** غيرهم من سائر المجتهدين عندنا وذلك لما له
بيننا اتفاق ان يلمزم المقلد تحري الأكل علما وعدالة وانما اهل البيت عليهم السلام
هم المختصون بالكمال فيها **الأمم** جميعهم **السلام** احصى للعدل والمؤثر في العلم
من نصوصهم بذلك ومن تخطت حرم المجرة والمشيبه اذ لم يسمع عن احدهم من
الناس ان نقل عن واحد من مجتهديهم ما يخالف ما فهم من رجوع عن الرذائل
التي رويت عن غيرهم منها ايجاب القدره مقدوره هاهنا فانه تسلموا الجبرين
حيث انه يلزم ان لا يتعلق الفعل بالقادر ولا ينبذ اليه بل انما يتعلق بفعل
القدره لانها موجه له وبسبب فيه وفاعل السبب فاعل السبب **وهذا**
قوله عن النعمان بن ثابت الى حبيبه بخلاف من قال انما يجوز له

فانه لا يلزم ذلك كما هو مذهب اهل البيت عليهم السلام **ومنها** تجويز الرواية
على الله تعالى يوم القيمة فانما تستلزم التشبيه له تعالى بالاجسام والاعراض
على ذلك علوا كبيرا اذ ليس الاما هو جسم وعرض وذلك يستلزم حدوثه تعالى
وهذا قدرى عن محمد بن ادريس الشافعي **ومنها** المصالح المرسلة وهي التي
لا يشترط لها اصل معين بل الاعتبار ولا بالانحكا كما تقدم وهي مروي عن مالك بن
انس الحميري وانه كان له بها لهج كثير حتى انه نسب الحرافة مذمومة وهو قول الجواز
قليل ثلث من الاستباح دمه لبقاء الثلثين والله اعلم **ومنها** التجسيم **ومنها** ما يروى
عن احمد بن حنبل فريده الرائل اهل البيت عليهم السلام من هون عنها وكافوا
اكل عظامه وعلاله بخلاف غيرهم فانه قدرى عنهم شيء منها كما ذكرنا وهي تقتضي
الاختلال في العلم والعدالة وان كان قد ذكر الامام المهدى عليه السلام ان الفقهاء
المذكورين من هون عن تلك الرائل لانها تقتضي اختلالا في الدين ونحن من
اسلامهم على يقين فلا نستقل عن هذا اليقين اليقين ولا يفيد اليقين في مثل ذلك
الا التواتر والتواتر عنهم سيما يعني ابا حنيفة وشوكي لكن قيل في المثل من يسمع
يخجل وما يدل على ان اهل البيت عليهم السلام اولى بان يقلدوا ما روى فيهم من
الآيات القرآنية والأخبار النبوية الدالة على انهم الفرقة الناجية كما تقدم بيان ذلك
وتحريم تلك المسالك في احزاب الأجماع فليرجع اليه والله اعلم **ومنها** مذهب امام معين

في خصه وعرائمه كالحادي والفاطم عليهم السلام وغيرهما من محدثي
اهل البيت عليهم السلام او كما هي حنيفه والشافعي من محدثي غيرهم وسواء
كان حيا ام ميتا **اولى** من ترك الالتزام رأسا والاعتقاد على ما سأل
من عرض العلماء فمما عرض من الأحكام اتفاقا بين العلماء القائلين بالتقليد وانما كان
اولى لبعده عن الترهوى في الدين وتتبع الشروك كما سيأتي **ومنها** وجوب الالتزام
لمذهب امام معين **حلاف** بين العلماء القائلين بالتقليد فمنهم من قال وهو المختار
لا يجب عليه ذلك بل له ان يقلد هذا في حكم وهذا في آخره بليل وقوع ذلك
من الصحابة رضي الله عنهم فانه كما العاصي من ضايق منهم مما عرض له ولم
يسمع منهم الا انكارا على احد من العامة بترك الالتزام لمذهب واحد منهم
فأقتضى ذلك الاجماع على جوارحه والالانكس واولوا انكم والنقل كما نقل عنهم
الانكار في غير ذلك ومنهم من قال بل يجب عليه ذلك والله اعلم **وبعد** التزام القائل **ومنها**
بأى وجوه الالتزام الأتية وسواء كان الالتزام لمذهب محله اى في جملة
المذهب بأن ينوى اتباعه في خصه وعرائمه او في حكم معين فقط
بأن ينوى اتباع المحدث في ذلك الحكم وحده او في احكام معينة ايضا
فانه متى حصل ذلك **يجوز** على المقلد **الاستغناء** حينئذ **بحسب** ذلك الالتزام
اما جملة او في حكم او في احكام معينة فأي ذلك حصل من المقدحرم عليه الانتقال

على المختار ومنهم من جوز ذلك **والصحيح** الأول قياسا على المجتهدين وبما
ان المجتهد اذا اداه اجتهاده الى حكم من الاحكام بعد ان وفي الاجتهاد
حقه لم يجز له العمل بقول غيره لغير مرجح كاتقدم فذلك المقلد الذي قد
الترحم قول امامه او اراد العمل بقوله لا يجوز له العمل بقول غيره لغير مرجح سوى
هو النفس فالأصل المجتهد والفرع الملتزم والحكم حرم الانتقال والعلة كونها وجها
في ثابت عنده لا المرجح وهذا قياس قطعي اذا الأصل مجمع عليه والعلة كذلك
وحصولها في الفرع معلوم ضرورة قالوا تصوب المجتهدين افترض
ذلك اذ هو انتقال من صواب الى صواب لا الى خطأ قلنا هو مسلم
ولا كمن يودي الى التزم في الركن والمروق من الدين ويؤدي ايضا الى
تبع الشرع وقص العزم وهذا مما لا يقول به احد الا ان
الانتقال بعد الالتزام في صورته واحدة وذلك حيث شغل المقلد عن المجتهد
الفرع نفسه ان كان ذلك المقلدا **هذا للرجح** بان يستوفى طرق
الحكم الذي يريد الانتقال فيه وبما له عليه من الشك والاشك والارحام
والنقص ودليل العمل في استوفى حتى لا يغيب عنه شيء فما
يجب به عليه مرجح عنه جاز له الانتقال حينئذ الى ما رجع عليه
بل يجب عليه ذلك كالمجتهد اذا رجع عنه خلاف اجتهاد وايضا فان رجع

ذلك الحكم

ذلك الحكم المجتهد فلا يجوز له فيه التقليد وهذا مبني على جواز ترجيح الاجتهاد
وتبعه وقد تقدم بيان ذلك **واعلم** ان ثم وجوها اخر مجوزة
للانتقال عن ذكر المصنف منها الانتقال الى مذهب اهل البيت عليهم
السلام من كان قلة غيرهم من سائر المجتهدين فان يجوز له الانتقال الى
مذهبهم لما ثبت بالأدلة القاطعة من عصمتهم وان متخيرهم للفرقة
الناجيه كما سبق فيهما مضي فذلك وجه ترجيح فيكون تقليد اهل البيت
الاجماع على تقليد توار غيرهم كما يجب تقليد هم وحدهم لملك الأدلة ومنها
انكشف للمقلد نقصان التزم مذهبه عن درجة الاجتهاد او كمال العدالة المشروطة
في المجتهد فانه يجب على المقلد حينئذ الانتقال ومنها ان ينكشف له ان ثم اعلم منه
او اوسع فانه ايضا يجوز له الانتقال عن مذهبه لأن المقلد لا يرى الترجحين
من يقلد من المجتهدين الا بالاعلية والاورعية فهذا مجوز للانتقال وما
انه يوجب فلا ومنها ان يفرض المجتهد الذي قد كان المقلد التزم مذهبه
فانه ايضا يجب عليه الانتقال عن مذهبه فيما تعقب الفسق من قوله
لا فيما صله الا انه ينبغي له ان لا يعترن اليه في مقابل الموافقة ان كان ثم موقوف
والاوجب عليه الانتقال فيها ايضا ان قد ارتفع خلافه بفقهه فانه لا قبل
ان يفعل المقلد وجب عليه البقاء **والله اعلم** وامامنا بصيرته المقدس **ملزم**

فهو يصير كذا لك بالنية فقط وان لم يحصل لفظ او عمل بل اذا عزم على العمل
بقول الامام صار ملتزما لادراكه **هو الغرض** **والمجتهد** **منه** **علم**
يقول **الالتزام** **وقيل** بل لا بد مع النية والعزم من لفظ بان يقول
الترتبه مذهب المجتهد **مثلا** **او** **عمل** **كاف** **يعمل** **بقول** **المجتهد** **وقيل** بل يصير ملتزما بالعمل
وحد **من** **حيث** **فيه** **قلنا** **لا** **عمل** **الابنية** **وقيل** **بالشروع** **في** **العمل** **وان** **لم** **يتم** **ذلك** **العمل**
والفرق **بين** **هذا** **القول** **والاول** **ان** **الاول** **قال** **لا** **يصير** **ملتزما** **الا** **بجميع** **العمل** **فيجوز** **له** **الانتقال**
بعد **الشروع** **قبل** **التمام** **بخلاف** **صاحب** **هذا** **القول** **مثلا** **اذا** **استمر** **في** **الوصو**
مقلد **لم** **يقول** **بوجوب** **الترتيب** **فعلى** **القول** **الاول** **يجوز** **له** **وقبل** **التمام**
ان **يلتزم** **من** **لم** **يقبل** **بوجوبه** **لا** **بعده** **التمام** **فلا** **يجوز** **له** **وعلى** **القول** **الثاني**
يصير **ملتزما** **بالشروع** **فلا** **يصح** **منه** **ذلك** **فقال** **والله** **علم** **وقيل** **بل** **يصير** **ملتزما**
باعتقاد **صحة** **قوله** **اي** **المجتهد** **وان** **لم** **يعزم** **على** **متابعته** **ولا** **لفظ** **بها** **ولا** **عمل**
ايضا **والاسأل** **وقيل** **بمجرد** **سؤاله** **اي** **اذا** **سأل** **العامي** **العام** **عن** **مذهب**
مذهبه **فله** **او** **في** **حكم** **معين** **صار** **السائل** **مقلدا** **لك** **العام** **بمجرد**
السؤال **وان** **لم** **تحصل** **منه** **نية** **ولا** **عمل** **ولا** **لفظ** **والله** **علم** **وتختلف** **اي** **تختلف**
العلماء **في** **حوار** **تقليد** **العامي** **امامين** **فصاعدا** **اي** **فاكثر** **من** **امامين** **من**
اوجب **التزام** **مذهب** **امام** **معين** **منع** **من** **ذلك** **ومن** **جوز** **له** **ممن** **جوز**

التزام مذهب اهل البيت عليهم السلام جملة دون الفقهاء لم يمنع من
ذلك بل يجوز **قال الامام** **عليه السلام** **واما** **من** **لم** **يجب** **الالتزام**
فلم **اتق** **في** **ذلك** **على** **بعض** **قائل** **واصولهم** **تحتمل** **الامر** **من** **نعم**
وان **قلنا** **يجوز** **تقليد** **امامين** **كان** **المقلد** **مقلدا** **لهم** **مع** **ما** **حيث**
يتفقان **مخير** **بين** **العمل** **بقول** **اي** **هما** **شأ** **حيث** **يختلفان** **لا** **يقول**
غيرهما **او** **كان** **مقلدا** **ثالث** **في** **ذلك** **الحكم** **واعلم** **لا** **يجوز** **ان** **يجمع** **مقلد**
او **مستفت** **بين** **قولين** **مختلفين** **في** **حكم** **واحد** **اذا** **كان** **ذلك** **على** **وجه** **لا**
يقول **به** **اي** **بذلك** **الحكم** **الواحد** **اي** **واحد** **من** **القائلين** **بالقول**
اذا **يكون** **خارجا** **قال** **للإجماع** **مثال** **ذلك** **ما** **اذا** **كبح** **من** **غير** **ولي** **علا** **يقول**
اي **حنيفه** **ومن** **غير** **شهود** **علا** **يقول** **مالك** **فان** **هذا** **يجمع** **بين** **القولين**
في **حكم** **واحد** **وهو** **النكاح** **على** **وجه** **لا** **يقول** **به** **احد** **من** **القائلين** **الذين** **قلدهما**
فيه **ولام** **من** **غيرهم** **فهو** **حينئذ** **خارج** **للاجماع** **لان** **الامة** **اختلفت** **في** **ذلك**
على **ثلاثة** **اقوال** **الاول** **المذهب** **وهو** **قول** **الشافعي** **انه** **يجب** **مع** **الثاني**
لاي **حنيفه** **انه** **يجب** **الشهود** **فقط** **دون** **الولي** **الثالث** **قال** **مالك** **عكس** **قول** **اي**
حنيفه **اي** **انه** **يجب** **عنده** **الولي** **دون** **الشهود** **فالنكاح** **على** **الوجه** **الذي**
خارج **للاجماع** **اذا** **هو** **خارج** **عن** **الاقوال** **الثلاثة** **كما** **نرى** **وما** **يرى** **عن**

مالك انه اخبرنا كاح الدينه من الناس غير ولي ولا شهيد اذا لم يتواطأ
على الكتمان روايه شاذه لا يقدح في المثال المذكور واما الجمع بين
القولين لا على الوجه المذكور فلعل فيه الخلاف السابق في جواز تقليد امامين
والله اعلم وكان هذا المسأله فرع لتلك **والله اعلم** بعد ها قائل
والله اعلم واعلم يجوز لغير المجتهد ان يقتول المجتهد المخصوص
عليه حكمه لذلك مطلقا اي سواء كان مطلقا على المأخذ احلا للنظر ام لا
ولا يشترط ذلك وانما يشترط الحفظ والعدالة واما اذا كان قنوة **تخرج**
مسأله من مفروض مسأله نص عليها المجتهد فانه لا يجوز له ذلك الا اذا كان
غير مجتهد **مطلقا على ما** الذي يريه ان يأخذ منه تلك المسأله **والله اعلم**
التي قد نص عليها ذلك المجتهد احلا للنظر في التخرج بان يكون عارفا
لدلالة الخطأ وما هو ساقط منها وما هو مأخوذه وقد قد يباين في المظنة
والمفروض فاذا كان كذلك قبل منه التخرج والفاطه نحو ان يقول تخرجوا
على اصل او على قياس او على مقتضى او على ما دل بحال ذلك ان يسأل العاقل
عن المجتهد هل يجب في محلوقة الغنم زكاة على من المجتهد الفلاني وقد كان
نص على يجب في السائمة الغنم زكاة وقد عرف هذا النص وعرف مفروض
الصفة وشروطه وانه مأخوذه عند ذلك المجتهد فيقول لا يجب فيه الزكاة

عنه تخرجنا من قوله سائمة الغنم زكاة وقيل منه ذلك هذا في
التخرج **واما القياس** فانه لا يقبل منه الا اذا كان عارفا بكيفية مرد
الفرع المقيس الى الأصل المقيس عليه بان يعرف ان كان القياس التي هي الأصل
والفرع والعلة والحكم وشروطها فلا بد ان يكون له ملكه يقتدر بها على
استيعاب احكام الفرع من بان يكون مجتهدا في المذهب كما يؤيد بالله واري
طالب عليهم السلام او غيرهما من هو بصير ما من سائر المذاهب فان يقبل
منهم ما افتوا به على مذهب الهادي والقائم عليها **والله اعلم** الا انما لا يرضى لها
فيه قياسا على ما قد نصوا عليه لمعرفتهم بشروط القياس لانهم مجتهدون
قائل **والله اعلم** واذا اختلف المفتون على المستفتي غير الملتزم مع استوائهم
في العلم والورع وقوله غير الملتزم اذ لو كان ملتزما وجب عليه اتباع من
الترمه منهم فان التزمه هبهم جميعا فقد تقدم بيان حكم نعم اذا كان
كذلك فقد اختلفوا بما اذا ايا احد المستفتي فقبل انه يؤخذ باول قياس
ايهم هلست فيجب اتباعه في تلك الحادثة **وقيل** بل يأخذ بما طنه الأصح
من اقاويلهم فيجب عليه العمل به وقيل بل يحير قياسا في الأقوال شافيا
اي حادثة من حجر لأن المفروض استوائهم في العلم والورع فليس بعضهم
حيث اولى من بعض فلان يسأل او لا من شاء وله ان يسأل ثانيا غير

من سأل أولاً وأيضاً فإن ذلك قد وقع في زمن الصحابة وغيرهم فإن الناس
 في كل عصر يستفتون المفتين كيف ما تقوم غير تفصيل والفرق والآخر السؤال
 بعينه وشاع ذلك ولم ينكر **والله أعلم وقيل** يفصل بأن يقال يأخذ بالآخر
 من أقوالهم إذا كان ذلك في حق الله تعالى لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر وما
 جعل عليكم في الدين من حرج **ولاخذ بالآخر** في حق الله تعالى يوافق
 الأئمة **ولاخذ بالآخر** بالاشد منها في حق العباد لأنها حوط وقيل بل بخير حق
 الله تعالى يأخذ بأيهما شاء لأنه أسمع الفرما **واما في حق العباد فلا يعمل**
 فيه بقول أيهم بل يحكم من الحاكم لأنه أقطع للشعائر **ومن لا يعقل معنى**
 التقليد لفرط عاميته بأن لا يعرف شروط صحته وحقيقته وإن حصل منه
 فأذا قلداً ما ما وهو لا يعرف شروط التقليد كان تقليده كالتقليد فأذا كان
 كذلك فالأقرب إلى الصواب **ما فعله** من الأحكام الشرعية وإن كان
 خلاف ما يقول من قلده إذا كان معتقداً الجواز كما يحصل من
 العوام في صلاتهم من الحسن وعدم استيفاء الأركان فأنها تصح منهم وإن
 كانت مخالفة لقول من يعجزون الله من الأئمة وكذلك من أسلم عن نكاح موفى
 لبعض الأئمة **تأخيم** وأما يصح ما فعله من يعقل التقليد **مالم يخرق**
 الأجماع بأن يوافق اجتهاداً اعتد به لم يعتد الأقبلة أو بعده **خالف الأئمة**

لم يصح منه ولا يقر عليه لعدم موافقته لقائل من أهل العلم كما يقع من كثير من
 العوام من تركي الركوع في الصلاة رأساً فإن صلاة من تركه لا تصح لعدم
 موافقته لقول قائل **والله أعلم** **ويقال** لا يعقل التقليد فيما عدى
 ذلك أي ما عدى ما فعله كذلك **مذهب علماء جهة** الدين يجوز البريد في
 ذلك العمل إذا عدم علماء جهة عموم مذهب علماء أقر حجة إليها
 أي إلى بلد والله أعلم **وبما** ذلك تم الكلام في شرح الباب التاسع
الباب العاشر من أبواب الكتب في الترجيح
 بين الأمارات العقلية والفقلية ويلحق به بيان الحدود وترجيح
 السميعة منها بعضها على بعض كما يأتي في الحاشية إن شاء الله تعالى **والترجيح**
 في اللغة جعل الشيء راجحاً **والاصطلاح** اقتران الأمارتين بما يقويه به
 على معارضتها أي إمارته أخرى تعارضها ومعها المعارضة أن تقصى كل واحدة
 منها خلاف ما تقتضيه الأخرى فإذا حصل اقتران أحد الأمارتين بما يقويه به
 على المعارضة لها كانت سبباً لترجيحها إذا لا يمكن ترجيح أحد ما تحل بالآخرين
مخرج فوجب حينئذ تقديمها أي الأماره المقترنه بما تقويه به على الأخرى
 والعمل بها وأطراح الأخرى وأما وجب ذلك للقطع عن السلف لما مضى
 الصحابة وسائر المجتهدين بأخبار الأئمة فإن من بحث عن وقائعهم في الحوادث

التي تتعارض فيها الأمازاج وحدهم يقدمون الأرجح منها قطعاً فكان
 ذلك دليلاً على قوة الترجيح لتضمنه الأجماع **والله أعلم** اذ تقر ذلك فاعلم
 ان الدليلين القطعيين لا تعارض بينهما قطعاً اذ يلزم من ذلك اجتماع
 النقيضين ان عملهما او ارتفاعهما ان هلا معاً او التحكم ان عمل باحدهما
 ولا يمكن الترجيح بينهما لانه انما يكون اذا امكن حقيقة الدليل معاً والقطعيان
 المتعارضان احدهما باطل لان محاله فلا يمكن الترجيح وذلك كدلالة ثبوت الرواية وانفاؤها
 ولا ينقطع ولا يظن اذ الظن لا يقاوم القاطع فيشفي الظن عند حصوله فلا يكون ذلك
الابن دليلين ظنيين فقط سواء كانا نقليين معاً كقياسين اما خبريين
 او ظاهريين او اجماعيين احاديين او عقليين معاً كقياسين ظنيين او
 مختلفين بأن يكون احدهما نقلياً والآخر عقلياً كمتعارضين خبر احادي وقياس
 فهذه الصورة هي التي يصح التعارض فيها فهي ثلاثة فصول كما ترى اما الفصل
الاول وهو الترجيح بين النقليين فترجيحه من اربع جهات اما من جهة سند او من جهة
 او من جهة مدلوله او من جهة ما خرج عنه اما الجسدية الاولى وهي الترجيح بحسب
 وهي طريق ثبوتها فوجوه كثيرة منها ما يرجح الى الراوي ومنها ما يرجح الى الرواية
ومنها ما يرجح الى المروي ومنها ما يرجح الى المروي عنه ففي اربعة **القسمة الاولى**
 في الترجيح بالسند بحسب الراوي وهو في نفسه وفي تركيبه فهما طرفان الاول ما هو

في نفس الراوي وهو وجوه **منها** كثرة رواية وقديته بقوله في ترجيح الخبرين
 اذ تعارضين على الخبر الآخر المتعارض له لكثرة روايته دون معارضته يعني اذا
 كان رواية احد المتعارضين اكثر عدداً من رواية الآخر فمما روايته اكثر يكون
 مقدماً **مثال** روايته اي رافع رضي الله عنه وهو عنه رضي الله عنه
صلوات الله عليه ومما حلالا ان على رواية ابن عباس رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
 تكلم بكلمة وهو حر او ذلك لقوة الظن وذلك لان العدد اكثر ارجح من الخطأ من العدد
 الأقل والآن كل واحد من الروايتين فيفقد الظن فاذا انضم الى غيره قوي حتى ينهي التواتر
 المفيد لليقين **ومنها** انه يرجح احد الخبرين المتعارضين بكون **الابن**
 الراوي لاحد المتعارضين اعلم بما يرويه من الراوي الآخر بان يكون ذا بصيرة
 في علم العربية وعلم الشرائع والاحكام دون الآخر او يرويه عليه في فطنته **ومنها**
 ثقته بأن يكون الثوروعاً وتحرزاً في دينه **والنقطة** لما يرويه دون الآخر فان
 روايته المتصف بهذه الأوصاف ارجح اذ يغلب ذلك ظن الصدق وهذه
 الأوصاف راجعة الى الشيء وهي كون احد الراويين راجحاً على الآخر في وصف
 يغلب الظن بصدقه **والله أعلم** وذلك كما يرجح ما يرويه على كراهة حجة على ما
 يرويه غيره من الصحابة رضي الله عنهم وذلك ظاهر **ومنها** كونه الراوي
 لأحد المتعارضين المباشراً لما يرويه دون الآخر فان روايته ارجح مثال ذلك

ما رواه ابو رافع رضي الله عنه مولى رسول الله صلى الله عليه وآله انه نكح ميمونة رضي الله عنها
عام قض عمة الحديبية وهو حلال وروى ابن عباس رضي الله عنه انه نكحها
وهو حرام فان روايه ابي رافع ارجح لانه المباشرة كان هو التضمير بينهما بخلاف
ابن عباس وذلك لان المباشرة اعرف بالحال او كونه صاحب القصة فان
روايته ارجح ايضا وذلك كقول ميمونة رضي الله عنها تروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله
ونحوه حلالا لان روايه ابن عباس رضي الله عنه فان روايتهما ارجح اذ هي صاحب القصة
فمن اعرف منه بحالهما او كونه **مشافرا** لم يروى عنه دون الآخر مثال ذلك
ما رواه القاسم بن محمد بن ابي بكر عن عايشة ان بريد اعقت وكان زوجها عبد افخير
رسول الله صلى الله عليه وآله فاختارت نفسها وروى عنها الأسود ابن يربود الخنزي
انه حين اعقت حرافان روايه القاسم ارجح لمشافرة لعائشة اذ هي محرر
له لكونها عمة فقد سمعه منها مشافهة والأسود من خلق حجاب فكان ارجح الوجه
ظاهر كونه اي الراوي لاحد المتعارضين عند سماعه للحديث **اقرب مكانا**
من يروى عنه والآخر بعد منه فان روايه الاقرب ارجح مثال ذلك روايه
عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله انه افرد التلبية ورواية ابن عباس رضي الله عنهما
انه قرن ولما روايه سعد بن وقاص رضي الله عنه انه فتح فان روايه عبد الله بن عمر ارجح
لقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله حين التلبية اذ كان تحت ناقته صلى الله عليه وآله حين لم

المشهور في الرواية
في غير هذا الباب

فالظاهر

فالظاهر انه اعرف بكونه من كبار الصحابة او متقدمي الاسلام والآخر من
اصاغرهم او متأخري الاسلام فانه ارجح لقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله فيكون
اعرف بحاله والانه اشد صوابا لنفسه فيبعد عن الكذب او كونه مسبويا
النسب والآخر غير مشهود بالنسب او كونه غير ملتبس بغيره قيل في روايته
وقيل في اسمه والآخر **مقبول** فان روايه هو الا ارجح لان التخرير فمهم وحفظ
الجاه اكثر من سواهم **ومنها** ان يكون الراوي لاحد المتعارضين تحمل الرواية
بالعنا والآخر صبيبا فانه تخرج روايته على الآخر تحمله بالغاي وذلك للاتفاق على
قبول روايته دون الآخر فيكون الظن قوي فلهذه وجوه الترجيح التي
في نفس الراوي **والطرف الثاني** الترجيح باعتبار تركيبة الراوي وقدرتها
بقوله **وكثرة المكين** لراوي احد المتعارضين دون الآخر وكثرة عدتهم ياتونوا
بساھلين في رعاية التركيبة بخلاف المكين للآخر فان حديث من كان كذلك ارجح لقوت
الظن **واذا كان الراويان** للخبير المتعارضين من تسليين جميعا فانه يترجح رواية أحدهما
عرف من حاله انه لا يرسل الا عن عدل عارف في الخبرين **المسولين** والآخر عرف
منه خلاف ذلك او جهل حاله فان رواية من عرفه من خفة ذلك ارجح لقوة الظن وكان الاولى بغير
هذا على قوله وبكثرة المكين وهو ما يرجح الى النفس الراوي وما يرجح الى الترجيح
باعتبار التركيبة ما يرجح الى نفسه وقديسه بقوله **ورجح الخبر المصريح** بالتركية للراوي

على الحكم أي إذا كانت تركية أحد الراويين القول الصحيح كأن يركى أنه عيب وتركه الأخرى
بالحكم بشهادته كان يقول أنه قد حكم بشهادته حكم فأن رواه من يركى في القول يرجح
لأن تركه بالحكم انما تكون لتضمها القول والقول الصحيح والامن التظهن **والله اعلم وخرج**
الحكم على العمل أي إذا كانت تركية أحد راويي المتعارضين بالحكم بشهادته وتركه الآخر
بالعمل بقوله فأن تقدم روايه من حكم بشهادته على روايه من عمل بقوله وذلك لأن الاحتياط في
الشهادي أقوى من الاحتياط في العمل بدليل قبول خبر الواحد والمرة دون سواه والقسم
الثاني في الترجيح بالسند يجب ما يرجح إلى الفن الرواية للحديث وهو محتمل من
وجه وقد بينا بقوله **قيل** أي قال الراوي يرجح **السند على المرسل** أي إذا
كان أحد الخبرين المتعارضين منه **المرسل** والأخر **مرسل** فإنه يقدم
المسند على المرسل وذلك للاتفاق على قبول المسند دون المرسل فيكون الظن به أقوى
والله اعلم وقيل أي قال ابن أبيان بل الواجب **العكس** أي يرجح المرسل على
المسند لأن المرسل لا يرسل الا وهو كالمقاطع بأن ما رواه صدر عن الرسول صلى الله عليه وآله
محال فأن أثنى بأهل السند فأن قد حمل السامع العهد **وقيل** بل هما
أي المسند والمرسل إذا تعارض مقتضاها فمراسوا لا يرجح أحدهما على الآخر
المعتبر في الرواية انما هي العدالة والضبط والفرض تساويها وقد قيل كل واحد منهما على
انفراده فلا يكون لأيهما على الآخر من به إذا اجتمع وهذا القول هو الذي اختاره

الأمم المهدى عليه السلام في المعيار وخرجه **نعم** والتعارض من دون ترجيح ممكن
عند الأكثر إلا ما منع في ذلك فثبت الترجيح فيعمل بأيهما شاء على قول والأطراح
على الصحيح **والله اعلم** ومن الترجيح بحسب الرواية قوله **وخرج المشهور** والله
يثبت بالشهر غير منه إلى كتاب وغيره إذا ثبت أحد المتعارضين بالشهر والآخر
بغيرها كان ما ثبت بالشهر **وخرج** أيضا **مرسل** التابع أي إذا كان الخبران
المتعارضان مرسلين لكن أحدهما رسله تابعي والآخر غير تابعي فأن مرسل التابعي يرجح
ويرجع ما أسند إلى كتاب مشهور بالصحة **مثل** ما أسند إلى البخاري ومسلم على ما أسند
إلى كتاب **غيرهم** من سائر الكتب التي تعرف بالصحة يعني إذا أسند أحد المتعارضين
إلى الصحيح البخاري أو صحيح مسلم أو نحوهما عرف بالصحة من كتب الحديث النبوي
واسند الآخر إلى غيرهم مما لم يعرف بالصحة كأنه ما أسند إلى الصحيحين أو غيره
فهذه حجة الترجيح بحسب الرواية **القسم الثالث** من الترجيح بحسب السند يجب
ما يرجح إلى نفس المروي وهو أيضا وجه منها إذا روى أحد المتعارضين بالسماع
من الرسول صلى الله عليه وآله كان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله أو أخبرني بالسماع
يقول قال الرسول صلى الله عليه وآله فأنه يرجح ما ثبت بالسماع على ما ثبت بالتجمل **والله اعلم**
منها أن يكون المتعارضان ثبتا بالسامع من الرسول صلى الله عليه وآله والتجمل من غيره لكن أحدهما في حضرته
بأن شاهده وسكت عنه والآخر في غيبته بأن سمعه وسكت عنه فأن سكت عن غيره

مع الحضور ارجح مما سكنت عنه مع العينه والسمع لأن الأول اُغلب
 على الظن ومنها ان يكون أحد المتعارضين ووجه فيه صيغته منه صلى الله عليه وسلم
 والآخر انما فهم منه فقط فراه الروي بعبارة نفسه فإنه يقدم ما ورد فيه صيغته
 صلى الله عليه وسلم على ما فهم منه فقط لقوة دلالة الصيغته وضعف دلالة غيرها **الفصل الرابع**
 من الترجيح بالسند مجتنب الرجوع الى النفس المروية عنه وذلك نحو ان يكون أحد المتعارضين
 ثبت من المروي عنه انكار لروايته والآخر لم يثبت فأن لم يثبت فيه انكار ارجح
 مما ثبت فيه وذلك لأن الظن الحاصل به اقوى وسواء كان انكاره نسياناً أو وقوفاً
 أو انكاراً جحوداً وتكذيباً فاما اذا كان أحدهما انكاراً جحوداً **والله اعلم بالصواب**
 والآخر انكاراً نسياناً فإن ما انكر انكار نسياناً ارجح مما انكر انكار جحوداً والله اعلم بذلك
 يحتاج اليه من جهة الترجيح بين الثقلين بالسند **واما الجهة الثانية** وهو الترجيح
 بحديثين في موضع من وجوه **الأول** قوله **ويرجح النهي على الأمر** يعني اذا كان
 مدلول أحد المتعارضين نهياً والآخر أمراً فإنه يرجح ما مدلوله النهي على ما مدلوله
 الأمر لأن النهي أكثر لدفع المفاسد والأمر لجلب المنافع والأهمل يدفع المفاسد أشد
 من الأهم لجلب المنفعة وايضاً فان ما يحتمل النهي من المعاني اقل مما يحتمل الأمر
 وما كان اقل احتمالاً ارجح **الثاني** قوله **والأمر على الأباحه** يعني اذا كان مدلول أحد المتعارضين
 أمراً ومدلول الآخر أباحه فإنه يرجح ما مدلوله الأمر على ما مدلوله الأباحه وذلك لأحتمال

والخروج العدم من الله **الثالث** قوله **والأقل احتمالاً** على الأكثر أي اذا كان أحد المتعارضين
 نهياً فان ما مدلوله الأباحه ارجح من أن يكون أحد المتعارضين نهياً على تقدم النهي عنه وقيل بل
 يرجح النهي على الأباحه لمثل ما ذكرنا في ترجيح الأمر على الأباحه قلت **والأول**
والثالث قوله والأقل احتمالاً على الأكثر أي اذا كان أحد المتعارضين
 اقل احتمالاً لغير المطلوب والآخر أكثر فإنه يرجح الأقل على الأكثر نحو ان يكون أحدهما
 مشتركاً بين ثلاثه معانٍ والآخرين معينين فإن ما هو مشترك بين معينين
 ارجح لأن ما قل احتمالاً قرب **المطلوب والله اعلم** **والرابع** قوله **والأمر على الأباحه**
 أي المجتنب اذا كان أحد المتعارضين يستعمل في المطلوب حقيقة والآخر لا يستعمل فيها
 مجتنباً فإن الحقيقة ارجح اذا لا يتطرق اليها الخلل بخلاف المجتنب والله اعلم **والخامس**
 قوله **والأمر على الأمر** يعني اذا كان أحد المتعارضين مجازاً والآخر مشتركاً
 فإن المجاز ارجح من المشترك اذا المجاز اقرب ولا يخل بالتفاهم على ما تقدم في أول الكتاب والله
 اعلم **والسادس** قوله **والأقرب من المجازين على الأبع** يعني اذا كان المتعارضان مجازين
 ولكن أحدهما اقرب إلى الحقيقة من الآخر فإنه يرجح الأقرب وقرب المجاز من
 الحقيقة المقصود لترجيحه اما ان يكون أكثر من الآخران التجوز فيه الثمن الآخر
 نحو التجوز بالأسد في الشجاعة فإنه أكثر من الآخر التجوز به في الخروا **والله اعلم**
 او بان يكون اقوى في التجوز بالأسد من الآخر نحو التجوز بالأسد اسم الكل على الجزء

فأما أقوى من إطلاق اسم الجزء على الكل لأن الكل يستلزم الجزء بخلاف العكس
 نحو من سرق قطعت يده من سرق لم يقطع أنا مله أو بان يكون تجوز دليل التجوز
 فيه لرجح من دليل التجوز في الآخر وغير ذلك مما يقتضي قرب المجاز من الحقيقة
 والله أعلم **قوله والنص الصريح على غير الصريح** يعني إذا ثبت أحد المتعارضين
 بالنص الصريح الذي لا احتمال فيه والآخر بالنص المحتمل نحو أن يكون أحدهما صريحا
 في المقصود والآخر محتمل المقصود وغيره فإن الصريح أولى لعدم الاحتمال ونحو
 أن يكون أحدهما محتملا والآخر صريحا فإن المبين أرجح لعدم الاحتمال والله أعلم
قوله الخاص على العام أي إذا كان أحدهما متعارفين خاصا
 والآخر عاما فإن الخاص أرجح لأن دلالة على المقصود أقوى من العام احتمال تخصيص
 فيه وإعلم **قوله وتخصيص العام على الخاص** يعني إذا كان المتعارفين
 يقتضي تخصيص دليل عام والآخر يقتضي دليل خاص فإنه يقدم ما يقتضي
 العام لأنه يقتضي على ما يقتضي دليل خاص فلهذا **قوله**
والعام الذي لم يخص على حقيق يعني إذا كان المتعارفين
 عامين لكن أحدهما حصص بدليل والآخر لم يخصص بدليل أو علم فإن العام
 يخصص أرجح للاتفاق على حجة بخلاف لم يخصص فيه الخلاف والله أعلم **قوله**
والعام السطر على النكر والمفيدة وغيرها من مملو لم يجرى المعروف باللام على
 خبر

المجلس المعروف بهذه الترجيح باعتبار صريح العموم فإذا كان عموم أحد
 المتعارضين بصيغة السطر وعموم الآخر يكون نكرة مفيدة فإن العام السطر
 أرجح لأن الحكم فيه معلل فيكون ذلك أدعى إلى قبوله من بدل أدنى فافهم
 ما لو قيل لا قبل على فرد وكذا إذا كان عموم أحد المتعارضين بغير
 أو ما أو لمعروف باللام وعموم الآخر بغير ما أو نكرة مفيدة معروفا باللام فافهم
 باعتبار ما أو الجمع أرجح من غير المدح لأن دلالة على العموم أضعف من
 في العموم مثل اقتول المشركين أو نكر ما لو قيل المشرك لا يقتل وما خرج
 من التبليغ حدث مع ما لو قيل خارج من التبليغ ليس حدث أيضا ما يحتاج
 إليه من الترجيح بين الطرفين حسب المتن **الجملة الثالثة**
 الترجيح بحسب المبدأ أي ما يدل عليه المتعارفين هو من وجه **قوله**
الوجوب على النفي أي إذا كان أحد المتعارضين يقتضي وجبا والآخر
 نكرا فإنه يقدم الوجوب على النفي للاحتياط ولأنه قد حصل النفي ونكر بخلاف
 العكس **قوله الثاني أنه يرجح الأبيات على النفي** أي إذا كان أحد المتعارضين
 يقتضي أبياتا والآخر نفيه فإنه يرجح ما يقتضي الأبيات لأن النفي لا يقتضي
 عن الفعل المنزه غفلة الإنسان عنه مثله حديث بلال هو العنة **قوله**
 صلي على النبي ولم دخل البيت لحرم وصلي وقال استام دخل ولم يصلوا فثبت

بل لا يرجح كونه أثبت الفعل والله أعلم **والثالث** انه يرجح الدار **للحد**
على الموجب له يعني اذا كان احد المتعارضين يقتضي من جهة سقوط
 والارض يقتضي من جهة واثباته فان ما يقتضيه الدار يرجح لما في الدار من مقتضى
 مرجح المقصود بالسارح بدليل قوله تعالى ربنا الله بكم اليسر ما جعل
 عليكم في الدين من حرج **والرابع** انه يرجح الموجب للطلاق والعنف
على الاخر الذي لا يوجبهما يعني اذا كان احد المتعارضين يوجب العقاب
 والطلاق والاخر خلافه فانه يرجح الموجب لذلك لموافقة الأصل
 اذا الأصل عدم ملك الوضع وملك اليمين والله أعلم **والخامس**
 وهو الترجيح بأمر خارج فهو ايضا يحصل من وجوه منها انه يرجح
 اخبر ايضا موافقة **للدليل** اخر **اولاهل المدينة** والخلفاء **والعلم** يعني
 انه اذا وافق احد المتعارضين اي هدم الامور الاربعه فانه يكون مرجح
 الاول انه يوافق دليل اخر من كتاب او سنة او اجماع او عقل او حجة
 يرجح لونه اعلية على الظن ولان مخالفة دليلين سد محذور من مخالفته دليل
 واحد **الثاني** ان يوافق احد المتعارضين **اهل المدينة** النبوية على صاحبها
افضل الصلوة والسلام دون الاخر فانه يرجح لدون المدينة موضع التوافق
 باحكامه **الثالث** ان يوافق على الخلفاء **الرشد** فان يرجح لدون امره صلى الله عليه وسلم

في بعض

باتباعهم والافتداه بهم فيبدع عليه **الطن** **الرابع** ان يوافق احد المتعارضين
 فانه يرجح كونه اعرف باحكام الشريعة **والسنة** **والله** أعلم **منها** انه
 يرجح احد المتعارضين **بغير** **يد** **المعاشرة** ما يقولون **فعل** **على** **العلم**
 يعني اذا فسروا احد المتعارضين ما رواه دون الاخر كان خبره يرجح لانه
 يقتضيه يقولون **الطن** **والله** أعلم **منها** انه يرجح احد المتعارضين **بغير** **يد** **المعاشرة**
تأخر اي اذا كانت في احد المتعارضين قرية **دال** **على** **تأخره** فانه يرجح على الاخر
 اما تأخر اسلام روايه فانه يوزن الراوي للاخر سمعه قبل اسلام هذا او اقل
 تأخره تأخره مضيقا لقبول موثقه **عليه** **السلام** **وسمه** **والاخر** **معا** **وما**
 ان يكون فيه تشديد دون الاخر فانه قرية لما قبل تشديدا لم يعمى الا بعد ظهور
 الاسلام وقوة سوكه **منها** انه يرجح احد المتعارضين **بموافقة** **القياس** وهذا
 قد دخل في قوله ويرجح الخبر موافقة **للدليل** اخر **القياس** دليل كما لا يخفى
جملة **الترجيحات** **النقلية** **بافتسامها** **واما الفصل الثاني**
 وهو ترجيح بين العقليين وهما اما قياسان او استدلالان اما الاول
 فالرجح فيه من جهة **القياس** **او** **من** **جهة** **الاستدلال** **او** **من** **جهة** **القياس** **او** **من** **جهة** **الاستدلال**
القياس **الاول** هو الترجيح بين القياسين بحسب اصل ومحملة **والثاني**
 الاول فقد بينه بقوله ويرجح احد القياسين **على** **الآخر** **بوجه** **الاول**

يرجح يكون حكم الأصل قطعيًا والأخر ظنيًا يعني إذا كان حكم الأصل في أحد
القياسين قطعيًا والأخر ظنيًا فإن ما حكمه قطعيًا **الترجيح الثاني** قوله لم يكن
حكم الأصل في أحدهما قطعيًا فإنه يرجح ما دليله **أقوى** أي يكون الترجيح
بينهما بحسب الدليل في الأصل فيقدم الأقوى فالأقوى وقد تقدم
في الترجيح النقليين وجه القوة **الثالث** قوله ولو حكم الأصل القياسين
لم يسخم بأنفاق والأخر مختلف في حكم أصله هل نسخ أم أفان ما اتفق على
النسخ فيه ارجح من الآخر والوجه في ذلك ظاهر فلهذا الوجه الثلاثة بحسب
حكم الأصل **وأما النوع الثاني** اعني الترجيح بين القياسين بحسب
حكم الأصل فهو أنه يرجح أحد القياسين بكونه عليه **أقوى** من غيره
حكم الآخر وقوته أما القوة طريق وجودها في الأصل في أحد القياسين بأن يكون
وجودها في أحدهما معلومًا أو مضمونًا بالنظر الغالب وطريق وجودها في الآخر
دون ذلك **مثاله** ما إذا قيل في وضوء طهارة حكمية ففتقر إلى النيّة
كالتيتم مع قول الآخر طهارة بمانع فلا فتقر إليها كغسل النخاسة فإن الأول
ارجح لقوة طريق علته اعني كونه طهارة حكمية كونه معلومًا وقوة طريق كونها
على آخر بأن يكون طريق علقها في أحدهما نصًا وفي الآخر تلبس نص
فإن ما طريق علقه النص ارجح على ما تقدم في بيان طرق العلق في فصل

القياس أو بأن يصحها في حالة أحد القياسين المتعارضين علمية
أخرى غيرهما فتقوى أي تقوى تلك العلة فيكون أحد القياسين
كالعقل بعلمين دون الآخر مثال ذلك غسل **الترجيح الثالث** وجوب النيّة في الوضوء
بكونه طهارة حكمية كالتيتم فإن هذه تصحها علة أخرى وهو كونها عبادة
كالصلاة بخلاف تعليله كونه طهارة بمانع والله أعلم فما كان عليه أقوى
بأن هذه الوجوه فإنه ارجح وأقدم وذلك ظاهر أو يكون حكمها حظرًا
أو جوبًا دون معارضتها بعين أنه إذا كان الحكم الصادر عن علة
أحد القياسين المتعارضين حظرًا أو جوبًا والحكم الصادر عن علة
الآخر إباحة أو نداء فإن ما حكمه علة الحظر أو الجوب ارجح مثال ذلك تعليل
الوضوء بأنه عبادة فتجب النيّة فيه كالصلاة لا طهارة فلا تجب كغسل
النخاسة وتعليل حرمة التفاضل في البر مثلاً بالكيل فيقتضي ذلك تحريمه
في النور وخطرة الطعم فلا يقتضي ذلك فيه والله أعلم أو بأن تشهد لها
الأصول أو تكون أكثر أفراداً يعني إذا كانت علة أحد القياسين
المتعارضين تشهد لها الأصول بأن تكون منترعة من علة أصولية وعلة
الآخر فإن ما تشهد له الأصول ارجح كما في تعليل وجوب النيّة في الوضوء بكونه
عبادة فإن هذه تنترع عن الصلاة والصوم والحج بخلاف تعليله بكونه طهارة

فلا أصل لها إلا إرادة التجاسه او مترجعه من اصول كثيره فأن ما علمته
كذلك ارجح وينظر في الفرق بين هذا وبين قوله او نشره لها الأصول
فأن الظاهر انها شئ واحد كما في غير هذا المختصر والله اعلم او يجعل بها الصحابي
او الثر الصحابه يعني انه يرجح احد القياسين على الآخر بأن علمته علل
بها الصحابي وعلمه الآخر علل بها صحابي أو كثر الصحابه ارجح كما يعمل
الصحابي أو كثر الصحابه تحتمل التفاضل بالكيل والتابعي أو الأقل بالطعن ورجح
الوصف الحقيقي على غيره يعني اذا كانت علمه احد القياسين وصفا حقيقيا وعلمه
الآخر اعتباريا فأن ما علمته الوصف الحقيقي ارجح للاتفاق على تحليل الحكم
به دون غيره وقد تقدم ورجح الوصف الثبوتي على الوصف العدمي أي اذا
كانت العلم في احد القياسين وصفا وفي الآخر وصفا عدميا فأن ما علمته
الوصف الثبوتي ارجح ما علمته الوصف العدمي للاتفاق ايضا على التحليل
بالثبوتي دون العدمي والله اعلم والباقي على الأمازه أي اذا كانت العلم في احد القياسين
باعته على الحكم وفي الآخر اماره فقط فأن ما علمته باعته ارجح للاتفاق عليها
وترجيح العلم المطرده والمنعكس على خلافها وهي غير المنعكس وترجيح
العلم المطرده فقط أي من دون ان يحاسب على المنعكس فقط أي من دون اطراد
يعني اذا كانت علمه احد القياسين مطرده بأن يوجد الحكم بوجودها ولا تنعكس

أي لا ينفق الحكم بأنفاقا وعلمه الآخر بالعكس فأن ما علمته مطرده ارجح مما
منعكس ورجح الشبر على المناسبه أي اذا ثبت احد القياسين المتعارضين
بالسبر والتقديم وعلمه الآخر بالمناسبه بينهما وبين الحكم فأن ما ثبت علمته
بالسبر ارجح لتضمنه اشتقا غيرهما كما تقدم في القياس وترجيح المناسبه على
الشبرية أي اذا ثبت علمه احد القياسين بالمناسبه وعلمه الآخر بالشبرية فأن ما ثبت
علمته بالمناسبه ارجح لأن الظن الصالح بها أقوى والله اعلم **واما القسم الثاني**
وهو الترجيح بين القياسين بحسب الفرع فأنه يرجح احد القياسين بالقطع
لوجود العلم في الفرع يعني اذا قطع بوجود العلم في الفرع في احد القياسين ولم
يوجد في القياس الآخر كما هو قطع بوجود العلم في فرعه ارجح ويرجح
احدهما بكونه أي حكم الفرع ثابتا بالنص في الجملة في احد القياسين دون الآخر
أي اذا كان قد ثبت حكم الفرع فيه في احد القياسين بالنص في الجملة وحسب
بالقياس للتفضيل والآخر ليس كذلك بل يحاول اثبات الحكم في الفرع بالقياس
ابتداء فأن ما ثبت فيه حكم الفرع بالنص حمله ارجح لأن تفضيل الشئ الثابت
أهون من اثباته من أصله **والله اعلم** ويرجح بمساكنه أي الفرع للأصل **وعين الحكم**
وعين علمه على الثلاثة الأخر وهي المشار له في جنس الحكم وعين علمه أو عين
الحكم وجنس العلم أو جنس الحكم وجنس العلم يعني اذا كان الفرع في احد

القياسين مشتركاً للأصل في عين العلة وعين الحكم وفي الآخر الفرع مشترك
 للأصل في الثلاثة الأخيرة فإن الأول يرجح على ما تقدم في تفصيل الكتاب
 ويرجح أحد القياسين على الآخر **مشاركة الفرع** في عين أحدهما أما العلة
 أو الحكم وجنس الآخر على المشاركة له في الجنس يعني إذا شارك الفرع الأصل
 في أحد القياسين في عين الحكم وجنس العلة وعين العلة وجنس الحكم والآخر
 مشترك الفرع فيه الأصل في جنس الحكم وجنس العلة كان يشارك
 فيه الفرع الأصل في عين أحدهما وجنس الآخر يرجح ما يشارك فيه الفرع
 الأصل في الجنس ويرجح أحد القياسين على الآخر مشاركة الفرع للأصل
 في عين العلة مع المشاركة في جنس الحكم على المشاركة في العكس أي في عين الحكم وجنس
 العلة يعني إذا كان الفرع في أحد القياسين مشتركاً للأصل في عين العلة وجنس
 الحكم في الآخر بالعكس فإن الأول يرجح إذا العلة هي الأصل في التعديده والله
 أعلم وهذا ما يحتاج إليه من الترجيح بين العقليين وبالله التوفيق
وأما الفصل الثالث وهو الترجيح بين المختلفين أي النقل والعقل
 فبيان أن نقول النقل إما خاص أو عام والخاص إما أن يدل بطلان
 منطوقه أو يفهم منه فإن كان خاصاً للأعلى الحكم بمنطوقه فإنه يرجح على
 المحقق من قياس أو اجتهاد لأن النص أصل بالنسبة إلى القياس والاجتهاد

والآن طرق

والآن طرق الخلل إليه أقل من طرقه إليهما مثلاً لنقول الشارع يجب
 النية في الموضوع قياسه على إزالة الجحالة بكونه طهره بمانع فلا
 يجب فإن النص يرجح والله أعلم وإن كان خاصاً للأفهم منه فإنه يرجح
 مختلفه باختلاف المفهوم في القوة والضعف والرجح فيه على حسب ما يقع
 للناظر وإن كان العقلي عاماً فهو على الخلاف في جواز التخصيص بالقول هل
 يجوز أم لا فهذا هو العهد في باب الترجيح والله الهادي إلى الصواب وإن كان قد
 يحصل بغير ذلك إذا المعلوم أن وجوه الترجيح **التخصيص** فيما ذكره فلفظ ولكن به
 التحقيق لهذا المذکور ومعرفته أن يحفى على القطن اعتبارها أي اعتبار
 غير الوجوه المذكورة مع توفيق من الله عز وجل والظن للعبد يحصل به لتوهم
 في القلب والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
خاتمة لباب الترجيح وهي في بيان ماهية الحدود
 وأقسامها ووجوه ترجيح السمعية منها **علم الحد** في اللغة بمعنى المنع
 ومنه سمي البواحد المنع الداخل والخارج وفي الاصطلاح ما يميز
 الشيء عن غيره أي ما يميز المحدود عن دخول غيره فيه وسمي بذلك لانه غير
 المحدود عن الدخول في المحدود وهذا التعريف شامل للعقلية كتعريف الماهيات
 والسمعية كتعريف الأحكام واللفظي والمعنوي أيضاً وهو أي الحد قسمان لفظي وهو ما

يقصد به تقييد مدلول اللفظ **معنوي** وهو ما يقال على الشيء لا فاده تصويره
واللفظ حقيقة **كش لفظ** باللفظ اجلي منه مراد فله كما يقال العصفور هو الأسد
والعقار هي الخمر في اشتراطه المراد فله نظرا ويجوز ان يكون بالأعم لا المقصود
به انما هو تقييد مدلول اللفظ سعدان ثبت فأن ثبت نعم العبدان وغيره
وذلك ظاهر **والمعنى** وقد عرفت حقيقة ينقسم الى قسمين **حقيقي** وهو المسمى بالحد
عند المنطقيين **وسمي** وهو المسمى بالرسم عندهم **وكلاهما** اي كل واحد من الحقيقي والرسم
ينقسم الى قسمين **ايتنا** وناقض **الحقيقي** التام ما ركب من جنس **الشيء**
وحقيقة الجنس هو القول على اكثره المختلفة الحقائق في جواب ما هو **وصله**
وحقيقة الفصل ما يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته **وقوله القريبين**
صفة الجنس **والفصل** فالقريب من الجنس ما يكون الجواب به عن الماهية وعن بعض
المشاركات فيه ايضا كالحوان في حق الانسان فانه جنس قريب له
والبعيد منه ما لا يكون الجواب عن السؤال عن الماهية وعن بعض المشاركات
فيه جوابا عن الماهية وعن جميع المشاركات فيه بل عنها وعن البعض كالجم
مثلا في حق الانسان وقد تقدم معنى ذلك في باب **المعيار الحقيقة** والمجا والقريب
من الفصل ما يميز الشيء عن المشاركات في الجنس **القريب** كالناطق في حق الانسان
فانه يميزه عن المشاركات له في الحيوانية والبعيد منه ما يميزه عن المشاركات له في البعدي

كالناس في حق الانسان ايضا فانه يميزه عن المشاركات له في الحيوانية
تركيبه من جنس **الشيء** وفصله **القريبين** فهو الحد التام وذلك كالحوان ناطق في
تعريف **الانسان** فالحوان جنس قريب للانسان والناطق فصل قريب
له كما بينا وسمى حد لما تقدم من انه مانع من خروج شيء من افراد الحد ودون
دخول غيره فيه واما الاشمال هو على جميع الدلائل والاكثر في الزكيات
الجبر على الفصل ويجوز العكس فيقال ناطق حوان والحد الحقيقي التام
ما كان **بالفصل** **القريب** منه كناطق تعريف الانسان او بالفصل
القريب مع **جنس** اي الحدود والبعيد وذلك كناطق في تعريف الانسان
ايضا فالجنس بعيد له والناطق فصل قريب كما تقدم وسمى ناقصا لخلوه
عن بعض الدلائل كالحوانية والرسم التام ما كان بالجنس **القريب** وقد تقدم
بيان **الحق** وحقيقته هي القول على ما تحق حقيقته واحد فقط كجنس **صاحك**
في تعريف الانسان فان **الصاحك** للانسان وبهم يسمى لكونه تعريفيا
بالخاصة التي هي من اثار الشئ وراسي الشئ لثروته واما الشبه بالحد التام من حيث
انه وضع فيه الجنس **القريب** باحصل الماهية والرسم الناقص ما كان بالخاصة
وصرها كالصاحك في تعريف الانسان والخاصة مع الجنس **البعيد** كجنس
صاحك في تعريفه وسمى ناقصا لخلوه عن بعض الدلائل ايضا وسمى تاما لثروته

بأن يكون التعريف العرضية التي تختص بملتها واحدة بحقيقة واحدة والتوحيد
مجتمعه الأفيها وان وجه كل واحد منفردا في غيرها فان التعريف يكون سمي
ناقصا ايضا ما كونه سمي فلانه ايضا بالآخر وما كونه ناقصا فلعم ذكر الذي
بالانما ذكرت العرضية العامة والله أعلم وتلك كقولنا في تعريف الأنثى ما شئ
على قدميه عريض الأظفار بادي البشره مستوي القامة ضاحكة بالطبع
فان هذه العرضية الجملة التوحيد مجتمعه الأفي الأنثى فصح التعريف بها اذا قد
افادة تمييز الأنثى عن غيره المقصود من الحد والله أعلم **واعلم انه**
يجب الاحتراز في الحدود **دع** **اهو منها** تعريف الشيء بما يابو به في الجمل
والخفا فلا بد في المعرف من ان يكون مساويا للمعرف بحيث يصدق احدها
على جميع ما يصدق عليه الآخر فاذ اوجد احدهما وجد الآخر وهو معنى الأطراد
وبه يكون الحد جامعا واذا اعدم احدهما اعدم الآخر وهو معنى الآخر اذا
وبه يكون مانعا ولا يكون نفس المعرف وان يكون اجل من المعروف واوضح
منه محتمل لا يصح بالأعم من المعروف والأخص منه فلا يصح تعريف الأنثى
بالحيوان فقط ولا تعريف الحيوان بالأنثى وذلك لان المقصود بالتعريف
هو افادة تصور المعرف اي نفسه كما في الحد التام او بوجهه بغيره مما عاده وان
لم يوصل الى كنهه كما في الحد الناقص والسم مطلقا والأعم والأخص لا يحصل به ذلك

فتأمل والله أعلم

فتأمل **والله أعلم** واذا لم يصح التعريف بالأعم من المعرف والأخص منه كاعدم صحة
بالمباين الأولى وأخرى وكذلك لا يصح التعريف بما يكون اجلا من المعرف بل مساويا
له فلا يصح تعريف الأب بمنزلة الابن والعكس لانهما متساويان ضرورة بمعنى
انهما يتعقلان معا وكذا لا يصح بالأخص من المعرف فلا يصح تعريف الحركة بالمليس
بتكون كونه اخفى منها اذ الكون عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك ولا
تعريف النار بالجواهر الشبيهة بالنفس لذلك ولا تعريفها بالحفيف المطلق من
يعرف معنى الخفة **ومنها** تعريف الشيء بما لا يعرف ذلك الشيء الا به بان
يكون معرفة الحد منوقفه على معرفة الحدود وان ذلك دور سواء كان ذلك التوقف مرتبة
وسمي ذلك الدور الظاهر مثل تعريف الكيفية بجهة مما يقع المشابهة والاشابهة
ثم يعرف تلك المشابهة بالاتفاق في الكيفية فالمتساوية مترتبة على الكيفية بمرتبة
واحدة **او كان بمراتب** اكثر من واحدة وسمي الدور الخفي مثل تعريف الاثنين بأول
عدد ينقسم مساويين ثم تعريف المتساويين بالسيئين الغير المتفاضلين
ثم تعريف السيئين بالاثنيين فالمتساويين يتوقفان على الاثنين بمرتبتين
احدهما توقف المتساويين على السيئين والثانية توقف السيئين على **ومنها**
الاحتراز عن استعمال الألفاظ الغريبة التي لا تعرف بالنظر الى المخاطب الذي
التعريف له بان تكون غير مأنوسة الاستعمال عنده كما تقدم في تعريف الخفيف

المطلق من لا يعرف الخوف فلهذا بيان الحدود واقامها واما نسخ السمعيات
منها فقد بينه بقوله **ويخرج بعض الحدود السمية** وهي الموصلة الى التصور الشرعي
ان المقصود بها تعريف الأحكام الشرعية لا العقلية وهي التي يقصد بها تعريف **المباحات**
والمراد من الحدود السمية هي التي الظنية القطعية فلا تعارض بينهما كالحج اذا قرر
فخرج بعضها على بعض منها اذا تعارضت بأن يقتضي أحد الحدين غير ما هو
يقتضيه الآخر كما في الحج بأمر الأول **ولكون الفاعل** أي الفاعل أحد الحدين المتعا
رضين **لخرج** من الفاعل الآخر بأن يكون الفاعل أحدهما ناصه على الغرض المطلوب
دالة عليه بالمطابقة والتضمن والفاعل الآخر غير صحيحه بأن يكون فيها تجوز
او استعارة او اشتراك او غرابه أو اضطراب أو دالة على الغرض بالالتزام فإن ما
الفاظه اطرح اخرج من الآخر وكونه اقرب الى الفهم وابتعد الى الخل والآخر
ضطراب مثال ذلك ما يقال في الجنابة حدوثه صفة شرعية في الإنسان
عند خروج المني او عند سببه ^{هو التقاطع بين اثنين} يمنع من الفرائض لا الصور مع قول الآخر الجنابة خروج
المني على وجه الشهوة فإن الأول **الخرج من الثاني** لأن في الثاني تجوز اذ سبق
الى الفهم منه ان خروج المني الجنابة وانما الجيب صاحب المني والأول
يدل على ذلك بالنسبة كما ترى ووجه التعارض فيهما ان الأول يقتضي ان الجنابة
غير خروج المني كما اوضحه بقوله حدوثه صفة عند خروج المني والثاني

يقتضي

يقتضي ان الجنابة نفس خروج المني **والله اعلم الثاني** قوله او المعروف
فيه اعرف اي يخرج أحد الحدين المتعارضين يكون المعروف فيه اعرف
واشهر من المعروف في الآخر فيكون الى التعريف اقرب كما اذا كان
المعرف في أحدهما حسيا وفي الآخر عقليا او شرعيا فالحس اولى من غيره
او كان في أحدهما عقليا وفي الآخر عرفيا او شرعيا فالعقل اولى من غيره **فما حصل**
او كان في أحدهما عرفيا وفي الآخر شرعيا فالعرف اولى مثال ذلك

الثالث قوله ويعومنه يخرج

الحدين المتعارضين يكون مدلوله اعم من مدلول الآخر بأن يكون باعتبار
حرف متناو لا الحدود اخر فانه يخرج بذلك لفائدة اذا
لا اعم يتناول ذلك وغيره فتكثر جرئيات الحدود فيه مثال ذلك
ما يقال في الخمر هو ما اسكر مع قول الآخر هي التي من ماء العنب
اذا اسكر فإن الحدين متعارضان صان الأول ارجح
لتناوله غير الخمر من سائر المسكرات ووجه التعارض ان
الأول يقتضي ان كل مسكر يسمى خمر بخلاف الثاني والله اعلم **والرابع** قوله
وعومنه النقل السمي او اللغوي اي يخرج أحد الحدين المتعارضين بموافقة النقل
السمعي او النقل اللغوي وتقريره لوضوحه على ما لم يوافقها بعد الخل عن الموفق
لها وكونه اغلب على الظن كما هو في الخمر فإن الأول موافق للنقل السمي

لقول الشارع كل مسكر خمر واللغو ايضا لان معناه عند اهل اللغة ما
 يخامر العقل وهو معنى الأسكار والثاني لا يوافق اير ماقتا مل **والنسخ قول**
 ويعمل اهل المدينة او الخلفاء **الأربعة** الذين هم على كرم الله وجهه وابو بكر
 وعمر وعثمان او يعمل العلماء او يعمل بعضهم يعني اذا عمل بأحد الحدين
 المتعارضين اهل المدينة النبي صلى الله عليه وسلم او الخلفاء الأربعة او
 العلماء او بعضهم من المشهورين بالاجتهاد والعدالة فإنه يرجح منها
 ما عمل به اي هو الا على ما لم يعمل به اذ هو اقرب الى الانقياد واغلب
 على الظن كما اذا نقل عن اي هو الا انه يقول في الخبر هو اسكر ويعمل
 بمقتضاه وعن غيرهم هي التي من العيب اذا أسكر **والساقول وتقرر**
حكم الخطر وحكم النفي يعني اذا كان احد الحدين المتعارضين يقرر حكم
 الخطر والآخر يقرر حكم الأباحه كما ما يقرر حكم الخطر ارجح او كان احدهما
 يقرر حكم النفي والآخر يقرر حكم الأتبات اي يلزم من العمل بأحدهما
 تقرر النفي والآخر تقرر حكم الأتبات فأما يقرر حكم النفي
 ارجح مثال الأول ما مر في الخبر فان قولنا هو اسكر يقرر حكم الخطر
 في كل مسكر بخلاف الآخر ومثال الثاني ما يقال في الحديث هو انتقام من
 الطهارة الشرعية بخروج شئ من السبيلين او بسبب حروجه

قول الآخر

قول الآخر انه انتقام الطهارة بخروج ما يخرج من باطن آدمي او بسببه
 الأكثر والقهر في الصلاة البالغ فأولها حكم النفي الأصلي في الرضا
 والقهر والقهره اعني انها غير ناقضة بخلاف الثاني فيكون الأول ارجح ووجه
 التعارض بينهما واضح **والنسخ قول** **وبدء** **الحديث** يعني اذا كان يلزم
 العمل بأحد الحدين المتعارضين در الحد والعقوبة ومن الآخر
 اثباته فان ما يلزم منه البدء ارجح مثال ذلك ما يقال في الرضا المحجب
 للمراة اثبات المراه في فعلها من غير ملكو النكاح او شرا مع قول الآخر ابدل
 فرج في فرج محرر قطعا مشتهى طبعاً فان موافق لدر الحد في اثبات
 المراه في دبرها فيكون ارجح بخلاف الثاني ووجه التعارض ان الأول
 يقتضي ان اثبات المراه في دبرها واثبات غيرها لا يسمى به بخلاف الثاني
والله اعلم الى غير ذلك المذكور من مرجحات الحدود السبعة ما يعبر عنها
 عن له طبع سليم وفهم غير سقيم وتوفيق وهداية من الفتح العظيم
 والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم **والله**
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 وعلى النبي وآله افضل
 الصلاة والتسليم
 يا حب العالمين
 ام المؤمنين
 ام المؤمنين
 ام المؤمنين

وقع الفراغ من نبر هذا السفر الجليل يوم الجمعة

الموافق غرة جمادى الأولى سنة ١٣٦٠ هـ ستين

وثلاثمائة والف بقلم احقر الورى

اسير الذنوب والخطايا

عبد الله محمد ابن

علي بن احسن

بن احسن

الصهيلى

الحمد لله لقراءة القرآن العظيم والعلم الشريف

والعمل بهما امين يا رب

العالمين وصلى الله

وسلم على سيدنا

محمد وآله

الطيبين

الطاهرين

ام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله